

# ؟عمالات وأضاليل

نقض افتراءات عبد المجيد الشرفي  
على السنة النبوية

سامي عامري



﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْعَافَهُمْ﴾

[سورة محمد / الآية 29]

### دعاء درجہ

"إلهي لا تعذب لسانًا يخبر عنك، ولا عينًا تنظر إلى علوم تدل عليك، ولا قدمًا تمشي إلى خدمتك، ولا يدًا تكتب حديث رسولك، فبِعِزَّتِكَ، لا تدخلني النار؛ فقد علم أهلها أنني كنت أذب عن دينك!" (الإمام ابن الجوزي)



## الاهداء

إلى العاملين للإسلام في تونس، نضّر الله وجوههم، وطيّب ذكرهم، وسدّد -  
إلى العز والمجد - خطوهم!

إنّي لمن معشر أفنى أوائلهم ... قيل الكُماة<sup>1</sup>: ألا أين المحامونا؟

---

1 الكميّ = الشعاع المتكّمي في سلاحه، لأنّه كمي نفسه، أي سترها بالدرع والبيضة، والجمع الكُماة.



## الفهرس

11	مقدمة أ.د. الحسين بن محمد شواط رئيس الرابطة التونسية للعلماء والدعاة
15	قبل البدء
17	لماذا "الشرفي"؟ ولماذا "السنة"؟
21	الشرفي على المحك
22	مشروع .. لم يُشرع فيه بعد!
26	"المنهج" حينما يكون شعارا للوهم ومركبا للتطرف!
30	السطحية المعرفية
35	المعرفة السطحية بالأديان
38	المعرفة السطحية بالفقه
40	قراءة للواقع أم انعكاس للآمال؟
43	عندما يضجّ "علم الحديث" من الحديث!
45	لصوص العلم
47	عندما يتمثّل الجهل رجلاً!
48	عندما يجهل "معلّم العلماء" تعريف "الحديث الصحيح"!
51	الشرفي يجهل أبسط المصطلحات
52	حديث بلا إسناد أصحّ من المتواتر!
52	بل هو حديث، وليس من كلام الغزالي!
53	بل هو حديث، وليس من أقوال العلماء!
53	بل هو حديث، وليس من كلام الخطباء!
53	الشرفي ينسب إلى الصحيحين ما ليس فيهما
53	الشرفي يجهل ما في صحيح البخاري وكتب السيرة والدلائل
54	في غير المسند، وليس حديثاً!
54	عندما يسير الحديث في الاتجاه المعاكس!
55	ليس وحده، ولم يضعفه النقّاد!
56	أبو هريرة .. المجهول!
57	الطعن في أبي هريرة .. زيادة في الجهل
58	أبو هريرة .. والبخاري!

- 59 عبد الله بن عباس .. مميّز أم لا؟!
- 59 لماذا نسبت الأحاديث إلى ابن عباس؟
- 61 قد يخفى القمر!!
- 61 بل فعلوها!
- 63 بل فعلوها .. فلا تدلّس!
- 63 سوء استعمال الشرقي للاصطلاحات
- 64 الفرقان بين الكتابة والتدوين والتصنيف
- 64 عنوان فريد لكتاب ابن كثير!
- 64 كتب الحديث الصحيحة؟!
- 65 ليس في الكتب الصحاح!
- 65 في كتاب البخاري وليس في صحيحه
- 66 عندما يكون الشافعي حجّة على الحديث!
- 67 أبو حنيفة المفتري عليه
- 68 البخاري المكذوب عليه
- 70 حديث الآحاد والعقيدة .. واستثناء الظاهرية!
- 71 طعن الشرقي في الصحابة رضي الله عنهم
- 77 أضاليل الشرقي حول السنة
- 77 ومن يجعل الغربيان له دليلاً..
- 84 السنّة .. خديعة!
- 86 الأضلولة الأولى: هدم السنّة السنّة
- 89 الأضلولة الثانية: منع الرسول صلى الله عليه وسلم الأمة من الالتزام بسنّته
- 94 الأضلولة الثالثة: السنّة، اختراع العاجز!
- 104 الأضلولة الرابعة: انتهاء الصحابة عن كتابة الحديث النبوي
- 105 الأضلولة الخامسة: كتابة السنّة لمجرّد التبرّك
- 108 الأضلولة السادسة: أسطورة جمع السنّة في عهد عمر بن العزيز
- 109 الأضلولة السابعة: تشكيك النحاة واللغويين في حفظ السنّة
- 115 الأضلولة الثامنة: سلطان المصنّفات الحديثية
- 117 الأضلولة التاسعة: الإمام مالك وشكّه في الحديث
- 119 الأضلولة العاشرة: الحديث عند السنّة والشيعية واحد



123	الأضلولة الحادية عشر: بساطة المحدثين
124	الأضلولة الثانية عشر: ظاهرة المحدثين
130	الأضلولة الثالثة عشر: سذاجة المحدثين
133	الأضلولة الرابعة عشر: النقد الحديثي، مؤامرة مذهبيّة
135	الأضلولة الخامسة عشر: المحدثون، مجرد جماعين
139	الأضلولة السادسة عشر: علم الحديث، علم نقلي محض
141	الأضلولة السابعة عشر: النقد اللاواعي للحديث
143	الأضلولة الثامنة عشر: حجية أقوال الصحابة وأفعالهم
147	الأضلولة التاسعة عشر: وجوب تمييز القرآن عن السنّة في كلّ شيء
149	الأضلولة العشرون: وجوب تحديد دراسة أصالة الحديث النبوي
151	كلمة في الختام



الشيخ المحدث الأستاذ الدكتور / الحسين بن محمد شواط  
رئيس الرابطة التونسية للعلماء والدعاة  
رئيس الجامعة الأمريكية العالمية

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، وعلى آله وصحبه الطيبين الأتقياء، وعن التابعين لهم أهل الصلاح والتقوى، وعمن تبع سبيلهم وسار على نهجهم من أولي النهى، أما بعد :

فإنّ دين الإسلام العظيم يحمل في ذاته خصائص القوة والبقاء، كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، وذلك لأنه من عند الله الواحد القهار، الذي بيده الخلق والأمر، وهو سبحانه قد جعل هذا الدين رسالته الخاتمة إلى البشرية، وتكفل بحفظه إلى يوم الدين فقال: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} <sup>2</sup>، فلا يمكن للمخلوق العاجز الضعيف أن يحرف فيه أو يبدل، ولو تظاهر على ذلك الجن والإنس.

وإنما يتوهم إمكان التحريف في دين الله من ضلّ سواء السبيل، وتكبّ طريق المهديين، وأسلم عقله للغواين، ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله.

وقد سعى أعداء الرسالة الخاتمة منذ عهد النبوة وعبر التاريخ جاهدين بكل صنوف الكيد والإرجاف لتشكيك المسلمين في دينهم، فكانت خيوط مكائدهم ولا تزال أوهن من خيوط بيت العنكبوت، فظهر زيف مقولاتهم للمتهافتة أمام قوة الحق، وتبددت ظلمات أراجيفهم بنور الإسلام، وتحطمت أصنامهم على يد جحافل الإيمان، وهوت رموزهم وطواغيتهم بقدره الله الغالبة وإرادته التي لا تقهر.

واستمر خلفهم الحاقدون في مخطط الكيد الذي سرعان ما تحبط أراجيفه أمام حجج ورثة علم النبوة في كل جيل، ذلك أنّ الله قد تكفل بإتمام النور، وإظهار دين الإسلام على ما سواه، وحفظ مصدره: القرآن والسنة، مهما بذل أعداؤه من الجهود {يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون} \* هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون} <sup>3</sup>.

2 سورة الحجر: الآية (9)

3 سورة الصف : الآيات (8)، (9) .

وأكثر طعن هؤلاء الأعداء كان موجهاً للسنة المطهرة، ظناً منهم أنها ليست وحياً وأنها ليست داخلية في عموم الحفظ الرباني للرسالة، وهذا من فرط جهلهم وجهل من انخدع بمقولاتهم الزائفة. فقد تكفل الله عزّ وجل بحفظ هذا الدين فصان كتابه العزيز عن التحريف، وعصمه من التبديل، وهياً للسنة المطهرة رجالاً أفضأاً تفانوا في طلبها وخدمتها، وتمسكوا بها، وقاموا بحفظها وتدوينها ونشرها، ووضعوا القواعد والضوابط العلمية الدقيقة لحمايتها من الدخيل وتمييزها من الشوائب، والقيام عليها رواية ودراية، والمنافحة عنها في مشارق الأرض ومغاربها جيلاً بعد جيل، أولئك هم أهل الطائفة المنصورة، الذين لا يزالون قائمين على الحق، مستمسكين بسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، ذابّين عنها، عاملين لإحياء ما أمات الناس منها، لا يضرهم المخالف، ولا يفلّ في عزيمتهم المرواح المتخاذل، ولا يضعف من همتهم المتخلف الخانع، يذبلون في سبيل ذلك كل غال حتى يأتي أمر الله وهم على هذا المنهج القويم، فيفوزون برضوان الله عزّ وجل، وما ذاك إلا لعظم أمر السنة ووجوب التزامها، فهي وحي من عند الله تعالى -بالمعنى دون اللفظ-، وهي شطر الدين وثاني الأصلين، وهي شقيقة القرآن ومثيلته في الحجية والاعتبار، وهي المينة للقرآن الكريم، تفصيلاً لمجمله، وتوضيحاً لمبهمه، وشرحاً لغامضه، وتخصيصاً لعامّه، وتقييداً لمطلقه، وردّاً لما تشابه منه إلى تحكّمه بالإضافة إلى ما تفردت به من التشريعات الكثيرة التي لم ينصّ عليها القرآن الكريم ولا غرابة في ذلك فهي مثله وحي من الله تعالى.

والسنة هي مصدر الدين مع القرآن الكريم، فهي دليل شرعي يدل على حكم الله عز وجل، وتستمد منها الأحكام التكليفية الخمسة، فهي تأمر بالواجب، وتحض على المندوب، وترشد إلى المباح، وتحذر من المكروه، وتنهى عن المحرم.

والأدلة القطعية ثبوتاً ودلالة على الحقائق الشرعية المتقدمة مبسطة لمن أرادها في الكتب المتخصصة، وقد جمعت كثيراً من شواردها في كتابي المعنون بـ (حجية السنة وتاريخها)، والذي أعادت طبعه مؤخراً مكتبة سحنون بتونس.

وقد استغل أعداء الإسلام من العالمانيين والحدائيين والمستغربين عامة في البلاد الإسلامية أجواء التجهيل والمحاربة للدين التي فرضتها الأنظمة الطاغوتية المستبدة فتسابقوا ينشرون سمومهم ويثثون شكوكهم وشبهاتهم الباهتة .

حيث تولى كبر الطعن على السنة في العصر الحديث جماعة ممن تربّوا في أحضان الغرب، تابعوا في ذلك أسيادهم من المستشرقين، وكانوا أداة طيعة لخدمة أهداف ومخططات أعداء الإسلام في غزو الأمة فكرياً وثقافياً، فإنّ معظمهم قد درسوا في ديار الغرب وعادوا بشهادات عالية وتولوا مناصب تعليمية وتوجيهية مؤثرة، ولم يكتف بعضهم بالشبهات التي تعلّمها عن أساتذته بل أضاف إلى ذلك دسّاً وشبهات أخرى، مع جرأة وقلة أدب لم يقع فيهما حتى بعض الأعداء الأصليين، ومن

هؤلاء :

- طه حسين في كتبه المختلفة، ومن خلال البرامج التي أقرها عندما كان عميداً لكلية الآداب.
- محمود أبو رية في كتابه: "أضواء على السنة المحمدية" .
- الدكتور علي حسن عبد القادر في كتابه: "نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي".
- الدكتور محمد توفيق صدقي في سلسلة نشرها في مجلة المنار تحت عنوان: "الإسلام هو القرآن وحده".
- محمد كمال المهدي في كتابه: "البيان في القرآن" .

أما أهل تونس، فمن أكثرهم شراً وأجهلهم في هذا الباب، المدعو عبد المجيد الشرفي، رأس الحداثيين في تونس والمشرف على إفساد دراسة العلوم الإنسانية والشرعية في الجامعات التونسية. وإن الذين يسيطرون اليوم في تونس على القطاع الثقافي والإعلامي الرسمي هم تلاميذه. لقد اتخذ الصراع بين الإسلام والعلمانية في تونس صورا شتى، في معركة غير متكافئة، فحكومة تونس منذ عهد "الاستقلال" المزعوم تسعى لتقويض عرى الدين، حراجها في ذلك أهل التعاسة من العلمانيين الذين مكنتهم من المؤسسات التعليمية والإعلامية وغيرها، بينما تزج بكل من يدافع عن الإسلام في السجون، ولكن الإسلام في تونس هو مثل موسى الذي ترى في قصر فرعون، لم تزد أهله سنوات المحنة إلا صبرا وثباتا، ولم تزد ثوابت الدين إلا صلابة وقوة في قلوب التونسيين، فما إن هرب الطاغية وانقشع الظلم والاستعباد واستعاد الشعب حريته حتى هبّ الشعب داعما للإسلام ومطالباً بتطبيق الشريعة، وراذلا لباطل العلمانيين وداحضا لمقولاتهم.

غير أنّ أول جهد أكاديمي يرد على العلمانيين والحداثيين في تونس متبعاً مناهج البحث العلمي السليم هو هذا الكتاب الذي بين يديك أيها القارئ الكريم، من تأليف أخيها الباحث الشاب الأستاذ / سامي عامري، وهو كاتب تونسي مثابر له مؤلفات عديدة وجهود علمية لها وزنها في الرد العلمي الرصين على مقولات علماء الأديان وإبراز حقائق الإسلام الناصعة بالبرهان الساطع والدليل القاطع .

وهو يأخذك في جولة شيقة من خلال هذا الكتاب البديع: "جهالات وأضاليل: نقض افتراءات عبد المجيد الشرفي على السنة النبوية"، الذي يهدف إلى بيان عدوان الشرفي على السنة المطهرة، ورفع ورقة توت التعالم عن سواته، وقد جاء الكتاب في صفحات لا تتجاوز المائة بكثير، سرعان ما تنتهي، ويتمنى القارئ لو طال الكتاب، ليزداد كشفاً لشخصية الشرفي المتهافتة وجهله بالإسلام.

يبدأ الأستاذ سامي عامري الكتاب بتعريف القارئ بحقيقة عبد المجيد الشرفي في ميزان العلم والفكر، وأنه جاهل بجميع مجالات العلوم الشرعية التي خاض فيها، وليس ذلك فحسب، بل إن

معرفته بالثقافة الغربية التي ينافح عنها أيضًا ضحلة، وساق الأستاذ عامري 29 خطأ علميًا فاحشًا لا يقع فيها الطالب المبتدئ في علوم السنة، فكيف بمن يدعي الوصول إلى مستوى نقدها؟ ومن الاكتشافات الخطيرة للأستاذ عامري في هذا الكتاب أن الشرقي الذي يكتب في الطعن في السنة على مدى ثلاثة عقود، ليس له من مرجع سوى كتابين للكاتب المصري المتشيع: أبي رية! ثم رد المؤلف ردودًا علمية مؤصلة على عشرين من أضاليل الشرقي في مجال السنة المطهرة، أولها دعوى الشرقي أن السنة تدمر بعضها، ثم دعواه أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- منع الأمة من الالتزام بالسنة... وهكذا حتى انتهى إلى الأضلولة العشرين، وهي دعوى وجوب تحديد دراسة أصالة الحديث النبوي!

وإني إذ أحسي الباحث الأستاذ سامي عامري على هذا المجهود العلمي المتميز وأسأل الله أن يتقبل منه، أود أن يستفيد كل تونسي من هذا الكتاب، ويدرك المستوى العلمي الضحل لقادة الفكر في تونس في المراحل السابقة، فالتونسي لم يُسرق في ماله وحرّيته وكرامته فقط، بل غرّر به ولبّس عليه في مجال العلم والمعرفة والفكر، وتعرض لأعنى صور التجهيل العلمي والديني، ولهذا فإن الفترة السابقة ينبغي أن تمحى من تاريخ تونس وذاكرة التونسي بكل أبعادها وجميع نواحيها، وينبغي إسقاط رموزها ومحاسبتهم حتى وإن تلبسوا بالعلم زورًا وبهتانًا.

كما أُنّي أدعو الباحثين الجادين في تونس أن يتناولوا شخصيات "فكرية" أخرى برزت في تونس في عهد الاستبداد ليكشف للتونسيين الجوانب الحقيقية لهذه الشخصيات بدءًا بـ "مجهّل الجيل" محمد الطالبي .

أسأل الله أن يهيئ لأمتنا عامة ولبلادنا تونس خاصة أرشد أمرها، وأن يرينا الحق حقًا ويرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلًا ويرزقنا اجتنابه، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين .

بعد أن رفع الله بفضل الغمة عن تونس، أرض السنة وقيلة العلماء، وطُوي كابوس الطاغية البغيض<sup>4</sup> في أدراج الماضي البئيس، وعادت الأرض إلى أهلها، ونزعت القلوب ثوب الحِداد عن حالها، آن لنا أن نعمل لتوطيد انتمائنا إلى هذا الدين، وأن نستلهم من كنوزه وذخائره منارات نهتدي بها في حلقة السبيل ومضائق الطرق.

إنّ وعينا بأنّ سنّة الله في خلقه قد قضت أنّ القلب فضاء يأبى الفراغ ومنزل يألف الساكنين، يجعلنا ندرك أنّه لا تحلية قبل تخلية، وأنّه لا سبيل إلى تجديد الإيمان في القلوب وتثبيت دعائمه فيه قبل نفث الران العالق بجدرانها، ودفع الفساد المتشيث بأركانها. إنّ لا مناص لنا من أن نفرّغ حيّزاً من نشاطنا الإحيائي، لدفع عادية المحرّفين لهذا الدين والمغالين في إنكار حقائقه والمغرّبين لصفحة الناصعة بأضاليلهم وأباطيلهم، منطلقين من انتماء واضح للإسلام بفهمه السّقي، غير متردّدين ولا متلجلجين في إعلان ولائنا للكتاب والسنة، وغير هيّابين من المصاولة الفكرية الواعية للفكر التخريبي عامة، والتخريبي منه خاصة، والذي كان يحتكر الفضاء العام في بلادنا، مسلّحاً بألة الإحرام والعسف التي سلّطت على الداعين إلى استئناف الحياة الإسلامية.

إنّ ردّ تونس إلى انتمائها الحيوي للإسلام السّقي كما تمثّله الصحابة وثبت جذوره أئمة الدين وحفاظ الملة، يقتضي أن نعمل على توعية المسلمين بطبيعة الهدف وحقيقة المسار وضرورة المكابدة الجادة لتحقيق هذا الانتماء واقعاً حيّاً في الأرض، وذلك بنفض كلّ دخيل عنه، وانتقاش كلّ زور منه، ولا سبيل إلى هذا العمل إلّا بكشف المزورين وفضح زورهم، وبيان خطّطهم؛ فلا نفصل فصلاً وهمياً خادعاً بين الزور والمزور، ولا بين الفكرة في تجريدتها والخطّة في ديبها؛ فهما واحد لا ينقسمان عن بعضهما.

وإنّ هذا الفعل الذي يبدو في ظاهره مجرد انشغال برد المشاغبين المتهافتين على الإفساد وتعطيل فاعلية هذا الدين، هو في حقيقته ردم لفسادٍ ورفّع لعمادٍ، فإنّ بيان الباطل وجهٌ للإسفار عن الحق، وتقييح المنكر إذكاء لإشراقة الصدق. ويشهد التاريخ أنّ الأئمة كثيراً ما كانت تكتشف كنوزها المطمورة في أعماق ذاتها، إذا واجهت متدسّسين يغيغونها عوجاً.

إنّ هدمنا بناءً، ورصدنا لظالمي أنفسهم؛ إنارة للطريق، وتعقّبنا للظّاع؛ دفعٌ حثيث إلى مهوى القلوب، وكفّنا لأيدي الموسوسين في العقول، تثبيت لها حتّى لا تميد.  
وكل على ثغر...

4 الطاغية المخلوع = زين العابدين (!) بن علي، الذي حكم تونس بالحديد والنار من 1987م إلى 2011م. وسلفه "المقبور" الحبيب (!) بورقية، فرنكفوني للشرب والهمى والقلبة.

كتبه سامي عامري من أول رمضان 1433 هـ (2012م) إلى اليوم السابق لعيد الفطر، نصرة  
للحق وطلبًا للشواب والأجر.



## ماذا «الشرفي»؟ وماذا «الستة»؟

القراءة في كتابات العلمانيين<sup>5</sup> التونسيين، شاقة على النفس، تشدّ الأعصاب من أطرافها شداً، وتكشط عن الروح سكينتها كشطاً، لا فقط لما فيها من أطروحات سقيمة، وكشفها عن مناهج شلاء، عقيمة، وإنما أيضاً لأنها تفتقد حتى الطرح البياني الواضح، ولعلّ أبرز صفة فيها هي "الإية" (1)، وهي الأخت العربية "للإيزم" "ism" الإنجليزية، و"الوي" وهي شقيقة "الإيست" "ist" الإنجليزية، فإذا رأيت "الإية" أو "الوي" (العلمية، والإيستولوجية، والحدائية .. الإسلاموي، والمضوي، والحدائوي...) فاعلم أنك أمام كليل تونسي من بني علمان. وقد جرّبت هذا بنفسي مراراً عندما كنت أسمع مداخلات لهم على الفضائيات العربية أو عندما كنت أقرأ مقالات لهم على "النت"؛ إذ كنت "أتلّظّهم" من بين عشرات الضيوف المتحدّثين أو الكتاب المتحدّثين، بإيّاهم وويّاهم، "فمن عاشر القوم أربعين يوماً" لا أبا لك يسأم!<sup>6</sup>

وإنّك لو سحبت من جماعة "الإية" و"الوي"، إيّاهم وويّاهم، وأخرجت من كتاباتهم أسماء بعض العلوم الإنسانية ذات الجرس الأعجمي والتي لم يألّف العامة سماعها؛ فستكتشف أنّك أمام معانٍ مقرّعة جوفاء، وهامات من الكلام منتصبة بلا داع غير فراغها من ثقل الفكر. حاول بنفسك أن تمنعهم "إيّاهم" و"ويّاهم" وقعقات اللفظ الأعجمي، وأنا أقسم لك أنّك لن تجد وراء الأكمة أحداً؛ فسوّي المتخفون وراء شوكة ظهورهم هارين، وقد ألجمهم البكم؛ إذ ليس وراء "الإي" و"الوي" غير العي!<sup>6</sup>

أما القعقات فلا تخرج عن أسماء العلوم الأعجمية، مُتَفَخَّرة (Transliterated) دون تعريب؛ زيادة في الإغراب، مثبتين رسومها دون حقيقتها، فتكثر في كتاباتهم اصطلاحات مثل: فينومولوجي، وإيستيمولوجيا، وإستيتيقا... وهو أسلوب صبياني رقيق في التنفّخ! فإنّ هذه الاصطلاحات ليست تمتات سحرية تغلب النحاس ذهباً، ولا هي ختم سلطاني يقبل المحظور شرعاً، وإنما هي ألفاظ لعلوم لا تدلّ في الأعم الأغلب على منهج علمي واحد، ففي كلّ فن منها مسالك ومدارس، لكنّ المقعّعين يظنونها درياً واحداً!

أشهر جماعات "الإية" و"الوي"، إخوان الصفاء، وخلاّن الوفاء، المتفرّضين في كلّية الآداب بمنوبة تحت خيمة "قسم الحضارة"، ويرأسهم نبيهم الملهم صاحب الفيوض والإشراقات، ومن حوله

5 علماني: séculier – secular، نسبة إلى العالم. يُكتب هذا المصطلح عادة "علماني". انظر فضلاً دراسة المصطلح ودلالته في كتابنا، العلمانية، كشف المصطلح وفضح الدلالة.

6 العي = الجهل.

المريدون يعبّون من فيضه. وللمريدين إشرقاتهم الخاصة، وبخاصة جماعة "النسويات" الداروينيّة، إنائاً وذكوراً! وهي جماعة تملك قدرة عجيبة على إثارة كلّ مشاعر الثّرة والتّقزّز الحاملة في أعماق نفسك؛ فهذه زعيمتهم تَفجّؤك في كتابها "بنیان الفحولة" بعبارات مثل: "مفهوم المركزية-القضيبية-العقلية"<sup>7</sup> و"مركزية لاهوتية-قضيبية"<sup>8</sup> و"القيم العقلية القضائية"<sup>9</sup>، و"موقف قضبي"<sup>10</sup> - وهو تعبير استعمل في حقّ النبي صلوات الله وسلامه عليه!!!- وسيل من العبارات التي تدور حول العورات المغلّظة. وقد كتب أحد المريدين<sup>11</sup> على الموقع الرسمي "للجماعة" مقالاً فحلاً عنوانه: "العقل والقضيب"! وقطب رحي هذه الجماعة، إثارة العداوات بين الرجال والنساء وإذكاء روح الصراع بينهما. ومن فيض هذه الجماعة ما أخبرتنا به صاحبة "البنیان" من أنّ القرآن "يشرّ" (!) المؤمنين باللواط في الجنة!<sup>12</sup> طبعاً يحقّ لمثلها الاجتهاد في صورته المطلقة بعد أن كشف لنا كتابها آية "الله يعمل ما تحمل كل أنثى وما تغيض الأرحام" التي اعتمد عليها -بزعمها- قاض تونسّي لرفض الاعتراف بذكر غير جنسه!<sup>13</sup> يبدو أنّ القاضي -المفتري عليه- وهذه "المفكرة" يقرّان من مصحف لا يذكر ما "ألفناه" من أنّ ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أَنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد:8]. ومن الممكن أن تقرّأ في كتاباتها آيات "حديث" أخرى مثل: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله عليهن بعضهم على بعض."<sup>14</sup> مكان القراءة "الكلاسيكية": ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء:34]. وهي كاتبة "تجديدية" حديثة، تجدد حتى في الحديث فتقرّأ علينا حديث لَعَنَ "المُتَفَلِّحات" على أنّه لعن "المنفلحات"!<sup>15</sup> ومن دعاة الخبال، الموطّأة لهم المنابر والمذللّة لهم شاشات التّهذار، الكويتب المسمّى يوسف صديق الذي زعم في كتابه "Le Coran : autre lecture, autre traduction" (2002) أنّ القرآن مقتبس -ولو جزئياً- من الثقافة اليونانية! وهو نفسه الذي أثار في التسعينات من القرن الماضي ضجة كادت تساوي ضجة "آيات شيطانية" لسلمان رشدي، عندما كاد يصدر نسخة للقرآن على شكل صور كرتونية! ولعلّ أكبر ميزة لهذا الكويتب الذي ألف كتاب "Nous n'avons Jamais Lu le Coran" (2004م) أنّه حقيقة لم يقرّأ القرآن! ودليل ذلك أنّه رغم حضوره الإعلامي المكثّف لم يستطع إلى اليوم أن يقرّأ آية من كتاب الله دون لحن أو تحريف لفظ،

7 رجاء بن سلامة، بنیان الفحولة، أبحاث في المذكر والمؤنث، دمشق: دار بئرا للنشر والتوزيع، 2005م، ص9

8 المصدر السابق، ص28

9 المصدر السابق، ص49-50

10 المصدر السابق، ص28

11 وهو "أكاديمي" مغربي!

12 المصدر السابق، ص15

13 المصدر السابق، ص21

14 المصدر السابق، ص30. وليس الأمر مجرد خطأ في النسخ؛ لأنّ المؤلف كررت الآية مرة أخرى بنفس الخطأ في الصفحتين 90 و132!

15 المصدر السابق، ص33

بل لقد رأيناه في الإعلام المرئي يعجز عن التكلم بلغة عربيّة سليمة. ولا شكّ أنّ أعظم "إبداعاته" زعمه أنّه لم ينزل على محمد -صلى الله عليه وسلّم- كتاب؛ فبذلك أراح الملاحدة والمنصّرين والمستشرقين من جهدهم الطويل في الطعن في مواضع من القرآن؛ فقد نفى الأصل الرباني للكتاب كله، "فأراح" و"استراح"! ولست أشكّ في أنّه رائد من رواد ما أسمّيه "الاستشراق"<sup>16</sup> المنغولي، وهو استشراق تتوّفّر فيه جميع مواصفات التبلّد العقلي، فهو يبدأ من التلثم في قراءة الكلام (العربي) إلى التعرّ في صياغة الأفكار البسيطة، وحقّي الساذجة!

لنُعُدّ إلى رأس "الجماعة الأم"، ولنترك الذبول!

عبد المجيد الشرفي، شخصية قد يجهلها العوام من الناس، من الذين شغلهم الإجماع البوليسي للمخلوع عن النظر إلى ما يحاك وراء الستار ويدبّر في حلقة الظلام. الشرفي المجهول عند العامة، هو أهم شخصية "فكريّة!" في تونس في زمن المخلوع؛ لا لِمَلَكَةٍ عقلية نادرة ولا لرصيد فكري فذ، وإنّما لأنه "صانع التغيير" بحق، و"مقوبل" العقول في زمن تغييب العقول ببرامج التعليم والإعلام المعلمنة. ليس هو مجرد فرد، وإنّما هو رأس جماعة، تُعقد له البيعة، لا يقسّم بأطراف اللسان، وإنّما إذعائاً من أعماق الجنان.

هو صاحب المقولات "المستتيرة!!" التي ضجّ منها "الشنوذ" واستنكرتها "النكارة"؛ مثل القول إنّ المسلم له أن يصلي العدد الذي يرضيه من الركعات في الصلوات المفروضة، وإعفائه المسلم من الصوم في رمضان، وإحلاله من رمي الجمرات في الحج، بل ومدّ الحج على ثلاثة أشهر، وردّه أنصبه الزكاة التي جاء بها الوحي، وزعمه أنّ المحافظة على العبادات كما جاءت عن الرسول صلى الله عليه وسلّم، "تكريس للانحراف عن معانيها"<sup>17</sup> و أنّ تحريم الخمر ليس قرآنيّاً<sup>18</sup>، ووصمه منظومة العقوبات الشرعيّة بأنّها "مخلّة بالكرامة البشريّة"<sup>19</sup>.. بل قد اختصر الشرفي الكلام في قوله: "إنّ الإسلام لن يخنس شيئاً حين يتخلّص من ذهنية التحليل والتحريم"<sup>20</sup>.. مقولات كلّما ذكرناها في خلوة أو جلوة، قفز إلى ذهني قول ابن حزم رحمه الله في وصف طيفٍ من اللغو أدنى من هذا الخيال: "وهذه أقوال لو قالها صبيان يسيل مخاطهم لَيُخَس من فلاحهم، وتالله لقد لعب الشيطان بهم كما شاء."<sup>21</sup> وكلّما حاولت دفع كلمات ابن حزم عن ذهني ارتدّت إلي كدبّق لَرِق حتى لكانّ كلام ابن حزم صندراً لَعُجَز الشرفي!

16 من الخطأ الظن أنّ "الاستشراق" هو: دراسة الشرق من طرف الغربيين، إذ إنّ الاستشراق أوسع من ذلك، فهو يشمل أيضاً دراسة الشرق على يد شرفيين بعيون غربيّة، فإنّ من الشرقيين من هم أعمق "غربيّة" من الغربيين أنفسهم. وبكفي القارئ أن يطلّع على المنشورات المؤلفة باللغة الفرنسيّة في دراسة الإسلام، ليدرك أنّ "أشبع" هذه الدراسات وأكثرها سقوطاً في العنصريّة تكتب اليوم بيد "أحمد" و"علي" و"عادل" و"فاطمة" و"عائشة" ممن ولدوا في تونس والجزائر والمغرب ودخلوا مدارسنا قبل أن يتخلعوا عن جلودهم في الجامعات الفرنسيّة، وبعضهم قد سلّب ذاته دون أن يتجاوز حدود البلد.

17 مراد هوفمان وعبد المجيد الشرفي، مستقبل الإسلام في الغرب والشرق، دمشق: دار الفكر، 2008م، ص57

18 الشرفي، لبنات3، في الثقافة والمجتمع، تونس: دار الجنوب، 2011م، ص177

19 المصدر السابق، ص159

20 المصدر السابق، ص71

21 ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، بيروت: دار الجيل، 1416هـ-1996م، ط2، 83/5

إنّه انتقال من ثقافة (التحريف) و(التحريق) لهذا الدين كما مارسها العالمانيون منذ ما يستمى إعلاميًا "بالاستقلال"، إلى ثقافة (التحريف)، بإدراج أقوال مريضة من ضرع الوهم والخديعة. وهو مشروع تولّى كبره رؤوس التغريب في العالم العربي، ففي المغرب الجابري، وفي مصر، حسن حنفي، وفي سوريا، صادق جلال العظم، ومن فرنسا، الجزائري أركون... وعامة رؤوس هذه الفرقة التي ظهرت زمن افتراق الأمة، إمّا طواها عتّا القبر أو هم في أرذل العمر، وقد تركوا بصماتهم على الواقع في الجامعات والإعلام والسياسة. واليوم، وقد رُفعت عن بعض بلاد الإسلام، بعد الثورات، الأغلال والآصار التي أرهقت العباد، وأذت كبولها معاصم دعاة الإسلام، حقّ للشباب المسلم أن يرى كلمة الحق تسري في الأرض بلا عائق، وحقّ لنا أن نقول: قد آن لهذا الزيد الرابي أن يزول، وآن لجامعاتنا أن تتحرّر من بتّار الزيف وصنّاع الوهم، وآن للجيل الجديد أن يتخلّص من وصاية عبيد العبيد.

ليس هذا الكتاب الذي بين يديك سوى مبتدأ كشف هذه الطائفة وبيان انحرفاتها الفكري وفسادها المنهجي وخواتمها المعرفي. ولست هنا مسوّقًا لإنشائيات أو مصنّعة لشعارات، وإمّا هي حقائق ننافع عنها بالدليل ونؤكد بها بالبرهان.

أمّا عن اختياري أن يكون عبد المجيد الشرفي وعدوانه على السنّة موضوع أوّل كتاب في هذه السلسلة، فسببه أنّ المذكور عَرّاب فتنة تغريب الشباب في تونس عن دينهم، وأمّا اختيارنا لموضوع السنّة، فلأنّ السنّة عماد الدين، والنخر فيها؛ هدم للعلّة ونقض للأصل المتين.

ثم، إنّ إثارة موضوع السنّة بالغ الأهمية لأمر أحب أن أثبته في روع المسلمين، وبخاصة الشباب المثقف منه؛ وهو أنّ دعاة العالمانيّة، في العالم العربي، وفي تونس بالذات، هم، في الأعم الأغلب الذي يعسر العثور على ما يُستثنى منه، أدعياء ثقافة، وأنّ رصيدهم من التحصيل المعرفي في الإسلاميات غاية في الضحالة والسطحيّة، وأنّ أدنى اختبار لمعرفتهم بالمشاع منه كاشف أنّهم لا يقرؤون، وأنّ بضاعتهم التي يخدعون بها الشباب الساذج هي "التعالّم" في أفحش مظاهره. إنّ دراسة معرفتهم بالثقافة الإسلامية، كاشفة لمعرفتهم (السماعيّة) الباهتة بالمعارف الشرعية، كما أنّ النظر في نقولهم عن الغربيين كاشف عن انتماء سطحي إلى الفكر الغربي، بادي الزور. وهي أمور سيبدل لك هذا الكتاب نماذج واضحة منها.

مارس الشرفي، كغيره من العالميين الذين مكّنت لهم أنظمة العمالة من منابر البلاغ والتأثير، هوية جلد العاملين للإسلام، تشهيراً بهم وتشويهاً لهم، فهم -عنده- أهل كل نقيصة سلوكية، ومرتع كل رذيلة فكرية، يحطون -عن وعي وإرادة- في هوى الجهل والعمالة. فهو القائل في معزوفته الهجائية: "لا يغرتك ما يقال ويكتب عن ضرورة المحافظة على الأصالة والهوية والوفاء للقيم الذاتية، فليس هذا الموقف -إن لم يكن من باب الانتهازية فحسب- سوى موقف الجاهل أو العاجز الخائف لا موقف الواثق من نفسه العامل على نحت مصيره نحتاً".<sup>22</sup> فنحن -عند "صاحبنا!"- قوم جمعوا الانتهازية إلى الجهل والعجز! وهي تهمة لو قلبها لأصاب، ولو انتكست لثبتت، فإنّ هذا الكاتب الذي مكّن له المخلوع في تونس وأسلم له الجامعة غنيمة باردة، ومذه في غيّه لينخر كلية أصول الدين حتى كادت تخلو من شيء اسمه "علم شرعي"<sup>23</sup>، أولى بالتهمة وأحرى أن يوصف بالانتهازية، وهو الذي لم يعرف السجون والتشريد والقهر، بل كان التكرم يتعقبه حيثما كل حين، ولما كان حملة الدعوة بين أسير وشريد، كان هو يخترق من جنى العطايا والترقيات.

أما الجهل فسيأتيك ببيان بالتفصيل في هذا الكتاب وفي غيره إن يستر الله بفضله ذلك. ورغم هذه الحدة الصارمة في رفض العاملين للإسلام ومحاولة إقصائهم من الوجود الفكري، وحتى المادي، والانحياز بهم إلى خيار المراجعة والمصالوة، إلّا أنّ الشرفي يُعلّمنا، ويُعلّمنا أنّ "من مستلزمات الضمير الحديث تطبيق الإقصاء والرفض"<sup>24</sup>، ولكنّه لم يسق هذه "الحكمة" إلّا في سياق الإنكار على "الأديان التوحيدية" موقفها الرافض للوثنيين والملاحدة!! فضنّ بذلك على حملة مشروع الإسلام النبوي بمرتبة كمرتبة عبّاد الأصنام وحصانة كحصانة الملاحدة اللقائم!

لن نخوض هنا في ولع الشرفي بنظام المخلوع، فيكفي أنّه هو القائل قبل هروب المخلوع بثلاث سنوات إنّ النظام التونسي يعتبر استثناءً من المنظومة المتخلفة في العالم الإسلامي، فتونس واحدة من دول ثلاث حققت "نجاحاً اقتصادياً واجتماعياً لا ينكر" (11)،<sup>25</sup> فتلك شُعة لها أوان "فرشها"، وإنّما سنكتفي بمناقشة القيمة العلمية للشرفي في كتاباته المنشورة؛ حتى يدرك القارئ لماذا ننكر على الشرفي مجرّد الخوض في العلوم الشرعية، فضلاً عن الإنكار على أباطيله التي بثّها في كتبه عن أصول الإسلام وثواب الدين التي لم يتمار فيها أهل السنّة من قبل.

22 الشرفي، لبنان 1، في المنهج وتطبيقه، تونس: دار الجنوب للنشر، 2011م، ط2، ص13

23 هذا ما أعلنه أساندة كلية أصول الدين، ومنهم الدكتور هشام قريسة، نائب رئيس جامعة الزيتونة، في لقاء تلفزيوني مع قناة الحوار اللندنية، وهو متاح على النت.

24 مراد هوفمان وعبد المجيد الشرفي، مستقبل الإسلام في الغرب والشرق، ص87

25 المصدر السابق، ص206.

## مشروع .. لم يُشرع فيه بعد!

لقد نظرت في كتب الشرقي فلم أر مشروعًا بالمعنى العلمي - بعيدًا عن أن يكون "المشروع" موافقًا للحق أو مجانبًا له-، وهو أمر مُدرك من خلال غياب مخطط منهجي للنقد والتأصيل البنائي، وهو ظاهر حتى في شكل مؤلفاته؛ فإنَّ جل ما نشره في شكل كتب هو مجموعة مقالات أو محاضرات عَجَلَة في مواضيع متباعدة، وكثيرًا ما يضم الكتاب الواحد مقالات مشتتة، من كل أوب و صوب، لا تكاد تجمعها صلة سياقية.

وإذا أراد القارئ أن يبحث في أعماق فكر الشرقي؛ فسيصدم بأنَّه فكر بلا عمق؛ لأنَّه يعتمد أساسًا إلى عرض النتائج دون تأصيل، وحتى ما يستدل به الشرقي لإثبات مقولاته، هو في الحقيقة أبعد ما يكون عن أن يوصف "بالدليل" أو "الاستدلال"؛ فهو عرض عاجل يحمل كل ملامح "النتيجة"، وحكم قاطع لم يعقبه نبش ولا تنقير.

ومن أعظم أوجه الخلل في كتابات الشرقي أنَّ صاحبها كثير الدندنة حول أهمية المناهج الحديثة في قراءة النص الديني، وهي من "مضوغاته" التي يكلِّ نظر القارئ من قراءتها في سياقها وفي غير سياق، دون أن يحدِّد لنا الشرقي مُتَبَيِّنَاتِهِ من هذه المناهج، ودون أن يثبت لنا التوافق بين هذه المناهج وموضوع البحث.<sup>26</sup> وهي ظاهرة بالغة الاستغراز للقارئ الذي يبحث في "أصول" فكر الرجل!

كما يعتمد الشرقي في مقدمات مقالاته إلى سوق عبارات توحى للقارئ أنَّ المؤلف يقدِّم "محاولة" للقراءة، ولا يزعم أنَّها الأدق أو الأشمل، لكنَّ الصفحات التالية مباشرة تكشف عن وثوقية فجحة مغرورة، مقدِّماتها الكبرى هدم جهود السابقين والطعن في نياتهم بالفساد وفي مناهجهم بالكساد. لم يقصر الشرقي عمله "النقدي" أو "مشروعه"! الفكري على دراسة جانب واحد من الإسلام، ولا الحديث عن الدين بمجمله، وإنَّما قاده تحوُّكه إلى أن يكتب في كلِّ علوم الإسلام: العقيدة، وعلوم القرآن، وعلوم الفقه، وعلوم الحديث... ولم تكن كتابته محاولة للفهم، وإنَّما هي هدم لأصول كلِّ هذه العلوم. وقد نصَّب نفسه قريبًا للعلماء، يصوِّب "اعوجاجهم" ويستدرك "أخطأهم" ويفضح "ضلالهم". فما هو رصيد الرجل من العلم؟

إنَّ ما كتبه الشرقي -في غير مقارنة الأديان-، ليس إلَّا تكرارًا مُضجِرًا لما أتى به في كتابه "الإسلام والحداثة" (1991م)، بلا جديد، حتى الاقتباسات، هي نفسها. ولذلك فإنَّ القارئ لما بعد "الإسلام والحداثة"، لا بدَّ أن يتقلَّب على شوكة الملل ولسع قتاد الضجر، لكثرة ترديد المكرر وتكرار المردِّد، دون إضافة حقيقية؛ ولو بالإفاضة في بيان محمل، أو توضيح مشكل، أو تفكيك مركَّب.

26 من ذلك قوله: "فإنني أحاول مع زملاء لي في كلية الآداب بتونس أن نطبق على الفكر الإسلامي المناهج التي يطبقها زملاؤنا في مختلف الاختصاصات الأخرى، وبذلك فإننا نستفيد كلَّ الاستفادة مما يوصل إلى الفلاسفة والمؤرخون وعلماء الاجتماع وعلماء النفس، والآنثروبولوجيا، وعلماء اللسانيات وغيرهم". (الشرقي، تحديث الفكر الإسلامي، الدار البيضاء: الفنك، 1998م، ص5)

أما ما جاء في "الإسلام والحداثة"؛ فهو أضغاث من الوسوسات التي نفثها شيطان الجهل والتعالم في روع الشرقي، وأوحى إليه أنّ صياغتها كتابة؛ سيجعل لها في الأرض مستقرًا، وتالله، إنه لم يحضه النصيحة؛ فإنّ نثات الوسوسات لم تتجاوز الدعوة إلى مخالفة المألوف، والتنكّر للموروث، والشطط في القول من غير مراعاة لمقول ولا معقول!

وبالإمكان اختصار كتب الشرقي ومقالاته وندواته في النقاط التالية:

- وجوب الانسلاخ من انتمائنا والانغماس في (الملّة) الحداثيّة.
- وجوب إخضاع الدراسات الإسلاميّة، بمعناها الواسع جدًّا، للمناهج المعرفيّة الغربيّة.
- القرآن: ليس هو ما في المصحف. وما في المصحف ليس فيه نص محكم. ويجب إخضاعه للقراءة والقيم الحداثيين. وأحكامه خاصة بعصره وليست ملزمة لنا.
- السنّة: بمعنى أقوال الرسول صلّى الله عليه وسلّم وأفعاله وتقريراته؛ هي معنى حادث في القرن الثاني. ولم تكن حجة زمن البعثة. ويجب ألا تكون حجة اليوم. وقد ضاعت بفعل فساد وسائل حفظها.
- الإجماع: لا حجية للإجماع، والقول به مؤامرة من الفقهاء.
- أصول الفقه: وجوب التخلص من مصادر أصول الفقه التقليديّة: القرآن والسنة والإجماع والقياس، وإقامة الشأن الديني عامة والتشريعي خاصة على مبدأ "المصلحة" كما تبدو من زاوية حداثيّة.
- علم الكلام: أهم العلوم الشرعيّة. يجب تجديده كليًا في ضوء معارف الغرب.
- علماء الشريعة: وسطاء بين الربّ وعباده؛ ولذلك لا بدّ من إزاحتهم من الوجود. وهم متأمرون، يقيمون الدين على تحقيق مصالحهم الشخصية والثقويّة.<sup>27</sup>
- المرأة: لا بدّ من تخليصها من عقوبة رعاية الأبناء، وسجن الحجاب، وسلطان الحكم الشرعي.
- لقد "هجم" الشرقي على موضوع أوسع من أن تُحدّثُ ثُغْمُهُ، وأعمق من أن يُدرك قعره، بزاد قليل ونظر قليل، وكأنّه قد دُفِعَ إليه قسرًا أو تحرّك فيه عرق "المهدويّة"؛ فجاء بعفوية مندفعة، ييسّرنا بالتصرّ والخلاص. يقول "صاحبنا"، موطئًا لحديثه في أحد المواضيع: "مارستنا قراءة النصوص الدينيّة-الإسلاميّة منها وغير الإسلاميّة- أدتنا إلى تحسّس عدد من القضايا."<sup>28</sup> فالرجل صاحب "قراءة" ويريد أن "يتحسّس"! فهل "القراءة" زاد للتنبّيز والتحقيق والتدقيق؟! وهل "التحسّس" من الممكن أن يعني هدم تراث بأكمله لإقامة "مملكة السراب"؟!

27 عداء الشرقي للعلماء بلغ مرحلة مرضيّة عالية الحساسيّة، حتّى أنّه قال: "صحيح أنّ العلماء يقولون لك يجب أن تتضلع في اللغة العربيّة وأن تعرف هذه القواعد لكي تفهم النصّ القرآني، وإذّن لا بدّ أن نمر عبر ما كتبوه." (تحديث الفكر الإسلامي، ص 67). فطلّب العلماء منك أن تتعلّم لغة العرب، هو مؤامرة "إسلامويّة" مدبرة!!

28 الشرقي، لبنات 1، ص 101

ومن عجيب أحوال الرجل، والعجائب جمّة!، أنّه كثيراً ما يخبرنا في فصول كتبه، أنّه يكتب على عجلة، وبدون استفاضة؛ فمتى ستتاح له سيا عبد الله! - فرصة البيان المسهب بعد قرابة أربعين سنة من التأليف والنشر؟! إنّ لمشروع (غريب) يعاني صاحبه (ثقل) اللسان وانكماش الزمان! ما مشروع الشرقي، إن صحت لنا تسميته "مشروعاً"، سوى لعن تاريخ الأُمّة والاستخفاف بإنجازاتها، والتشكيك في كل ثابت من ثوابتها، والتهويل في كلّ عثرة في مسيرتها، ثم، لا شيء سوى دعوة الأُمّة أن تنسلخ عن ذاتها، وتذوب في الفكر الغربي؛ إذ "لا يوجد طريق آخر إلى تخليص الفكر العربي الإسلامي من الماضوية المعرّقة التي يتخيّط فيها في كلّ ما له علاقة بالدين غير الاطلاع المباشر على الفكر الحديث في مظانّه، وتمثّله على حقيقته".<sup>29</sup>

وسواء اختار المسلمون أن يفعلوا ذلك أم أبوا، فإنّ مآلهم الحتمي هو أن يكونوا انسلخين لأنّ "الحداثة لم تُضَحَّ اختياراً بقدر ما هي واقع، ينخرط فيه البعض عن وعي فيطمحون طموحاً مشروعاً إلى تحسينه وتوجيهه، وينساق إليه الآخرون مرغمين فيقون في آخر القافلة، لا هم مستفيدون منها ولا هم باقون على أنماطهم الحضارية التقليدية".<sup>30</sup> إنّ "العرب مضطرون اضطراراً في عصرنا [...] إلى مسaire الحضارة الغربية المنشأ وقد أصبحت كونية لا بديل عنها للبشرية جمعاء، بينما تفتقر ثقافتهم إلى المقوّمات الأساسية التي تساعد على أداء وظيفتها في إثبات وجودهم".<sup>31</sup> ف"لا غرو أنّ الحداثة والقيم المتولدة عنها بصدد اكتساح كلّ مجالات الحياة والفكر والفرق بثبات وفي العمق، رغم ما يبدو في الظاهر من زيد ديني منتشر".<sup>32</sup> إنّ العلمنة [...] تغزو المجتمعات العربيّة في العمق وبصفة ثابتة لا رجعة فيها على المدى الطويل".<sup>33</sup> وهي نفس دعوى فوكوياما Fukuyama في كتابه المثير "نهاية التاريخ" "The End of History" (1992م)، مع فارق واحد، هو أنّ فوكوياما قد بدأ في تهذيب مقولته، بتعديل تصوّره السياسي لعلاقة أمريكا بالعالم (في كتابه "America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy" (2006م)) والإقرار بالأزمة العميقة للحضارة الغربيّة (في كتابه "The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of Social Order" (1999م))، في حين أنّ الشرقي، المتأخّر دوماً عن متابعة الفكر الغربي، لا يزال "يسبّرنّا" بتحوّل انسيابي للعالم كلّّه، بما في ذلك العالم الإسلامي، إلى نموذج "المدينة الفاضلة!" الغربي. وهو يرفض المسّ من قداسة الغرب؛ حتّى أنّه صرخ صرخة المشوك عندما قال له الكاتب

29 الشرقي، لبنات 3، ص 61

30 المصدر السابق، ص 82-83

31 المصدر السابق، ص 57

32 المصدر السابق، ص 60

33 الشرقي، لبنات 1، ص 32



الألماني المسلم مراد هوفمان إنَّ الغرب تنخره الإباحية، متهمًا إياه بالمبالغة والإجحاف!<sup>34</sup> إنَّه، كما يقول أسياده الفرنسيون: "ملكي أكثر من الملك" *"plus royaliste que le roi"*!

وإذا سألت الشرقي عن أول خطوة في سبيل الخروج من هذه الأزمة وفكَّ أغلال هذه المحنة، فإنه سيجيبك دون تلكؤ: "لا نتردد في اعتبار النظرة إلى المرأة وإلى جسمها بصفته عورة يجب سترها أهم مؤشِّر على المميّزات التي تطبع ثقافتنا والتي هي في حاجة ملحة إلى التغيير السريع!!" سبحان الله! لقد عرّى المخلوع المرأة قسرًا، ولم يرحم حتّى حجاب الدميّة المسكينة "قُلة"، فطاردها جلاوزته في محلات لعب الأطفال لأنّها تستر (إيجاء) شعراً اصطناعياً، ولم ترقّ قلوبهم "لِنَلْسَنِيكِكِهَا" الهشّة، ومع ذلك لم ترتفع البلاد من مرتبة الذل! لا أملك هنا إلا أن أتصوّر أن مزيداً من العربي (!) سيحقّق للبلاد والعباد غاية المأمول؛ فلعلّ تخفّف النساء من اللباس يتيح للبلاد أن ترتفع بسرعة وتطير في حقّة؛ فإنّ الملابس -عند الشرقي- أثقال تشدنا إلى الطين؟! ولأنّ "بني حداثّة" قد أدركوا أنّ زمن الثورات يهدّد كيانهم بالتلاشي وتجارهم بالخسار والبورار؛ أخبرنا الشرقي -الزعيم (!)- أنّ الثورة التونسية هي "ثورة حداثيّة بالفعل"<sup>35</sup> (!)، رغم أنّها ثورة قامت على الكفر بالظلم، والقمع (الذي سلّط أغلبه على المسلمين بمباركة وتحريض حداثيين بشهادة المؤتمرات والتقارير)، والعمالة، والتبعية، والثقافة القشورية، وهدم الأسرة، والانحلال الأخلاقي، والهشاشة القيّميّة، وتيه الهوية. وهي كلّها منتجات حداثيّة سقاها المستخرب الفرنسي من خلال ذبوله، والنظام البوليسي المتوجّس من كلّ همس وإع يخرج من ضمير المسلم. لست أزعم هنا أنّها ثورة من أجل "الإسلام" بمقولاته المسطورة، وإنّما هي ثورة من أجل استرجاع ما سلب من الإنسان المسلم، الذي استقرّ في أعماقه وعيٌّ بالحق في العيش الكريم، والكرامة، وحق الانتماء إلى ذاته الكبرى. وهي معان دفينّة في أعماق الذات، تتلملح في كلّ حين وإن غطّاها الرماد سنيّاً وعقوداً، ولا تلبث أن تنفث الخبث الذي يعلوها؛ لتظهر من جديد، لامعة، صقيلة، مهيمنة على أقطار النفس ومدارك العقل.

ولست أشك أنّ "محنة الفهم" عند القارئ لما كتبه الشرقي ستزداد إذا علم أنّ هذا "البروتو-حداثي"، يُعرّف الحداثيّة، التي هي عنده منتهى الآمال وذروة النجاح، والمتخلّف عنها مفوّت للفلاح، على أنّها "مفهوم مستعمل للدلالة على المميّزات المشتركة بين البلدان الأكثر تقدماً في مجال النمو التكنولوجي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي"<sup>36</sup>، وهو تعريف يعبر بوضوح عن أزمة وعي بالسياق الزماني الذي تنقلب بين دحرجاته اليوم، خاصة أنّ الشرقي يرى أنّنا في هذه اللحظات لانزال نعيش في زمن الحداثيّة، وهو ما يضطرّه إلى تقديم قراءة شاذة للواقع؛ إذ إنّ القراءة

34 مراد هوفمان وعبد المجيد الشرقي، مستقبل الإسلام في الغرب والشرق، ص222

35 الشرقي، الثورة والحداثيّة والإسلام، تونس: دار الجنوب، 2011م، 76

36 الشرقي، الإسلام والحداثيّة، تونس: الدار التونسية للنشر، 1991م، ص24

الغربيّة لواقع الغرب ذاته تؤرّخ ليومها على أنّه قد تجاوز الحداثة ومقولاتها إلى "ما بعد الحداثة" "Postmodernism" منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

إنّ حقبة/مفهوم ما بعد الحداثة مخالف للحداثة في جوهرها الصلب أي "مركزية الإنسان في الكون" و"قداسة العقل"، كما أنّ نفي "ما بعد الحداثة" "للحقيقة المطلقة" "Absolute Truth" -التي عدّها الحداثة منجزها الأكبر بعد تجاوز التفكير الغيبي الأسطوري (!)- لصالح المسلك الشكوكي "Skeptical" ومنطق النسبية "Relativism"،<sup>37</sup> يجعل نسبة واقع الغرب اليوم؛ الفكري، والقيمي، والنسقي بمجمله، إلى زمن الحداثة التي يؤرّخ لبدائيتها من القرن السادس عشر، ضرباً من اللغو الصرف. فهل يريدنا الشرقي بمشروعه العصي على الفهم أن نكون "رجعيين" نسير عكس حركة التاريخ الغربي الذي هو "المعيار"؟!<sup>38</sup>

### "المنهج" حينما يكون شعاراً للوهم ومركباً للتطرّف!

إنّ أشنع ما في قعقات الشرقي هو أنّها تقدّم "المنهج" دون شرح لآلياته التي اختارها صاحبها من بين ما تعرضه من وسائل للنظر والتحليل والنقد، وأشنع من ذلك أنّ الشرقي لا يثبت على نفس نقدي واحد وهو يعالج نفس الموضوع من نفس الوجه، في تقلّب محير! ولعلّه لا يخفى على القارئ لأدبيات الشرقي أنّه في دراسته للموضوع الواحد، في الوجه الواحد، يتحوّل من "وثوقي" "Dogmatic" إلى "نسي" "Relativist" "فلا أدري" "Agnostic" وربما "غنوصي" "Gnostic"، كما يتحوّل كثيراً، وبصورة مزعجة، من حدائثي إلى ما بعد حدائثي، ومن أثري إلى آرائي، دون أن يستوعب عقلك الضعيف "أحواله" و"مقاماته" -كما يقول الصوفيّة-، إلّا أن يُفسّر الأمر بغيباب "المنهج" وخضوع الكاتب لنتائج البحث التي يستبطنها منذ بداية البحث، بل قبله؛ فهو يميل مع كلّ ريح تطير به إلى أغراضه!

أما تطرّف الشرقي فبادٍ في تبنيّه لأبرز المذاهب الشكوكيّة والهدميّة، دون مراعاة لأصولها ولا "حيثيات" نشأتها، ولا ارتباطها بمواضيع تاريخيّة ودينية مفارقة لجوهر الإسلام كتصوّر ونصّ وتاريخ، بصورة جوهرية. فالشرقي كثير الدندنة حول "المنهج الحديث" في دراسة النصوص الدينيّة، ويقصد بهذا المنهج، أساساً، "منهج" دراسة الكتب المقدسة عند النصارى واليهود، لكنّ الشرقي، في حقيقة أمره، وقف عند القدام وحسبه آخر المبتكرات؛ فمنهجه الذي يدعو إليه في تناول أصالة النص وتفسيره هو ظلّ لمقولات إرنست رينان (Ernest Renan) (توفي 1892م) في تشريحه

See Terry Eagleton, *The Illusions of Postmodernism*, Oxford, UK ; Cambridge, 37 Mass.: Blackwell Publishers, 1997

38 مفاهيم "الحداثة" وما بعد الحداثة" تعبّر فقط عن تاريخ الغرب ومن دار في فلكه، ولا تمثّل الأمة المسلمة. كما أنّ "الرجعيّة" بمفهومها الغربي لا تمثّل حقبة في الحس الإسلامي في ما يتعلّق بجانب الحضارة -لا للدنيّة-؛ لأنّ الإسلام يقرّر أنّ الإنسان حقيقة ثابتة، وأنّ حركة التاريخ هي حركة صعود ونزول دائبين وليست هي حركة ثابتة في صعودها.

للإنجيل<sup>39</sup> وسيرة المسيح<sup>40</sup>، وفلهاوزن (Wellhausen) (توفي 1918م) في تعامله مع التوراة وأصولها<sup>41</sup>؛ ولن تر-جزمًا- في كتاباته أدنى وعي بتطور هذه المناهج وما آلت إليه في بداية القرن الواحد والعشرين، خاصة أنّ الكثير من هذه الدراسات باهتة الحضور في المكتبة الفرنكفونية، فمرتعا اليوم المكتبتين الإنجلوسكسونية والجرمانية.

خذ مثلاً الموقف من دراسة السيرة النبوية، فستلاحظ أنّ الشرقي يستلهم دراسات رينان في النقد؛ إذ يرفض رينان المعجزات في قصة المسيح ويرى أن قصة المسيح هي صناعة الأجيال النصرانية الأولى! وأقصى ما يمكن أن يبلغه الشرقي هو أن يحمل ظلاً من البولثمانية -نسبة إلى بولتمان- وبقيّة رواد ما يعرف بالموجة الأولى "للبحث عن يسوع التاريخي" "The quest for the historical Jesus". هذا الموجة التي أسّسها (Reimarus) والقائمة على دراسة حياة المسيح انطلاقاً من مبدأ السلطان الفردي للعقلانية كما هي في التصوّر الحدائي (الغر)، رغم أنّ بولتمان وأقرانه يُعدّون اليوم تراثاً قديماً في ظل الموجة الثالثة "للبحث عن يسوع التاريخي" والتي يقود الشق الأكثر ليبرالية فيه نقاد مشاهير مثل (John Dominic Crossan) و (Marcus Borg) و (Robert Funk) وطبعاً معه "ندوة يسوع" "The Jesus Seminar" التي يشرف على إصدارها. ويقود الشق الميّال إلى المحافظة أعلام كبار مثل (N. T. Wright) و (Raymond E. Brown) و (James Dunn). ولعلّ أبرز ملمح في هذه الموجة تراجعها عن المنهج الوثوقي للقاتلين بخرافية النصرانية بكلّ تفاصيلها، والتباعد عن المنهج التبسيطي للبولثمانية ولمنهج رينان ومن شايعة أو وافقه. ولذلك يقف اليوم ناقد في قيمة "روبرت برايس" (Robert Price)<sup>42</sup> خارج السياق لأنه يمثل استحضاراً للمنهج القدم الشكوكي في التعامل مع التراث النصراني الرسمي.<sup>43</sup> لما كتب الشرقي أطروحته للدكتوراه كانت الموجة الثانية قد بلغت مرحلة النضج، وهي الموجة القائمة أساساً على كسر الموجة الأولى، والإقرار بوجود أصول تاريخية للأناجيل، وأهمها "المصدر" "كيبو" الذي هو أصل إنجيلي متى ولوقا كما هو قول جمهور النقاد، ومن أهم أعلامها (James M. Robinson) الذي أفاض في دراسة هذا "المصدر". ولكنّا لم نر في ما كتبه الشرقي وعياً بهذه التطوّرات رغم أنّ الموجة الثانية قد بدأت منذ منتصف القرن الماضي. ولعلّ ذلك يعود إلى ضعف قراءات الشرقي وتأخّر المكتبة الفرنكفونية عن متابعة أحدث الدراسات الإنجليزّة والجرمانيّة.

39 العهد الجديد، ويسمّى مجازاً بالإنجيل.

Ernest Renan, *Vie de Jésus*, Paris: Michel Lévy frères, 1863 40

Julius Wellhausen, *Prolegomena zur Geschichte Israels*, Berlin: Druck und verlag von G. Reimer, 1883 41

42 رغم تمكّنه العلمي في تخصصه، إلّا أنّ مقالاته التشكّكية، وأسلوبه (المفرط) في السخرية من مخالفيه من المحافظين وحقّ الليبراليين - حتى تحولت كتبه الأخيرة ومقالاته إلى مسرح للتندر على طريقة ملاحدة القرن التاسع عشر-، إلحقوا كتبه ببطقة "الكتب الشعبية" التي لا تستهوي غير الملاحدة اللوحجين!

Robert M. Price, *Deconstructing Jesus*, Amherst, N.Y.: Prometheus Books, 2000 43

أما في ما يتعلق بالتوراة (الأسفار الخمسة التي تنسب إلى موسى عليه السلام)؛ فيتابع الشرقي أشدّ التيارات تطرفاً في الغرب، وهي التي تقوم بأبحاثها على إنكار تاريخية كل ما لم يترك أثراً "مُستحاثياً" في الأرض! والأعجب أنّ الشرقي يزعم أنّ هذا المنهج حين طُبق على التاريخ الإسلامي، سمح "بإعادة النظر في الكثير من الأمور التي كانت بمثابة الحقائق الثابتة".<sup>44</sup> وأضاف في جدد، يهزل الهزل منه: "وليس من باب المفارقة الإقرار بأنّ للمدرسة التونسية في تاريخ الفكر الإسلامي بمختلف كليات الآداب والعلوم الإنسانية إسهامات مميزة".<sup>45</sup> وهذه دعاوى أقرب إلى التفكّه منها إلى الجدل! فإنّ تاريخ الإسلام، حلقات متصلة، لا يمكن العبث به من خلال وسوسات الآتارين، وقد قرأنا شيئاً من هذا الخبال في كتاب "Hagarism" (1977م) للمستشرقين باتريشيا كرون (Patricia Crone) ومايكل كوك (Michael Cook)، وقد ساقهما تھوسهما إلى القول إنّ مكّة ليست حيث نعرفها اليوم، وإتّما هي في منطقة قريبة من سوريا!! أنا إبداعات كليات الآداب التونسية، فأههما دون شك غياهما عن الساحة الفكرية في العالمين العربي والإسلامي. ولما أراد الشرقي أن يمثّل لإبداعات المدرسة التونسية (المعلمة، والتي جثا هو وأمّثاله على صدرها عقوداً طوالاً)، (أتحنفا) بأطروحة تلميذ له "أثبت!" أنّ "الرسالة" للشافعي "لم تحظ بأيّ اعتناء طيلة القرنين اللذين تليا وفاة الشافعي- أي 3 و4هـ"، وأنّ اهتمام المعتزلة بأصول الفقه هو الذي أحيّاها بعد موت! <sup>46</sup> كشف إلهامي، ورؤيا حق! "الرسالة" التي شرحها في القرن الرابع كل من أبي بكر الصيرفي (توفي 330هـ)، الذي قيل إنّّه أعلم الخلق بالأصول بعد الشافعي، وأبي الوليد النيسابوري (توفي 349هـ)، المحقق، والقفال الكبير الشاشي (توفي 365هـ)، لم تلق أيّ اهتمام في القرن الرابع! <sup>47</sup>

التحبط المنهجي للشرقي يتجلّى أيضاً في الاستلھام الاستسلامي من علم النفس وعلم الاجتماع، أصول النظر والتحليل دون استيعاب لقصور هذه المناهج وعدم ملائمة أدواتها ومقولاتها لميدان البحث في الدراسات الإسلامية. ويبدو هذا التسطّيح الفكري الغر بصورة واضحة مثلاً في حكم الشرقي على السّنة أنّها ليست تراثاً نبوياً محفوظاً، وإتّما هي "تمثّل Representation" معيّنة

44 الشرقي، لبنات 2، في قراءة النصوص، تونس: دار الجنوب للنشر، 2011م، ص 24

45 المصدر السابق

46 المصدر السابق، ص 24

47 هناك فرق بين ندرة المخطوطات المتاحة من القرن الرابع، وإنكار الثابت من النقل التاريخي عن القرن الرابع؛ إذ إنّ مخطوطات كتب الأصول لتلك الفترة المحفوظة اليوم، نادرة كما هو معلوم، وقد أشار إلى هذا الأمر أحمد الشمسي (Aron Zysow) في تحقيقهما لمختصر البويطي- أحد أكابر تلاميذ الشافعي، توفي 231هـ- "لرسالة". ( Ahmed El Shamsy and Aron Zysow, "Al-Buwayṭī's Abridgment of al-Shāfiʿī's Risāla: Edition and Translation," in Joseph Lowry, *Islamic Law and Society* 19 (2012) p.328). وانظر أيضاً في أثر الشافعي المبكر: "The Reception of al-Shāfiʿī's Concept of *Amr* and *Nahy* in the thought of His Student al-Muzanī," in *Law and Education in Medieval Islam*, eds. Joseph E. Lowry, Devin J. Stewart, and Shawkat M. Toorawa, Cambridge: E. J. W. Gibb Memorial Trust, 2004, pp.128-149

للسنة، وليس السنة ذاتها".<sup>48</sup> لم يحدّد لنا الشرفي هنا "ماهية" التمثّل، وهل هو [التمثّل] داخل في المفهوم الاجتماعي الدوركهايمي أم هو آلية نظر في علم النفس المعرفي، إلّا أنّه على كل حال يبدو أنّه يشير إلى أنّ السنة إنّما هي صناعة عفوية غير واعية للأجيال المسلمة، وليست نقلًا واعيًا لحقيقة موضوعيّة، وهو تفسير غافل عن جوهر الظاهرة التاريخية المتشعبة بالأسماء والتواريخ والأسانيد التي تتحرّك في بؤرة من نور على بساط التاريخ. إنّهُ حكم مسرف في شططه التبسيطي بإقحامه آليات أجنبية عن علوم السنة، وتفسير حقائق تاريخية صلبة بإجماليات ساذجة.

والقارئ للدراسات الدينية الغربية المتخصصة، يلاحظ أنّ إخضاع المواضيع المطروقة إلى دعاوى علم النفس في حلّ مُغلّقات المسائل، ضعيف جدًّا، ولعلّ من أشهر الأمثلة على ذلك رفض نظرية "The Hallucination Theory" في تفسير اعتقاد النصارى في القرن الأول قيامة المسيح من الموت؛ فرغم ما تقدّمه هذه النظرية من حل سهل وبسيط في تفسير نشأة هذه العقيدة، وذلك بالقول إنّ حبّ الحبل النصارى الأول للمسيح واعتقادهم في خارقته، أثرًا في وجدانهم بصورة هائلة حتى إنه قد خيّل إليهم أنه قد قام من الموت، قبل ارتفاعه إلى السماء، إلّا النقاد يرون أنّها حلّ ساذج لقضيّة جادة<sup>49</sup>

ومن فاضحات "اللامنهج" ثناء الشرفي على جميع الشواذ فكريًا في التاريخ الحديث، رغم تباعد مناهجهم وربّما حتى تعارضها، فهو يثني على الطاهر الحداد، وعلي عبد الرزاق، ومحمود محمد طه، وشحرور، وأبو رية، وألحق بهم مؤخرًا "تقدميين" اثنين: أحمد صبحي منصور، منكر السنة الذي تستضيفه قنوات النصارى المتطرّفين العرب في الغرب للطعن في الإسلام، وجمال البنا الذي طالب محامون في مصر بعرضه على الطب الشرعي للتأكد من سلامة قواه العقليّة، وهو صاحب (الفتوى) الشهيرة أنّ القبلة بين النساء والرجال، حلال! رغم أنّ هذه الطائفة لا تجتمع على منهج واحد، ولا حتى على مناهج متقاربة، وإنّما أفرادها ظواهر مرضيّة تمثّل انعكاسًا لمدارس عقديّة متطرّفة أو نزعات شخصيّة قلقّة ومحبة للتفرّد والظهور. ولا يوجد من بين هذه الشخصيات من أقام منهجًا نظريًا بقواعد مؤصّلة ودراسات مبدئيّة معتمّقة، ولذلك ليس لأيّ منهم أثر معرفي تخصصي، وقصارى أمرهم جميعًا أنّه قد تمّ توظيف كتاباتهم الاستفزازية من الأنظمة العالمية (كطاهر الحداد) أو التيارات المذهبية (كأبي رية) أو الأيديولوجيات الحديثة (كعلي عبد الرزاق) في الصراع مع الإسلام النبوي.

48 الشرفي، لبنات 1، ص 155-156

William Lane Craig and J. P. Moreland, eds. *The Blackwell Companion to Natural Theology*, Chichester, U.K.; Malden, MA: Wiley-Blackwell, 2012, pp.625-626

يقول صاحب الكتاب الماتع: "التعالم"، واصفًا حال الرغاء المنتفش فوق صفحة الماء، أقصد: المتعالمين: "والمتلخص أن ظواهر الأحوال من رقة في الديانة، ووهن في الاستقامة، وضعف في التحصيل، والسعي بكل جد وراء الدنيا الزائلة، ومظاهرها الفانية، شكّلت أمامنا ظاهرة التعالم أوسع من ذي قبل؛ لما نشاهده من واقعاتها الفجة، والدعاوى العريضة، والبراعة في الانتحال، واتساع الخطو الى المحال.. وعندنا على هذا ألف شاهد.

وما هذا إلا لتسنم العلم أغمارًا ركبوا له الصّعب والدّلّول، وظنوا أن العلم يُنال بالراحة ولما يملؤا منه الراحة، فتهافتوا على مناصب العلم في الفتيا، والتأليف، والنشر، والتحقيق، وصاروا كتماثيل مدسوسة بأيديهم هراوى يضربون في عقول الأمة حينًا وفي تراثها أحيانًا، مكدرين -وحسبهم على الله- صفو الأمة في دينها وفي علمها. وهل العلم والدين إلا توأمان لا ينسلخان إلا في حساب من انسلخ منهما؟<sup>50</sup>

إنّ روح التعالم مستكّنة في أعماق الشرقي، تأكل من بقايا الأمانة والصدق في نفسه، حتّى حوّله إلى رمز حيّ تجسّده الأيدي، وتبصره العيون، للنتفّخ الغث. ويبلغ الحال بتنمّر استعلائه إلى تصوير مخالفيه أنّهم إمّا "ذوي ثقافة تقليدية" أو "دعاة جدد يتاجرون بالدين" أو "من الذين يمتطونه لبلوغ أهداف سياسية-رجعية ماضوية تمييزية".<sup>51</sup> وهو كلام لا يخرج عن لغو البطالين وثرتهم للتنفيس عن مكبوتات جارحة، ولا يمسّ من قدر مخالفيه طرّفًا؛ لأنّه محض عاطفة متقلّبة من لجام الأدب..

لقد بُلِّغْتُ ما قال	فما باليئ ما قال
ولو كان من الأسد	لما هال ولا صالا
فكسّر حلية السيف	وضعها لك خلخالًا
وما تصنع بالسيف	إذا لم تك قتلًا
أرى قومك أبطالًا	وقد أصبحت بطلًا

وقد أفادنا ولع الرجل بذاته وجبه للتصدّر في كشف حقيقة مستواه المعرفي في أجلى المواقف (هزلية)؛ فقد كتب أحد زملائه في الجامعة التونسية، وهو يعلّق على اتّهام الشرقي لأستاذه الطالبى بالخرف عندما ردّ عليه في كتابه "ليطمئن قلبي"؛ لأنّ الطالبى -كما يقول الشرقي- ارتكب أخطاء كثيرة في رسم الكلمات وفي النحو، أنّه أثناء حضوره "ذات مرة في كلية الآداب بمنوبة مناقشة لإحدى الرسائل الجامعية في الحضارة العلمية العربية الإسلامية كان فيها الأستاذ الشرقي يحاول التهوين من علم المترشح -وبالتالي من علم المشرف عليه الذي هو أحد كبار علماء تونس بالعلوم فضلًا عنه بالحضارة العلمية العربية وهو أيضا من أساتذة الشرقي[...]- فكان من القرائن التي

50 بكر أبو زيد، التعالم وأثره على الفكر والكتاب، ضمن المجموعة العلمية 5، الرياض: دار العاصمة، 1416هـ، ص 26  
51 الشرقي، لبنات 3، ص 12

أوردتها كتابة المترشح اسم علم بحسب النطق الألماني "إجناس جولد تسيهر" بهذا الهجاء الأصلي لاسم صاحبه بدل كتابته بالهجاء الفرنسي "إنياس قولد زيهر".

لم يكن المرشح يريد أن يناقش مثل هذه التفاهة التي تدل على جهل المناقش لظنه الاسم لفرنسي أو لاعتقاده أنه ينبغي ألا ينطق إلا بالفرنسي . [...] فإثارة هذا الأمر في مناقشة دكتوراه دليل على سطحية المناقش وعلى خواء مستواه المعرفي حتى لا نشكك في نزاهته إذ يصعب أن يجهل من يزعم الاطلاع على الحضارة الإسلامية ألا يعرف النطق الصحيح لاسم أهم المستشرقين في ما يزعم الكتابة فيه وهو نطق أظن المترشح قد أخذه عن ترجمات المرحوم عبد الرحمن بدوي.<sup>52</sup> والعجب أنّ الشرفي-نفسه- كثيرًا ما يكتب اسم المستشرق الهولندي الشهير "Wensinck" "ونسنك" لا "فنسنك"<sup>53</sup> رغم أنّ حرف "w" في الهولندية ينطق "v" الفرنسية؛ ولذلك فالاسم الشائع في الكتابات العربيّة هو "فنسنك"! والشرفي هو الذي كتب اسم المستشرق الألمانية الشهيرة جدًا<sup>54</sup> "Sigrid Hunke" بالسّين "سيغريد"<sup>55</sup>، لظّنه أنّها فرنسية<sup>56</sup>!

على أنّي هنا لا بد أن أنصف الرجل وأخبر القارئ أنّ الشرفي في أحدث كتبه (لبنات 3-2011م)، قد حقّق قفزة هائلة في قراءته للفكر الغربي، فقد كتب اسم المستشرق المجري "إجناس جولد تسيهر"<sup>58</sup> على الصورة الصحيحة، ولعلّه في المراحل القادمة ينتقل من قراءة أسماء المؤلفين على الصورة الصحيحة، إلى قراءة الكتب ذاتها بدل نقل ملخصاتها من مراجع وسيطة.

وبمناسبة الحديث عن إحالة الشرفي إلى ما لم يقرأه من الكتب، لا بدّ أن أعلن أنّ هذه الحقيقة قد تجلّت لي من خلال ثلاث ظواهر في كتب الرجل. أولها، أنّه في جلّ إحالاته لا يتردّد القارئ إلى صفحة أو صفحات أو حتى فصول من الكتاب، وإنما يكفي بالإحالة إلى اسم الكتاب فقط، وهذا في العرف الأكاديمي إحالة إلى عدم إذا كان هو دأب الكاتب، خاصة أنّ الكثير من تلك الإحالات تحتاج حقًا إلى تخصيص من المحيل، لأنّ المحال إليه لم يذكر المسألة المحال إليها إلّا في موضع مخصوص منه. وثانيها، أنّ كتب الشرفي لا يبدو منها أنّ مؤلفها قد أحاط بكلام المحال إليه. وثالثها، أنّه ينسب أحيانًا إلى المحال إليه كلامًا لم يقله، من ذلك أنّه لما أراد أن يطعن في السنّة وأنها من اختلاق المحدثين والفقهاء، أحال إلى كتاب أبي رية-سيء الذكر-: "شيخ المضيرة"، وأضاف أنّه مليء بالشواهد<sup>59</sup>، علمًا أنّ كتاب أبي رية في اتهام أبي هريرة باختلاق الحديث وليس

52 أبو يعرب المرزوقي، مقال: عودة لا بد منها (نشر المقال في موقع "الفلسفة" [www.alfalsafa.com](http://www.alfalsafa.com) "على النت، وهو يضم عددًا من مقالات د. أبي يعرب)

53 الشرفي، لبنات 1، ص 123

54 صاحبة كتاب "Allahs Sonne über dem Abendland" الذي عرّب تحت اسم: "شمس العرب تسطع على الغرب".

55 الشرفي لبنات 3، ص 61

56 حرف السين في الألمانية ينطق زائًا إذا جاء عقبه حرف من الأحرف الصوائت.

57 لسنا -عادة- نعتّم بهذه الأخطاء، فهي عندنا من اللّم. ولكننا نحاكم الرجل هنا بالنطق الذي يحاكم به هو غيره.

58 الشرفي، لبنات 3، ص 47

59 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، بيروت: دار الطليعة، 2008م، ط 2، ص 126

في نسبة الاختلاق إلى المحدثين والفقهاء. كما زعم الشرفي أنَّ تفسير "أولي الأمر" بالعلماء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59]، "لم يكن شائعاً في القرنين الأول والثاني"، وأنَّ الشائع هو تفسيره بالأمراء.<sup>60</sup> وهو ما يوحي للقارئ أنَّ الشرفي قد قرأ واستقصى المراجع، في حين أنَّ أهم وأقرب مصدر لاستقصاء أقوال المفسرين في القرنين الأول والثاني -أقصد تفسير الطبري- يُنكر ذلك؛ إذ إنَّ تفسير "أولي الأمر" بالعلماء هو قول ذائع بين الصحابة ومن جاء بعدهم؛ فهو قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وابن عباس رضي الله عنه، ومجاهد، وابن أبي نجيح، وعطاء بن السائب، والحسن، وأبو العالية!!<sup>61</sup> كما أنَّ الشرفي مولع بالقطع والجزم دون استقراء. من ذلك قوله: "ففي مجال العقيدة أقرَّ كل المتكلمين، وحتَّى المتأخرين، أنه لا مجال للتقليد في التوحيد".<sup>62</sup> وهو إطلاق فاسد. قال ابن تيمية: "أما المسائل الأصولية فكثير من المتكلمة، والفقهاء من أصحابنا، وغيرهم من يوجب النظر والاستدلال على كل أحد حتى العامة والنساء [...] وأما جمهور الأمة فعلى خلاف ذلك". فهذا قول جمهور المتكلمين لا قول جميعهم!<sup>63</sup>

ومن الظواهر السلبية الأخرى في ثقافة الشرفي كما هي بادية في مؤلفاته، ضعف اتّصاله بال مكتبة الغريّة التي يراها هو حبل النجاة ومصدر الخلاص، ولعلَّ من أفحش الأمثلة على هذا الأمر دفاعه المستمر على مدى الثمانينات والتسعينات والعشرية الأولى من القرن الجديد على نظرية المستشرق شاخت في ما يتعلّق بنشأة الحديث النبوي. ثم هو في كتابه الذي أصدره سنة 2011م يكتشف (ا) دراسات المستشرق (Harald Motzki) عن "مصنّف عبد الرزاق" التي بدأت في الظهور مع بداية العقد التاسع من القرن الماضي، ونالت شهرة واسعة بين المتخصصين والقراء الجادين، وقد ردّ موتسكي فيها بقوة على شاخت، وهو ما عدّل نظرة الشرفي إلى نشأة الحديث إلى مدى معيّن. فكيف يجهل رجل تعريبي حتّى النخاع دراسات متّصلة بنقد فكر "زعيمه الملهم"، ويبقى على مدى العقود الثلاثة الماضية يحيل باستمرار إلى كتابين لشاخت دون حرج أو تردد أو تعقيب، ثم بعد أن بثّ هذا المذهب بحماسة بين قرائه الذين يعانون عامتهم من نفس دائه (ضعف القراءة)، يكتشف أنَّ إطلاقات شاخت وتعميماته غير علميّة إلى مدى بعيد! وفي نفس السياق أيضاً، عجبت كل العجب وأنا أقرأ إحالة الشرفي في نفس الكتاب الصادر سنة 2011م إلى مقال لعالم الحديث، خريج كمبرج (دكتوراه-1966م)، محمد مصطفى الأعظمي، ردّ فيه على شاخت، وقد نشر في كتاب عربي مشترك<sup>64</sup>، وهي الإحالة الوحيدة التي رأيتها إلى الشيخ الأعظمي. وسبب عجي، بل أقول دون مبالغة: ذهولي، هو أنَّ الشرفي لم يحل البتة في مؤلفاته إلى كتاب كامل كتبه الأعظمي

60 الشرفي، لبنات 3، ص 203

61 الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله التركي، الجزيرة: دار هجر، 1424هـ-2003م، 179/7-181

62 الشرفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص 31

63 ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، 1416هـ/1995م، 20/202

64 الشرفي، لبنات 3، ص 48



بالإنجليزية في الرد على شاخت، اسمه " On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence" (1985م)، وهو كتاب يُدرّس منذ عقود في أقسام الاستشراق في الكليات الغربية، وهو دراسة من المحال أن يُذكر شاخت ونظريته إلا ويتم الإحالة إليها في أي مرجع علمي غربي، حتى أصبح كتاب الدكتور الأعظمي جزءًا من الحديث عن نظرية شاخت! ولو سُئِلْتُ عن سبب غفلة الشرقي عن هذا الكتاب وإحالة المتأخرة إلى مقال مهممل لنفس المؤلف، فسأجيب بكل ثقة: إنها ثقافة العناوين حيث لا يعرف الرجل ممّا يحيل إليه غير اسمه، أما الانغماس في القراءة والتتبع فبينه وبينها مفاوز!

ومن الأمثلة الأخرى، المرهقة لأعصاب القارئ، أنّ الشرقي لا (يكلّ) ولا (يملّ) ولا (يضر) ولا (يفتر) عن الإحالة الكليّة إلى كتاب بيتر برجر "The Social Reality of Religion"، في ترجمته الفرنسيّة ثم العربيّة، كلّما ذكر العالمانيّة والحدائث، دون أن يراعي خصوصيّة السياق. والمستفّر هنا ليس فقط الإحالة إلى كتاب واحد، كمرجع أساسي لقضايا سال في نقاشها بحر من الخير،<sup>65</sup> وإنّما أيضًا أنّ ذاك الكتاب لا يعتبره أحد من الأكاديمين اليوم كتابًا مرجعيًا في هذا الباب،<sup>66</sup> بل هو ليس في أصل مسألة العالمانيّة والحدائث ابتداءً، وإن كان قد تعرّض لأثر العلمنة على الدين في جزء منه(!!)، بالإضافة إلى أنّ برجر قد كتبه في شبابه، ولا نجد في المقابل في كتابات الشرقي إحالة إلى كتب ومقالات برجر الحديثة، وهو -برجر- قد تجاوز سنّه اليوم الثمانين، أي أنّه قد مرّ قرابة نصف قرن على كتابه الأول. والأهم من كلّ ما سبق أنّ بيتر برجر يكرّر كثيرًا أنّه قد غيّر الكثير من أفكاره عن العالمانية وسلطانها في الكتابات التي كتبها في العقود الأخيرة! ومن العجب أيضًا- أن يكون كتاب برجر (الأثري) مرجعًا مكرّرًا بلا (رحمة)، ولا نرى عند الشرقي مراجع أساسيّة في الموضوع مثل كتاب "A Secular Age" لتشارلز تاييلور (Charles Taylor) (2007م)، رغم أنّ الشرقي قد أصدر عددًا من الكتب بعد 2007م وأعاد نشر أخرى قديمة، وكتاب تاييلور مرجع أساسي في مسألة "العالمانيّة اليوم"، وقد كُتبت فيه أعداد هائلة من المقالات، بين مؤيّد ومعارض!

والشرقي، رغم محاولته إيهام قرائه أنّه واسع المعرفة ومتبحّر في أصناف العلوم وأبوابها، كثيرًا ما تكشف كلماته أنّه "شعبيّ" الثقافة، وبعيد عن التحقيق والاطلاع، وأنّه يكرّر ما شاع دون مراجعة

65 لا تكاد نجد فكرة أو قولًا في العالمانية في كتب الشرقي إلا وهو ظل لما جاء في الصفحات (105-171) من كتاب برجر (London: Faber and Faber, 1969)، حتّى ما كان قراءة ضعيفة للواقع (جبريّة الصيرورة العالمانية)، أو نفردًا في فهم التاريخ الديني (زعمه أنّ للعالمانية جذورًا في العهد القديم (التوراة بمجاز) ص113-121) أو التاصيل المفاهيمي (تعريفه المضطرب للعالمانية، ص107)، بل حتّى الاصطلاحات التي أوردها برجر، تتكرّر هي عندها في ما كتبه الشرقي!!

66 إذا كان الشرقي متأثرًا بحق، ببرجر؛ في كتاباته المبكّرة؛ فلم لم يحدث ذكرًا، البتّة، لأهم كتبه، أقصد: *The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge* (1966)!! أنا لا أستطيع أن أفتر الأمر إلا أن الشرقي، في أقصاه، قارئ من هواة القراءة، وأنّه لما ظفر بكتاب حروفه لاتينيّة، اعتنقه -سمن المعانقة-، اعتناق المؤمن لغيره المقدّس!

ولا متابعة لدراسات المتخصصين، من ذلك قوله، أثناء تشكيكه في حفظ المصحف للنص القرآني، إنَّ العرب/المسلمين لم يعرفوا الورق إلَّا في القرن الثاني، وإنَّ الخط العربي زمن البعثة النبوية كان خاليًا تمامًا من نقط الإعجام.<sup>67</sup> وكل من الزعمين خطأ، كما هو معلوم للدارسين لتاريخ الخط العربي من خلال الآثار المكتشفة، فإنَّه ثابت يبقين أنَّ ورق البردي (Papyrus) قد كان له حضور واضح في القرن الهجري الأوَّل،<sup>68</sup> كما أنَّه قد اكتشفت كتابات عربية قبل البعثة النبوية<sup>69</sup> وفي القرن الهجري الأوَّل عليها نقط الإعجام (كالباء والنون والذال)، ويكفي هنا أن أشير إلى مثال واحد: مخطوطة (PERF No. 558)، وهي من ورق البردي وفيها حروف الجاء والحاء والشين والزاي والذال والنون معجمة، وتعود إلى سنة 22 هجريًا، وهي محفوظة في المتحف القومي النمساوي!<sup>70</sup>

ومن الظواهر الأخرى المزعجة في كتابات الشرقي، أزمة الاستلاب الفكري العميقة التي يعانيها الرجل، ولعلَّ من أكثر علاماتها "إهمالًا" ولغُ الشرقي بالإحالة إلى دراسات غربية إذا أراد توجيه القارئ إلى دراسات جادة للحكم على تاريخ الإسلام وواقع المسلمين، وتقوم علماء الإسلام في كتاباتهم ومناهجهم، وكأنَّه لا يفقه واقعنا غير أصحاب العيون الزرق والبشرة البيضاء، فلا يحسن بنا أن نرى أنفسنا إلَّا بعيون "بني عجمة" الأوصياء علينا والمؤكِّلين بترشيدنا، رغم أنَّ الأكاديميين في الغرب اليوم يشتكون من انحدار المستوى العلمي للمستشرقين الجدد، والتي من أسبابها الاستعلاء الثقافي-الإثني النابع من عقيدة/عقيدة "مركزية الغرب" (West-Centrism)، والقراءة الخارجية الظاهرية،<sup>71</sup> بالإضافة إلى أنَّ حلَّ المستشرقين اليوم لا يحسنون العربية، قراءة!

ولا أستريب في أنَّ "انزعاج" القارئ سيزداد توقُّدًا عندما يلحظ ولع الشرقي بالإحالة إلى رسائل ماجستير أشرف عليها عند بحثه في قضايا هامة متعلقة بالإسلام، عقيدة، وشريعة، ومصادر، رغم أنَّ هذه الرسائل لم تطبع بعد، كما أنَّ من كتبوها ليسوا متخصصين في العلوم الشرعية، وإنَّما هم من (صغار) طلبة كليَّة الآداب!! ما قيمة هذه الإحالة (الجوفاء) إذن؟ إنَّها إحالة (من لا يعرف) إلى (من لا يُعرف)! وإن شئت قلت: إنَّها إحالة (من لا يَعْلَم) إلى (من لا يُعْلَم)!

67 الشرقي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 54

68 من أبرز الأمثلة، الرسائل المكتشفة لقرة بن شريك، الوالي الأموي لمصر (90-96 هـ) (N. Abbott, *The Kurrah*)  
*Papyri From Aphroditu In The Oriental Institute, Chicago, Ill. University of Chicago*  
 (Press, 1938).

69 من ذلك النقش الذي على جبل رام (الأردن)، والذي يعود إلى القرن الرابع ميلاديًا، وفيه حرفًا الجيم والياء معجمين. (J. A. Bellamy, "Two Pre-Islamic Arabic Inscriptions Revised: Jabal Ramm and Umm Al-Jimal", in *Journal Of The American Oriental Society*, 1988, Volume 108, pp. 369-372).

A. Grohmann, "Aperçu De Papyrologie Arabe," in *Études de Papyrologie*, 1932, 70  
 T.1, pp. 39-46

See Edward W. Said, "Crisis [in orientalism]," in David Lodge and Nigel Wood, 71  
 eds. *Modern Criticism and Theory: A Reader*, Harlow, England: Pearson, 2000, pp.  
 271-86.

## المطبعة السطحية بالأديان

الشرقي كثير الدندنة حول معرفته الواسعة بعلم مقارنة الأديان، بما يؤهله بزعمه أن يقدم قراءة أعمق للنص القرآني، رغم أن مشاركته في الدراسات الدينية المقارنة لا تتجاوز بعض المقالات السريعة وأطروحته للدكتوراه، وتحقيقه لكتاب الخزرجي الذي لم يتجاوز فيه إثبات الاختلافات بين النسخ، مع إثباته تعليقات عجيبة مثل: "لم نثر على هذا النص في الأناجيل التي بين يدينا" رغم أنه ظاهر أن نقل الخزرجي كان بالمعنى، وقد كان بإمكان الشرقي التأكد من وجود مثل هذه الزيادات أو القراءات في الهوامش النقدية (Critical Apparatus) للنسخ اليونانية، أو حتى في التفسيرات الفرنسية التي تعني ببيان القراءات، وهي كثيرة جدًا، خاصة أنه في زمن الخزرجي (القرن الثاني عشر ميلاديًا) قد استقر النص البيزنطي (Byzantine text-type)!!

وبوسع القارئ لما كتب الشرقي أن يدرك أنه ضعيف الصلة بعالم الدراسات الدينية، ومتابعة أهم الإصدارات وأشهر السجلات، ولذلك تأتي إحاطته غالبًا باهتة، ومحيلة إلى مراجع عامة. أما أطروحته فأفاتها كثيرة، ومن أهمها أنها فاقدة للروح الإبداعية، فهي تجمع لمقالات الكتاب الأقدمين مع إردافها بتعليقات عامة. ثم إن من مراجع هذه الأطروحة، أطروحة دكتوراه لعللي بوعمامة بالفرنسية عن الجدل الإسلامي في الرد على النصارى منذ بداية الإسلام حتى القرن الثالث عشر (1976م)،<sup>72</sup> وهذا يعني أن الشرقي قد بدأ في إعداد أطروحته مباشرة بعد مناقشة بوعمامة لأطروحته؛ فلم اختر الشرقي موضوعًا مطابقًا لموضوع هذه الأطروحة؟! وكيف وافقت الجامعة على الموضوع الذي اختاره الشرقي، خاصة أن العمل النقدي كان منصبًا على المراجع المشتركة بينهما، علمًا أن الشرقي لم يذكر بوعمامة إلا مرة واحدة في هامش عرضي؟!<sup>73</sup> ثم إنه رغم نفخ الشرقي في قائمة المراجع الأجنبية، فيبدو بوضوح أنه قد فاتته الكثير من الدراسات الاستشرافية عن الجدل الإسلامي النصراني المبكر. كما أن دراسته كان لا بد أن تقوم، بداهة، على بحث واف في تاريخ الجدل الديني في الكنيسة السريانية بعد البعثة النبوية، وهو ما لا يكاد يوجد له أثر حقيقي في ما كتبه! هذا على مستوى الدراسة، أما على مستوى التقويم، فقد جتج الشرقي -كعادته- إلى الخط من قيمة الكتابات الإسلامية، وجانبها الإبداعي الكبير، وهو موقف مستفز إذا قورن بانهاز زعيمة الاستشراق الإسرائيلي "حوا لآسروس-يافيه" "חור לזרוס-יפה" (توفيت 1998م) بعظمة تراث الجدل الديني في كتابات المسلمين الأوائل.<sup>74</sup> إنَّها النفس العليلة بجعلها وهزمتها؛ فعذرنا في جعلها وفقرها..

"La littérature polémique musulmane contre le christianisme depuis ses origines 72 jusqu'au XIII<sup>e</sup> siècle."

73 الشرق، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى إلى نهاية القرن الرابع/العاشر، تونس: الدار التونسية للنشر، 1986م، ص 16-17.  
Hava Lazarus-Yafeh, "Some Neglected Aspects of Medieval Muslim Polemics 74 against Christianity," in *The Harvard Theological Review*, Vol. 89, No. 1 (Jan., 1996), pp.61-84

لو كنت تعلم ما أقولُ عذرتني أو كنت تعلم ما تقول عذلتك<sup>75</sup>

لكن جهلت مقالتي فعذلتني وعلمت أنك جاهل فعذرتك

ورغم ما حشاه الشرقي من تفاصيل وأسماء في أطروحته، إلا أنه لم يستطع أن يخفي فيها جهله بعلوم النصرانية؛ إذ إنَّ عامة ما عرضه هو من المشاع المعروف، لكنَّه في المقابل أظهر جهله بالقضايا الخلافية، ولذلك يكثر عنده الحسم في مسائل التنازع فيها معروف، متأثراً في ذلك بالثقافة الشعبية التبسيطية. وله من الأخطاء ما يحسم الشك في أهليته المعرفية، من ذلك شبكة العلاقات التي رسمها للأناجيل الأربعة، والتي تفسر نشأة الأناجيل والتأثير المتبادل بينها، وقد مهّد لها بقوله: "وهناك اليوم شبه إجماع بين نقاد الأناجيل ومفسريها على أنَّ الصيغة النهائية التي وصلتنا فيها تستند إلى أربعة مصادر شفوية مختلفة أثر كل مصدر منها بدرجات متفاوتة في مرحلة أولى من التدوين-يفترض أنها موجودة وإن لم تصلنا-ثم استمر التأثير المتبادل بين هذه الروايات على النحو التالي".<sup>76</sup> وهي دعوى لا يمكن أن يزعمها من شَمَّ شيئاً من ربح مبحث "المشكلة الإزائية" "The Synoptic Problem" الخاصة بتفسير نشأة الأناجيل؛ إذ إنَّ النظرية التي عليها جمهور النقاد هي "نظرية المصدرين" "The Two-Source Hypothesis" وهي تخالف ما أورده الشرقي بصورة جوهرية، بل أقول إنني لم أر هذه النظرية التي عرضها الشرقي ضمن أهم النظريات ولا حتى ضمن شاذها،<sup>77</sup> على كثرة الشواذ، وهي وإن كانت قريبة من نظرية (M.-E. Boismard) الشاذة (من ناحية التبيي) والمشهورة عند الفرنكفونيين، إلا أنها ليست هي، مع العلم أن الشرقي لم يحل إلى مرجع عند نقله للشبكة. ومن العجب أن يقع في هذا الخطأ الكاشف عن ضعف التحصيل، كاتب أشرف قبل مناقشة رسالته على رسائل جامعية في دراسة الأديان المقارنة!! ونجد في نفس الأطروحة قول الشرقي عن سفر دانيال: "يجمع النقاد اليوم على أنَّ هذه النبوة كتبت في منتصف القرن الثاني ق.م."<sup>78</sup> دون إحالة إلى مرجع. ويعلم النقاد أنَّه منذ منتصف القرن العشرين، إثر اكتشاف مخطوطات البحر الميت (Dead Sea Scrolls) حيث عثر على ثمان مخطوطات لهذا الكتاب، أقدمها (4QDan) التي تعود إلى سنة 125 ق.م، على قول عدد من المتخصصين في الخطاطة مثل (F. Cross)،<sup>79</sup> أكّد عدد من النقاد وجوب ردّ تاريخ التأليف إلى ما قبل القرن الثاني ق.م.<sup>80</sup> فأين الإجماع؟!

75 عذل=لام

76 الشرقي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص64

77 عرضت لنقد هذه النظريات في مقابل التصريح القرآني بوجود إنجيل للمسيح في ملحق كتابي "Hunting for the Word of God"

78 الشرقي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص501

F. Cross, *The Ancient Library of Qumran and Modern Biblical Studies*, Westport: Greenwood, 1958, p.33

Stephen B. Miller, *The New American Commentary Volume 18 - Daniel*, 80 Nashville: B & H Pub. Group, 1994, pp.37-39

حصيلة ثقافة الشرقي في الأديان هي تفسير الاصطلاحات من المعاجم كم ثبت لي بالاستقراء، وهي بضاعة الطلبة الكسالى، والدخلاء على العلوم! ولذلك من الممكن أن تصطدم بمنكرات قبيحة وأنت تتصفح كتبه، من ذلك تعريبه لكلمة "Apocryphe" على أنّها "منحول"<sup>81</sup> وهذا خطأ قبيح إذ المنحول ما نسب إلى غير قائله<sup>82</sup>، ومقابله الفرنسي-الإنجليزي "Pseudépigrapha - Pseudepigrapha"، أما الكلمة التي عرّبها الشرقي فيقابلها في العربي: أبوكريفي، كما هو في العرف النصراني العربي اليوم، أو "غير قانوني" (أي غير المعترف به ضمن قائمة الكتب المقدسة الرسمية)، علماً أن الكتاب قد تصحّ نسبته إلى من ينسبه العامة إليه لكنه يكون أبوكريفيًا في العرف الديني النصراني، مثل الرسالة إلى الراعي هرماس التي قبل بعض الآباء أصالتها، ورفضت من الآخرين دون رد نسبتها إلى المؤلف الرسمي. كما أنّك ستستنكر، بلا ريب، تعريب الشرقي لكلمة: "apocalypse" على أنّها "قيامة"<sup>83</sup> رغم أنّ هذه الكلمة المتداولة بكثافة في الدراسات الدينية تعني "نهاية العالم" في السياق الذي ذكره الشرقي، أما كلمة "قيامة" فهي "Resurrection-Résurrection"، وهي تعني قيامة الموتى فقط.

وتبتدئ سطحية معرفة الشرقي بالدراسات الدينية في تعريبه لأسماء الأعلام؛ إذ يعرّب الشرقي الكلمة على الشكل الفرنسي رغم أنّ ذلك يخالف بصورة فاحشة العرف النصراني العربي والأصل العربي؛ مثل تعريبه لاسم "Jéroboam" على أنه "جيروبوام" (!!)<sup>84</sup> رغم أنّ العرف العربي هو "يربعام" وهو موافق صوتيًا للأصل العبري "ירבואם"، وأقبح من ذلك كتابته اسم "Achab" "أشاب"<sup>85</sup> رغم أنّ العرف العربي هو "أحاب" وهو الموافق صوتيًا للأصل العبري "אחאב"، غير أنّ الشرقي لم يرحم عجز الفرنسية التي اضطر أهلها إلى كتابة الحاء على شكل شاء (ch)؛ فأفسد الأمر! ولو كان "أحاب" حيًّا؛ "أشاب" من هول الجهل الذي نراه!

وللشرقي إطلاقات مصدرها الجهل، عند حديثه عن النصرانية؛ فهو القائل: "لو أخذنا تلك القولة الشهيرة "أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله"، المستعملة في الأدبيات المسيحية المعاصرة، والتي على أساسها يقول الممجدون للفكر المسيحي في مقابل الأديان الأخرى: هاهي المسيحية تؤكد على التمييز بين الدين والدولة، فهذا غير صحيح، لأن القولة نفسها لم تكن تستعمل البتة في تاريخ المسيحية الطويل بهذا المعنى، فالمسيحيون طوال تاريخهم قد كانوا يعتبرون أن السلطة السياسية ينبغي أن تستمد مشروعيتها من الله."<sup>86</sup> وهذا زعم لا يصدر إلّا ممن لم يقرأ في أدبيات النصارى

81 الشرقي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص 533

82 لسان العرب، مادة: نحل: "ويقال: نحل الشاعر قصيدة إذا ثبّتت إليه وهي من قبيل غيره".

83 الشرقي، لبنات 2، ص 22

84 الشرقي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص 486

85 المصدر السابق

86 حوار صحفي عنوانه: "المفكر التونسي عبد المجيد الشرقي: الحوار بين الأديان متوازي وأحياناً حوار صم" على موقع: (www.madarik-press.com)

قبل مجمع نيقية (325م)، ولم يطلع مثلاً -حقيقة لا ادعاء- على الرسالة الشهيرة جدًا التي أرسلها جستين (توفي 165م) إلى الإمبراطور الروماني أنطونيوس بيوس، والمعروفة باسم "First Apology" حيث بين أن النصارى لا يعادون الإمبراطورية الرومانية؛ لأنّ ملكتهم روحية لا أرضية، وهي التي عنون ناشروها للفصل السابع عشر منها بـ "Christ taught civil obedience!"<sup>87</sup>

### المطرفة السطحية بالفقه

قال ابن حزم: "لا آفة أضّر على العلوم وأهلها من الدخلاء فيها؛ وهم من غير أهلها، فإنهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون، ويفسدون ويُقَدِّرون أنهم يصلحون".<sup>88</sup> وهذا الطبع الخنفساري<sup>89</sup> بارز في حديث الشري في الأمور الفكرية عامة، وفي "الشرعيات" خاصة. وقد "يضطرك" الرجل إلى أن تكثر من الاستغفار والحوقة وأنت تقرأ فحش تعالمة حيث يقحم نفسه في كل حديث ويدلي لسانه في كل إناء، وأحياناً "يتبرج" ببيان سعة معرفته دون سابق طلب، حتى قرأنا له في الفقه مساهمات لا تمت للفقهاء في دين الله بصلة، وهي أقرب إلى شطحات<sup>90</sup> الصوفية في حائى الجذب والفناء، وهو حديث يحتاج إلى شيء من الإفاضة؛ لأنّ ما كتبه الشري بعيد عن الهذمة الساذجة ووثيق الصلة بالنخر الماكر.

وأكتفي هنا بمثال طريف يكشف جهل الشري بما تضمّه كتب الفقه؛ فقد سئل مرة في لقاء صحفي: "لكن المشهور هو أن النصوص الدينية كما يقره [كذا] الأصوليون في علم الدلالة فيها ما هو قطعي وفيها ما هو ظني الدلالة؟" فأجاب بجواب من لم يفهم السؤال، وزاد فكشف أنّه جاهل جهلاً مركباً بيّناً؛ فقد رد بقوله: "دعني أضرب لك مثلاً، العلماء المسلمون في تاريخهم الطويل كانوا يقرأون الآيتين المتعلقتين بالشورى، ولم يخطر ببال واحد منهم الإقرار بأن الشورى أمر ضروري والزامي للحاكم وهو يمارس الحكم، فهموا أن الشورى تكون عند شغور منصب الخليفة، فإذاك يستشير أهل الحل والعقد لتنصيب خليفة مكان خليفة شغور منصبه..."<sup>91</sup>

87 للرسالة طبعات كثيرة جدًا، ومن أشهرها الطبعة المضمنة في سلسلة آباء ما قبل نيقية "The Ante-Nicene Fathers: Translation of The Writings of the Fathers Down to A.D. 325" التي تعتبر المرجع الكلاسيكي للكتابات الآبائية باللغة الإنجليزية.

88 ابن حزم، الأخلاق والسير، تحقيق: إيفا رياض، بيروت: دار ابن حزم، 1420هـ-2000م، ص 91

89 تذكر كتب التراث أنّ رجلاً كان واسع الدعوى في معرفة العلوم، يجيب عن كل سؤال دون تردد. فقرر أقرانه أن يسألوه عن معنى كلمة احتفظوا، وهي "الخنفسار". ولما كان ملازمًا عادته في التعامل، أجابهم على البديهة بأنّه نبت طيب الرائحة ينبث بأطراف التين إذا أكلته الإبل عقد لبنها، قال شاعرهم اليماني:

لقد عقدت عبيكم فؤادي \*\*\* كما عقد الحليب الخنفسار

وقال فلان، وفلان، وفلان... وقال النبي صلى الله عليه وسلم. فاستوقفوه، وقالوا: كذبت على هؤلاء، فلا تكذب على النبي صلى الله عليه وسلم!

وكم من خنفساري في بلاد المسلمين اليوم!

90 الشطح: الكلام غير الواعي الذي يجري على لسان المتصوّف في حال التهيج النفسي الحاد. وهو كثير ما يشتمل على مخالفات شرعية، وكلام لا معنى له.

91 حوار صحفي عنوانه: "المفكر التونسي عبد المجيد الشري: الحوار بين الأديان متوازي وأحياناً حوار صم"

رغم أنّ الخلاف حول جواب سؤال: هل الشورى ملزمة أم مُعلّمة؟ مشهور بين الفقهاء، فكيف يقول الشرفي بكلّ ثقة: "لم يخطر ببال عالم واحد منهم"، دون تردّد أو استثناء، رغم أنّ القول إنّ الشورى ملزمة هو قول النووي، وابن عطية، وابن خويز منداد، والرازي،<sup>92</sup> وكثير من المعاصرين ممن يصعب استقصاؤهم؟! ومن أين جاء الرجل بالزعم إنّ الشورى لا تكون إلّا في اختيار أهل الحل والعقد للخليفة؟! والله، إنّهُ الجهل يدبّ على أظلافه!

ويبلغ به تبجّحه الحكم على أئمة الفقه والفتيا بالضعف العلمي والجهل؛ حتّى قال في ابن تيمية - وهو من هو - إنّهُ لم ير في كتبه غير "فتاوى لا حظ لها من الاجتهاد"،<sup>93</sup> وسخر منه -على طريقة الخنفساريين- متسائلاً، مستهزئاً: "ومن كان من أتباع المذاهب السنيّة، خارج المذهب الحنبلي، يعترف له بمكانة ما؟"<sup>94</sup>

هذا ابن تيمية الذي وصفه مؤرخ الإسلام، وميزان الرجال، الإمام الذهبي، الشافعي، بقوله: "الشيخ، الإمام، العالم، المفسر، الفقيه، المجتهد، الحافظ، المحدث، شيخ الإسلام، نادرة العصر، ذو التصانيف الباهرة، والدكاء المفرط"<sup>95</sup>، والذي قال فيه الحافظ ابن سيد الناس، الظاهري: "برز في كلّ فن على أبناء جنسه، ولم تر عين من رآه مثله، ولا رأت عينه مثل نفسه".<sup>96</sup> وهو عين ما قاله فيه الحافظ المزي، الشافعي -وهو من هو-: "ما رأيت مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، وما رأيت أحداً أعلم بكتاب الله وسنة رسوله، ولا أتبع لهما منه".<sup>97</sup> ابن تيمية الذي قال ابن كثير، الشافعي، فيه: "وأثنى عليه، وعلى علومه وفضائله جماعة من علماء عصره مثل: القاضي الخوئي [الشافعي]، وابن دقيق [الجامع بين فقه المالكية والشافعية]، وابن النحاس، والقاضي الحنفي قاضي قضاة مصر ابن الحريري، وابن الزملاكي [قاضي قضاة الشافعية]، وغيرهم".<sup>98</sup> بل وقال فيه بماء الدين السبكي (توفي 777هـ): "والله يا فلان ما يغض ابن تيمية إلا جاهل، أو صاحب هوى، فالجاهل لا يدري ما يقول، وصاحب الهوى يصده هواه عن الحق بعد معرفته به"<sup>99</sup> .. وإن

92 انظر الموسوعة الفقهية (الكويتية)، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1412هـ-1992م، 279/26

93 مراد هوفمان وعبد المجيد الشرق، مستقبل الإسلام في الغرب والشرق، 209

94 المصدر السابق

95 الذهبي، ذيل تاريخ الإسلام، ضمن ثلاث تراجم مسئلة منه لمحمد العجمي، دار ابن الأثير، الكويت، الأولى 1415هـ، ص 21 - 22. وللذهبي كلام طويل في مدح ابن تيمية، منه ما جاء في المخطوطة التي حققها المستشرقة (Caterina Bori)، وهي مختصر كتاب "الدرّة التيمية للسيرة التيمية"، ويبدو أنّها كانت مصدر الكثير من العلماء السابقين في الترجمة لابن تيمية، وهو نص لم يطبع بعد -ككتاب-: Caterina Bori, "A New Source for the Biography of Ibn Taymiyya," in *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, University of London, Vol. 67, No. 3 (2004), pp. 321-348

96 ابن عبد الهادي، العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: طلعت بن فؤاد الحلواني، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1422هـ-2002م، ص 11

97 المصدر السابق، ص 9

98 ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: حسان عبد المنان، عمان: بيت الأفكار الدولية، 1425هـ-2004م، ص 2171

99 ابن ناصر الدين الدمشقي، الرد الوافر، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، 1411هـ، ط 3، ص 99

شئت اترك ما سبق واقرأ قول "الرجل الأبيض" في مقام ابن تيمية في تاريخ الإسلام؛ فقد قال (Alfred Morabia): "سيطر من مقامه العالي، على الفكر الإسلامي منذ بدايات القرن الرابع عشر".<sup>100</sup> وأما علمه، فقد أفاضت فيه "موسوعة الإسلام" الاستشراقية الشهيرة، والتي كثيراً ما ينقل عنها الشرقي وتلاميذه، فقالت إنه أحاط علماً بالفقه الحنبلي وأقوال المذاهب الفقهية الأخرى والفرق العقدية البدعية.<sup>101</sup> وأضافت أن تأثيره في حياته وتحت الحكم المملوكي (المعادي له) "كان كبيراً".<sup>102</sup> وزادت أنه: "من بين أهم تلاميذه، في عالم العلماء، بالإضافة إلى ابن القيم المشار إليه سابقاً، رجال ونساء كانوا أحياناً من مذاهب [فقهية] غير مذهبه [الحنبلي]".<sup>103</sup> وختمت حديثها بقولها إن ابن تيمية هو "واحد من الكتاب الذين لهم الأثر الأكبر في الإسلام المعاصر، خاصة في الدوائر السنّة"<sup>104</sup>.. ولكنّ الشرقي يقول إن ابن تيمية عنده، كاتب متواضع، وشخصية مغمورة في تاريخ العلوم الإسلامية!!

يقولون هذا عندنا غير جائز ومن أنتم حتى يكون لكم عند؟!

### قراءة للواقع أم انعكاس للآمال؟

إنّه لمن العسير أن نرى في حديث الشرقي عن ضرورة العالم أدنى وعي بحركة الواقع، ولا يمكن أن يدفعنا سوء الظن بملكاته الإدراكية إلى أن نتهمه بالعمش الذي يمنعه من رؤية ما أجمع عليه الراصدون من غير المسلمين من أن العالم الإسلامي يعيش حالة إحياء متأبئة على التركيع والتدجين. بل هذا بيتر برجر الذي صدّع الشرقي رؤوسنا في الإحالة إليه في كتاباته كلّمًا ذكر العالمية، وكأنّه لم يكتب أحد في العالمية غيره، يصرّح بجلاء وبوضوح أن القول بحتمة اكتساح العالمية للعالم ليس إلّا وهماً ساذجاً وأنّ العالم الإسلامي بالذات يمثّل الاستثناء الأكبر من حركة العلمنة.<sup>105</sup>

إنّ الشرقي يرى في حالة الإحياء الإسلامية مجرّد وهم عاطفي ناتج عن حالة توتر عصبي، وأنّها لم تؤثر إلّا في الفئة المهمشة والبائسة من الأمة، وهو ما أطبق كبار المحللون على رفضه اليوم، ومنهم "ملهمه" بيتر برجر.<sup>106</sup> إنّ عودة الأمة إلى دينها بعد احتلال الغازي لأراضيها ثم نخر التغريبيين

Alfred Morabia, "Ibn Taymiyya, les Juifs et la Tora," in *Studia Islamica*, No. 49 100 (1979), p. 91

*The Encyclopaedia of Islam*, Leiden: E. J. Brill; London: Luzac & Co., 1986, 3/953 101

Ibid., 3/954 102

Ibid. 103

Ibid., 3/955 104

Peter L. Berger, ed. *The Desecularization of the World: A Global Overview: Resurgent Religion and World Politics*, Washington, D.C.: Ethics and Public Policy Center; Grand Rapids, Mich.: W.B. Eerdmans, 1999, pp.1-18

Peter L. Berger, "Secularism in Retreat," in John L. Esposito and Azzam 106

Tamimi, eds. *Islam and Secularism in the Middle East*, New York: New York University Press, 2000, p.43



لاتتمائها، لهُو تعبير عن حقيقتين عظيمتين، وهما ربّانية هذا الدين وصدقهُ، من جهة، وعمق أصالة انتماء هذه الأمة إلى دينها من جهة أخرى.

إنّ "بشارة" الشرفي المتكررة والحماسية بانتصار العالمية وأقول كل معارضة ذاتية لها في الأمة، هي في حقيقتها عَرَض من أعراض الغرّة المتشنّجة للمشروع الاستصالي الذي كرّسه المخلوع بالحديد والنار. إنّها صرخة من تتخبّطه أعراض الفناء؛ فهو يستبقي "بتنقيساته" آخر الآمال، ويصارع بها هول الآلام. إنّها حسرة المفجوع في أحلامه إذ تذبل زهرتها وهي بعدُ فسيلة. ولكن، هل من الممكن أن ينجح الشرفي في إيهام الناس أنّ ما يبصرونه عيانًا ليس إلّا طيفًا من سراب؟! الجواب هو ما يراه الشرفي اليوم ويسمعه، وإن حاول أن يغمّض العينين ويصمّ السمع.



## عندما يضح "علم الحديث" من الحديث!

قال حكيم:

من تحلّى بغير ما هو فيه فضحته شواهد الامتحان  
وقديماً قيل: "من تكلم في غير فقه؛ أتى بالعجائب".<sup>107</sup> وهو صنيع الأعداء، الذين يتسورون قلاع العلم بلا أهلية. وذلك مقام لا يزكو بعقل زكاء!

هذه الطبقة من الكتاب الذين لم يدرسوا علوم الشريعة على منهج أو على أيدي المتخصصين خارج أسوار الجامعات، لا يصح بأي حال أن نسميهم مفكرين أو ما أشبه ذلك من الأسماء ذات الطنين والرنين، وإنما أقصى ما يقال فيهم أنهم "ورّاقين". والورّاق هو من ينسخ الكتب ويتاجر فيها؛ فليس له من جهد غير إعادة نسخ المکتوب. إنّه ينقل الخبر من الورق إلى الورق. والنظر في كتابات الرجل مبين عن جهله بعلوم الإسلام من عقيدة وفقه وتفسير وحديث، ولا تعدو مشاركته فيها، رطانة كرطانة الأعاجم، فإذا أضفت إلى ذلك ما في منهجه من تفكّك، وما في دعاويه من إطلاقات عريضة بلا مقدمات ولا أسانيد، ازداد إحساسك بمحنة المعرفة في التيار العلماني التونسي.

لقد اشتهر عن الشرفي قول أستاذه محمد الطالبي<sup>108</sup> فيه إنه: زعيم الانسلاخ-إسلاميين في تونس.<sup>109</sup> ولا شك أن الطالبي عليم بكثير من ظواهر الشرفي وبواطنه. علماً أنّ الشرفي لم يجرأ

---

107 هذه العبارة قالها ابن حجر في فتح الباري، بلفظ قريب، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي وعبد العزيز بن باز، القاهرة؛ بيروت: المكتبة السلفية، 1399هـ-1979م، 584/3

108 الطالبي نفسه صاحب منكرات شنيعة، ولا يُفرح بمثله، وإنما سقت شهادته، لأنّ الشرفي من تلاميذه، كما أنّه غير محسوب على التيار "التقليدي"!

109 ليعذرني القارئ لما سأنتقله من تصريحات طويلة للطلّابي، فإنّ شهادته على تلميذه وزميله في الجامعة التونسية خطيرة جداً: "... فهو مؤسس مدرسة رفع القداسة عن القرآن بكلّية منوبة [...] فهو إطلاقاً ليس مفكراً مسلماً بالمفهوم القرآني للعبارة" (الطلّابي، ليطمن قلبي، قضية الإيمان وتحديات الانسلاخ الإسلامية ومسيحية قداسة البابا بنوان 16، تونس: سراس للنشر، 2007م، ص43). "... وهكذا يدمج عبد المجيد الشرفي أطروحاته الانسلاخية في الإسلام، ويتسع له أن يغوي ويغاطف الفُئّل الذين ليست لهم ثقافة إسلامية كافية، فيحملهم على الاعتقاد أنّ نظيراته الانسلاخية الإسلامية إنما هي شكل من أشكال الإسلام المتعددة، وهكذا يهيئهم لقبولها بدون تحقّظ ولا تخرّج.

وهذه النظريات الانسلاخية ركيزتها أنّ الإسلام يقتصر على الانتماء إلى حركة تاريخية ذات صبغة دينية اتخذت أشكالاً متعددة. فلا حاجة إلى عقيدة معينة في مفهوم الرسالة والوحي والنبوّة، ولا في مفهوم القرآن، إذ "ليس هناك إسلام واحد". وكذلك لا حاجة إلى الالتزام بطقوس مفروضة، ولا باحترام المحرمات. وواضح أنّ في ذلك استدراج ذكي وخفي للمسلمين إلى الانسلاخ عن الإسلام إيماناً وعملاً، عن طريق إيهامهم أنّ الانتماء التاريخي إلى الإسلام بكلّ تأويلاته، ومنها طبقاً تأويلاته، كاف كي يكون للنسلخ عن العقيدة السائدة والطقوس، مسلماً، إذا ما احتفظ بشيء من الشعور الغامض والكامن في النفوس بأنّ الكون يحتوي على أسرار تبث على التأمل...." (المصدر السابق، ص44)

".... محمد (صلعم) في نظر عبد المجيد الشرفي، إذا ما مسحنا المكياج وترجمنا تعبيره إلى لغة أيسر وأوضح، رجل عاش في عصر تغلب عليه الذهنية السحرية من ناحية، والذهنية الميثيية من ناحية أخرى. فهو وليد هذين الذهنتين: السحر والميثيية. تفاعل فيه السحر

على نفي التهم التي كالمها له الطالب، وإنما اكتفى باتهام أستاذه بالخرف، وبأنه متناقض؛ لأن الطالب يقول بما قاله الشرقي! كنت أرجو -بحق- أن أقرأ دفاعاً من الشرقي عن نفسه، لكنه لم يفعل!

وللرجل مشروع لنخر وعي الأمة بدينها، فيه فواقر نفتشها في الجامعات التونسية في عهدي المقبور والمخلوع، ويتولى تلاميذه نفتشها في عقول الطلبة، وفرضها على السامعين في الإعلام المخترق. وأصل مشروعه النخري إفساد فهم المسلمين لعقيدتهم بالدعوة إلى الأيديولوجية الحداثيّة، ونسف

---

والميثيّة. وتعمّرت في ذهنه هذه العوامل، وتفاعلت مع ما أخذه عن "أهل الكتاب"، وعن "الأحناف"، وهكذا "وصل بما إلى اليقين بأن الله اصطفاه لتبليغ رسالته". (المصدر السابق، ص 46)

"خلاصة هذا أنّ القرآن"، الذي تختر في دماغ محمد، "ظاهرة" اجتماعية بدأت شقوية. وبعد تردد، وقع "توحيد الرواية"، التي لم تكن لا ملوّنة ولا موحدة، في "مصحف"، وذلك "بقرار سياسي"، خوفاً من اختلاف المسلمين في "كتابهم". "المصحف" الذي بين يدينا اليوم لا يزيد إذاً عن عملية سياسية". (المصدر السابق، ص 50)

"هذه السفسطة يريد بها المؤلف، ومن رآها (كنا)، أن يدعم أطروحتي في أنّ ما نحسبه قرآناً منزلاً، ونحسب أنّه بلغنا كما أنزل بنصّه وحرفه ولفظه في اعتقادنا كمسلمين، بلا زيادة ولا نقصان ولا تحريف، إنّما هو في حقيقة الأمر "مدونة" من عمل بشري" (المصدر السابق، ص 52)

"غاية أستاذ الفكر الاسلامي، الذي يتعلّم الشباب الجامعي كيف يتعاملون مع القرآن، هي هدم الثقة في القرآن جملة وتفصيلاً. وذلك بكل الوسائل والطرق، ولا يهمه توكي الموضوعية في ذلك. فهو يتخذ نازاً على القرآن من كل حطب، جزل وغير جزل". (المصدر السابق، ص 52)

"وهذا ما نعتبره انسلخاً مقنناً ومزوراً عن الإسلام، غاية التفتيح والتزوير فيه تستهدف استدراج الحائرين التالّين، من الشباب الجامعي خاصة، ومن الطبقات المثقفة ثقافة عصرية عمومًا، إلى الانسلاخ من الإسلام عملياً وفكرياً من حيث لا يشعرون. فهو يخادع "الله والذين آمنوا"، وفرض عين علينا أن نكشف القناع عن الخداع، وأن نقول إنه لا يدعو إلى مصالحة المسلم مع عصره مصالحة "جذرية"، حسب تمييزه، وإنما يستدرج الغافل إلى الانسلاخ عن الإسلام بصورة جذرية". (المصدر السابق، ص 73)

"القرآن، في وجهه الأول، أي في ظاهر لفظه وكامل معناه، ثلاثة أصناف كلها تنافي الحداثة: متصورات ميثية أصبحت لا تلائم عقليتنا؛ وطقوس بالية تعوضها الانترنت بما هو أفضل وأرقى وأنسب لوضعنا؛ وقيم بالدة. والقرآن، في ما يسميه الوجه الآخر، أي الوجه الخفي الذي لم يتبته إليه أحد من قبل، ينتمي إلى "العالم الحديث"، باعتبار الروح، لا ظاهر اللفظ والمحتوى، التي تنطوي عليها "الرسالة المحمدية". (المصدر السابق، ص 80)

"لقد قتل نيتش إله المسيحية وفتح واسعاً باب الانسلاخ عنها فتحاً منهجياً. وكذلك ع. م. الشرقي استهدف قتل إله الإسلام قتلاً نظرياً خبيثاً حاسماً ومنهجياً. فهو عن قصد أراد أن يكون نيتش الإسلام، وما أحسبه إلا أنه بهذا التشبيه متهيج وفخور، ليصالح، بنفس الأسلوب، من يستسيه مُسلماً تديلاً، مع العصر والحداثة جذرياً لا تميئاً، عن طريق التنظير المنهجي للانسلخ من الإسلام". (المصدر السابق، ص 84)

"... لا أدري هل استطاع القارئ أن يفهم هذا النص. فهو نموذج من البلبلة والاضطراب والتناقض الذي يسود في كامل الكتاب. لقد قرأته مراراً واجتهدت في فهمه بدون طائل. لأول قراءة استغرقت، لأنه ذكرني بما رأيته من ع. م. الشرقي وسمعت منه عندما كنّا نجتمع بوزارة التعليم العالي لنشرف على إعداد كتب جامعية لتحديث وتعصر التعليم بجامعة الزيتونة اللاهوتية. لم يكن الحوار دائماً سهلاً بيننا. وعندما شرعنا في النظر في كتاب يتناول قضية جمع المصحف احتج الخلاف. صاحب مشروع الكتاب الذي كنا ننظر فيه اتجه اتجاهًا، على الطريقة الاستشراقية المألوفة، يشكك في أنّ القرآن كلام الله ذاته بلغنا كما أنزل بدون تحريف ولا زيادة ولا نقصان. فلفت النظر إلى أنّنا نشرف على تأليف كتاب موجه إلى جامعة اسلامية لاهوتية ملتزمة، وأنّ توجه صاحب المشروع يتنافى هذا الاتجاه الرسمي للمؤسسة، التي طلب منا إعداد كتب عصرية لتعصير وتحديث التعليم بما، لا لتقويضها من أساسها، بالتشكيك في النص الذي هو أساسها، وللقدس التزاماً وعقيدة بالنسبة إليها.

وأننا لسنا بقسم الفكر الاسلامي والحضارة العربية بجامعة منوبة، بضواحي تونس، فأساتذة هذا القسم أحرار في توجهاتهم، وفي المقام المشترك الجامع بين جلهم وللمؤسّس، كما يتجلى ذلك بوضوح لا يقبل الشك في مواضيع الأطروحات الملعدة بهذا القسم وفي فحواها، على أساس رفع القداسة عن القرآن، لكن ليس لهم أن يفرضوا بشكل أو بآخر توجهاتهم على مؤسسة دينية ملتزمة. واكتشفت أن المكلف بالمشروع ينتمي إلى مدرسة رفع القداسة عن القرآن، وأن ذلك كذلك لأنه لا يوجد غيره يستطيع طرق الموضوع بصورة علمية. وخلال النقاش قلت إلى ع. م. الشرقي: "ألا يوجد في القرآن ولو أخلاقية؟" فصرّ عده مشتملاً. وأجاب: "كلا، ولا ذلك". وفي هذه الجلسة سمعت منه لأول مرة، من دون أن أفهم قصده، الحديث عن الحل "التمييزي"، والحل "الجذري". فبقينا قرأت كتابه، فهمت الحل "الجذري". الحل الجذري هو الانسلاخ عن الاسلام". (المصدر السابق، ص 88-89).

ثوابٍ إيمانية، مثل ختم النبوة،<sup>110</sup> وعذاب الكافرين في النار،<sup>111</sup> ووجود الملائكة والجن،<sup>112</sup> وإفساد فهم النص القرآني بالقول بتحريفه،<sup>113</sup> وتاريخيته، وإنكار وجود ما هو قطعي الدلالة فيه،<sup>114</sup> والدعوة إلى تجديد أصول الفقه لتصبح مرتعاً للقول على الله بالأهواء، ونفي حفظ السنة وحجّيتها، وهو مقام حديثنا هنا. وقد نال القرآن النصيب الأوفر من النخر؛ فهو كلام محمد لا كلام الله<sup>115</sup>، وقصصه مجرد حكايات لا أصل لها في التاريخ<sup>116</sup>؛ إذ -بزعمه- "قد تأكد لدينا أنّ ما يرويه النص القرآني ليس مطابقاً لما تقرّه الاكتشافات الأثرية والنقوش والوثائق والحفريات"<sup>117</sup>، وأحكامه خاصة بعصر النبوة<sup>118</sup>، ودراسته لا بد أن تبدأ من موقع "الإلحاد المنهجي".<sup>119</sup>

وقد بث الشرفي دعواه لنخر السنة أو قل هدمها، في عامة كتبه، وجاءت بصورة مكثفة في فصل ضمن كتابه "الإسلام بين التاريخ والرسالة"، من الصفحة 176 إلى الصفحة 182، وهي وريقات على قلّتها وخفّتها، طافحة بالمنكرات القبيحات. وقبل أن نعرض لما فيها، بنقل لفظها ونسف زعمها، أحب أن أكشف للقارئ حقّة بضاعة الرجل في هذا الفن، وأنه "ورّاق" لا يحسن غير تسويد الصفحات ورصف الكلمات. فقد نظرت في ما قاله في كتبه عن السنة، فهالني أن أرى أنه مع فساد تصوّره وسوء ادّعائه، جاهل بعلم الحديث جهلاً مركباً -جاهل يجهل أنّه جاهل-، وله فيه أخطاء شنيعة، وإن شئت قل: رقيقة، لا تطهرها مياه الأعدار ولا يمحوها أيّ اعتذار.

## لصوص العلم

روى أبو سعد السمعاني بسنده إلى أبي زرعة الرازي، قال: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يقول: من لم يكتب عشرين ألف حديث إملاء لم يُعَدَّ صاحب حديث.<sup>120</sup> والخبر في بضاعة المتخصّصين في الحديث من المتقدّمين، شائق، مبهّر.

110 يفسّر الشرفي ختم النبوة على أنّها تعني استقلال الإنسان عن الوحي لأوّل مرّة في التاريخ وترك "اعتماد الإنسان على مصدر في المعرفة ومعيّار في السلوك مستمدين من غير مؤهلاته الذاتية". (الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص91). أي أنّ ختم النبوة عند الشرفي هو -بالحرف- إلغاء للنبوة!!

111 الظريف هنا أنّ الشرفي استدلّ بقوله تعالى في عبادته المؤمنين: "ما يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَأَنْتُمْ" (سورة النساء- الآية 147) لنفي العذاب عن الكافرين! (الشرفي، الثورة والحدّانة والإسلام، ص183).

112 الشرفي، لبنات 2، ص43-44.

113 "والمصحف هو مصطلح ارتضاه المسلمون لهذا الكلام الشفوي حين تمّ تدوينه، ولكننا نعرف أنّ الانتقال من الكلام الشفوي إلى الكلام المدوّن المكتوب تنتج عنه إشكالات لا يمكن التغاضي عنها. من ذلك، التكرار الموجود بين الآيات. التكرار الموجود بين الآيات؟ كيف نفتر هذا التكرار؟ كيف نفتر أنّ نفس القصّة تروى بصيغ مختلفة؟" (الشرفي، الثورة والحدّانة والإسلام، ص187).

114 الشرفي، لبنات 3، ص69.

115 المصدر السابق، ص77-78.

116 كثر الشرفي في كتبه ثناءه على كتاب محمد أحمد خليف الله "الفن القصصي في القرآن" الذي ابتدع هذا الزعم.

117 الشرفي، الثورة والحدّانة والإسلام، ص182.

118 الشرفي، الإسلام والحدّانة، ص152 (وقد نقل مضمون المذهب مقرّراً له).

119 الشرفي، لبنات 1، ص104.

120 السمعاني، أدب الإملاء والاستملاء، بيروت: دار الكتب العلمية، 1981م، ص11.

لقد كانت لهذا العلم هبة، وكان لا يغشى ساحته غير الفحول من أهل العلم، حتى قال الراهمزمي (توفي 360 هـ): "إن الحديث دكّر لا يحبه إلا الذكران".<sup>121</sup> ولكنّ زماننا قد شهد أسوأ الغزوات في التاريخ، وهي غزوة الفسول لساح العلوم، وصار يتكلّم في الدين وقواعده وأصوله وفروعه، من يتتبع في قراءة الفتاحة، ويتبرّم من قراءة المختصرات. وشرّ الفسول، بنو علمان، من المتشبعين بالألقاب بلا حساب، والمضيعين للاطلاع والفهم بلا ترتيب. وشرّ فسول العلمنة في بلاد العرب ما تراه في تونس، حيث ترتّب المحصر<sup>122</sup> الذي لا رجاء في نضجه. وهم قوم لا توقفهم مضائق العجز والجهل عن القول والتقعّر والتحدّث في دقائق الشريعة، حتى بلغت بهم الفتيا-وهذه حقيقة مشهورة وليست من شطحات الخيال- أن أفتت واحدة من القوم (حائرة!) أنّ اللواط حلال، زلال، وأنّ المحرم منه ما كان عن غير تراض، وعندها فقط يكون منكراً ياباه الشرع، ورذيلة تنقّز منها النفس! وليست هذه الفتوى تحاية الخيال؛ فهم القوم، لا يشفى - بالفاء - بهم جلسهم.

وتصوّر الشرقي لعلم الحديث كيفيك لتدرك أنّ الرجل لا يعلم أيّ أرض قد اقتحم؛ فهو يزعم أنّ الباحث اليوم قد "توفّر له من أدوات المعرفة ما لم يتوفّر للأجيال الماضية فنشرت مجاميع الحديث من صحاح ومسانيد وسنن ونشرت شروحها والكتب التي اعتنت بالتعريف برجالها ونقدتهم وبيان طبقاتهم ومراتبهم، كما وضعت الفهارس التحليلية لأشهر كتب الحديث المعتمدة".<sup>123</sup> وهو حديث من لم يمارس علم الحديث، ولم يعرف تاريخه؛ فالشرقي الذي أقحم نفسه في صراع مع الأئمة الأوائل من أهل القرون الأولى ممن جمعوا الحديث وصنّفوا فيه المصنّفات، وقعدوا قواعده، وثبّتوا أصوله، يظن أنّ الباحث اليوم يعلم من الحديث ما لم يعلمه الأوائل لأنّ في مكتبائنا دواوين السنة المطبوعة، وبين أيدينا كتاب المستشرق "فنسك" السحري (أ) الذي أشار إليه في الهامش كدليل مادي على هذا التطوّر! ولو أنّه علم حقيقة هذا العلم الذي تقصّده دون إذن أهله، لأدرك أنّنا اليوم لا ندرك من العلم الذي كان عند أهل القرون الأولى إلاّ بعضه؛ فقد كان الأئمة يحفظون للحديث الواحد عشرات الطرق، ونحن اليوم لا نعرف من طرقه إلاّ أفراداً قلائل، أمّا العلم بالرجال فهم أهله، وليس لنا اليوم إلاّ المختصرات.<sup>124</sup> أمّا "المعجم المفهرس" لفنسك الذي يستعين به بعض الكتّاب اليوم<sup>125</sup> في تخريج الأحاديث؛ فما كان ليزيد علماء تلك القرون شيئاً؛ لأنهم كانوا يحفظون من الأحاديث أكثر مما في (إحالاته)، وبالأسانيد! إنّ إحاطة الأوائل بالسنة أوسع-ولا

121 الراهمزمي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، بيروت: دار الفكر، 1391هـ-1971م، ص 161

122 أي صار زيباً قبل أن يمر بمرحلة المحصرمة التي هي مرحلة ما قبل نضج العنب، عندما يكون حامضاً.

123 الشرقي، الإسلام والحداثة، ص 93

124 عمدة الباحثين اليوم في علم الرجل، كتاب تهذيب لمزي لكتاب "الكامل"، وتهذيب هذا التهذيب ومختصراته ومكتلاته!

125 وقد تمّ تجاوزه اليوم من خلال البرامج الحديثة الإلكترونية!

ريب- من "أعلم" أهل زماننا ممن توفرت له كلّ المراجع المطبوعة، علمًا بأنّ ثمة العديد من الكتب في علم الحديث لم تطبع إلى اليوم، ولا تزال مخطوطة! ورحم الله الحافظ الذهبي؛ فما أصدق قوله: "وحزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا بالمتقدمين في الحفظ والمعرفة"<sup>126</sup> هذه قيلت في حقاظ ومحدثي القرن الثامن الهجري، فماذا يقال في زمن بضاعة -أمثال الشرفي فيه- المعجم المفهرس الذي لا يضم أصلاً أحاديث كاملة، وإنما هي كلمات مفاتيح، ومقاطع قصيرة من الأحاديث!!

### عندما يتمثل الجهل رجلاً!

من محن المعرفة، تكلم الأغمار في علم الحديث الذي كان صناعة النخبة في تاريخ المعارف الإسلامية، ومن هؤلاء، الشرفي، الذي لا يُستدل لغرفته عن هذا الفن، بدليل، فهي بدهية لا يطلب لها برهان؛ فإنه لم يدرسه على شيخ ولا طلبه من كتاب، ولا يعرف له فيه بحث خالص. والرجل قد أبان في كتبه عن ملكة معرفية كسيحة تعجز أن تمد أطراف الفهم إلى المعاني الدانية والاصطلاحات المبسطة؛ ولذلك خلط وتختلط بما يقطع بأنّه منقطع الصلة تمامًا بهذا العلم. وحتى لا يكون كلامي مرسلاً، فسأسوق لك من الكلام ما يقوم مقام البيان، علمًا أنّ حديثه عن السنة في كتبه سريع خاطف؛ فهو يلقي دعاويه دون تأصيل ولا تفصيل؛ فكيف لو أسهب في الكلام؛ فوالله لأبان عن منكر أعمق وأشنع.

وقبل أن أعرض عليك قواطع جهله، لا بدّ أن نستصحب ونحن نتأمل هذه الأخطاء، أنّ السجل الفكري بين المتخصّصين لا بدّ له من رصيد علمي وتمكّن معرفي في المادة العلمية المبحوث فيها، وأنّه لا يستقيم أن ينتصب مبتدئ لمناظرة أعلام العلوم،<sup>127</sup> لمجرد أنّه قد قرأ بعض المختصرات. إذا كانت هذه القاعدة مُسلّمةً منهجيةً، وهي كذلك، فماذا عسانا نقول إذن في من لا يقف لينظر أو ينكر على أهل التخصص بعض أقوالهم، وإنما هو يقيم نفسه فوق مقام الأئمة أجمعين، جاعلاً نفسه رأساً في "التقعيد" و"التنظير" في أشد صورها حدّة؛ أي هدم كلّ قديم لإقامة مذهب لا يمت لإرث الجماعة البشرية بصلة. لا ريب أنّ هذا المقام لا يستحقه إلّا من كان آية في الاطلاع والإحاطة بدقائق العلم الذي يخوض في شأنه بما يعسر معه مجاراته فيه، وصاحب ذهن سيّال وملكة نقدية فذة.

إذا كان ذلك كذلك؛ فاعلم أنّه لم يكن، واقعاً، كذلك.. بل هو على طرف النقيض ممّا يتصوره العقلاء! فخذ من فيض "الفجائع" بعضها، واضرب كفّاً بكف، أسفاً على ضيعة العلم ونكبة العلوم.

126 الذهبي، تذكرة الحفاظ، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.، 948/3  
127 أقصد: أئمة الحديث الأوائل.

## 1- عندما يجهل "معلم العلماء" تعريف "الحديث الصحيح"!

لما كانت الأمة لا تعرف ما العلمانية ولا من العلمانيون، كان القائمون على الصبيان في الكتاتيب يوجهون هؤلاء الصغار في دروس علم الحديث إلى حفظ المختصرات والمنظومات اللطيفة التي يسهل عليهم استحضارها لما فيها من حقّة في اللفظ ورشاقة في القوافي؛ فيبدأ الأطفال في ترديد أبيات "المنظومة البيقونية"، مكرّرين مع ناظمها، بإيقاع ممتع لذيد:

أُبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا  
وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةَ وَكُلِّ وَاحِدٍ آتَى وَحَدَّةَ  
أَوْهَهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُدَّ أَوْ يُعَالَ  
يَرْوِيهِ عَدْلٌ صَابِغٌ عَنْ مِثْلِهِ مُعْتَمَدٌ فِي صَبْطِهِ وَثَقْلِهِ

فيسخ تعريف الحديث الصحيح في ذاكرتهم النديّة، وهم يَرَقُونَ في أولى درجات العلم. وهكذا يبدؤون في تلقي العلم، من السهل إلى الصعب، ومن البسيط إلى المركّب.

لما قرأت ما كتبه الشرفي في حديثه عن تعريف علماء أهل السنّة للحديث الصحيح، أحسست أنّ النقاش مع العلمانيين (التونسيين خاصة)، لا يحتاج إلى فهم عميق ولا إلى ملكة إدراك ثاقبة، وإنّما يحتاج صبراً على المكّاره، وعزماً على التجاوز، وطول نفّس! وتذكّرت أولئك الصبيان؛ فكيت تاريخنا الذي أفسده مقبور ومخلوع؛ حتّى فُتّحت الأبواب لأشباه المثقّفين وأدعياء المعرفة.

قالوا نراك تطيل الصمت قلت لهم ما طول صمتي من عي ولا خرس  
أنشر البز فيمن ليس يعرفه أو أنثر الدر للعيان في الغلس

تحدّث الشرفي عن الحديث الصحيح في جمل قصيرة؛ فجاء فيها بأخطاء بعدد الكلمات التي خطّأها في حديثه؛ حتّى لقد لَسَعَنِي الحيرة وأنا أتساءل عن جدوى مساجلة هذا الأبتشي في حديثه عن السنّة!

لقد تعلّمنا في بداية الطلب أنّ الحديث الصحيح هو ما رواه العدل، الضابط، عن مثله، إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة. في حين يصوّر لنا الشرفي الأمر على غير ذلك عند تعريفه للحديث الصحيح عند علماء أهل السنّة!:

• قال الشرفي في بيان شروط الحديث الصحيح وما تعلق بشرط الراوي الذي يؤخذ عنه: "واشترطوا أن يكون الراوي مشهوراً بالحفظ والضبط وعدم التخليط."<sup>128</sup>

قلت: الحفظ عند المحدثين هو نفسه الضبط (وهو نوعان: ضبط صدر، وضبط كتابة)؛ فلا معنى لأن يستعمل أداة العطف (الواو) التي تقتضي، في هذا المقام، التأسيس لمعنى جديد. كما أنّ



اشتراط أن يكون الراوي مشهوراً "بعدم التخليط"، داخل في حدّ الضبط. وأنا لا أدري، حقيقة، لماذا اقتصر على ذكر التخليط دون غيره من آفات الضبط، فهي كثيرة؟!  
 • قال في بيان شرط العدالة في الراوي: "أي أن لا يؤثر عنه في ظاهر سلوكه ما يخل بالمرءة من ناحية، وما يلحقه بالمتبذعين وأهل الأهواء من ناحية ثانية." <sup>129</sup>  
 قلت:

أولاً: أهمل الشرفي أهم شروط العدالة، وهي الإسلام، والعقل، ومجانبة الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر! فخرج بذلك تعريفه بلا معنى. وهي سقطة لا يقع فيها أدنى المبتدئين في القراءة في علم الحديث، فضلاً عن المبتدئين في ممارستها؛ إذ إنّ مرد الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف، في كثير من الأحاديث التي يتنازع أمرها العلماء، هو عدالة الراوي.  
 ثانياً: ممّا يعجب له القارئ أن يخفل الشرفي بشرط المرءة ويضع له هامشاً يخبر فيه أنّ هذا الشرط من أثر البيئة العربيّة الجاهلية، رغم أنّ شرط عدم الإخلال بالمرءة هو في حاشية التعريف عند من يشترطه من العلماء!

ثالثاً: شرط اعتبار المرءة متنازع فيه أصلاً بين العلماء، رغم كثرة إيراده في كتب المتأخرين. وقد تعقب الزركشي ابن الصلاح في نكته على مقدمته، في دعواه الإجماع على هذا الشرط، بقوله: "ذكر الخطيب أنّ المرءة في الرواية لا يشترطها أحد غير الشافعي، وهو يقدح في نقل المصنف الاتفاق عليه." <sup>130</sup> أمّا الباقلاني (توفي 402هـ) الذي يعتبر من أوائل من عرضوا إلى هذا الشرط في حدّ العدالة فقد كشف أنه محلّ نزاع بين أهل العلم، في زمانه وما قبله، وذلك ظاهر من قوله: "من علمائنا من صار إلى أن ذلك يقدح في الرواية والشهادة." <sup>131</sup> وقد أصّل الردّ على القائلين باعتبار المرءة عند الراوي، الصنعاني، في رسالته "ثمرات النظر في علم الأثر"، والشوكاني الذي قال: "اعتبار العادات الجارية بين الناس المختلفة باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة، والأحوال، فلا مدخل لذلك في هذا الأمر الديني الذي تنبني عليه قنطرتان عظيمتان، وجسران كبيران، وهما الرواية والشهادة. نعم، من فعل ما يخالف ما يعده الناس مروءة، عرفاً، لا شرعاً، فهو تارك للمروءة العرفية، ولا يستلزم ذلك ذهاب مروءته الشرعية." <sup>132</sup>

رابعاً: رواية المبتدع غير الداعي إلى بدعته مقبولة عند عامة المحدثين؛ فإنّ البدعة لا تدفع الصدق، وكثير ممن وقعوا في البدع، أرداهم فيها الاشتباه لا الاشتناء. وعامة المحدثين على قبول رواية المبتدع

129 المصدر السابق، ص 179

130 الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بلا فريج، الرياض: أضواء السلف، 1419هـ-1998م، 325/3

131 الجويني، التلخيص في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1417هـ-1996م، 354/2

132 الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق سامي بن العربي، الرياض: دار الفضيلة، 1421هـ-2000م، 265/1

في غير ما ينصر بدعته. قال الإمام الجوزجاني (توفي 256): "ومنهم زائغ عن الحق، صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه، إذ كان مخذولاً في بدعته، مأموناً في روايته. فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يُعرف، إذا لم يُقَوَّ به بدعته، فيُتهم عند ذلك".<sup>133</sup> وقال ابن حجر: "وينبغي أن يُقَيَّد قولنا بقبول رواية المبتدع -إذا كان صدوقاً- ولم يكن داعية -بشرط أن لا يكون الحديث الذي يُحَدَّث به مما يعضد بدعته ويُشيد بها. فإننا لا نأمن حينئذٍ عليه غلبة الهوى".<sup>134</sup> وهو قول جل العلماء، حتى ادَّعى فيه ابن حبان الاتفاق: "ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإن دعى إليها سقط الاحتجاج بأخباره".<sup>135</sup> ومن أمثلة ذلك قول يحيى بن معين لما سئل عن سعيد بن خيثم الكوفي: "كوفي ليس به بأس"، فقليل ليحيى: "شيعي!"، فقال: "وشيعي ثقة، وقدري ثقة".<sup>136</sup> وقال ابن خزيمة في عياد بن يعقوب الرواجني الكوفي، وكان شيعياً جليلاً، يشتم عثمان بن عفان رضي الله عنه، ويزعم أنَّ الله أعدل من أن يدخل طلحة والزبير الجنة لأهمَّا قاتلاً علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد أن بايعاه: "حدثنا الثقة في روايته، المتهم في دينه عياد بن يعقوب".<sup>137</sup> وقد أخرج له البخاري حديثاً واحداً مقروئاً. وقال فيه ابن حجر: "صدوق رافضي".<sup>138</sup> فدل ذلك أنَّ رد رواية المبتدع بإطلاق هو من الشذوذ بمكان.

والنظر العملي كاشف لما نقلناه؛ فهذا الإمام البخاري، أمير المؤمنين في الحديث، رغم غلبة التوقي والتنقي في حديثه، إلَّا أنَّه قد أخرج في صحيحه لرجال مغموزين في عقيدتهم، بلغوا -كما هو عند ابن حجر- تسعاً وستين راوياً.<sup>139</sup> ولم يتحاش الإمام مسلم هو أيضاً، بإطلاق، المبتدعة. وهو أصل عظيم مرعي، حتى قال ابن المديني، إمام العلل والجرح والتعديل: "لو تركت أهل البصرة للقدر وترك أهل الكوفة للتشيع لخربت الكتب".<sup>140</sup> وقد بسط الشافعي مدى قبول رواية المبتدعة؛ فلم يستثن منهم غير الخطابية من الرافضة "لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم".<sup>141</sup> بل أزيد فأقول إنَّ عدداً من المحققين يذهبون إلى أنَّ الأئمة الأوائل كانوا يقبلون رواية المبتدع حتى في ما ينصر بدعته إذا كان صادق اللهجة غير معروف بكذب. قال العلامة الملعلي: "من لا يؤمن منه تعمد التحريف والزيادة والنقص على أي وجه كان فلم تثبت عدالته، فإن كان كل من

133 الجوزجاني، أحوال الرجال، تحقيق: السيد صبحي البدر السامرائي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م، ص32

134 ابن حجر، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة وسلمان عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1423هـ-2002م، 1/204

135 ابن حبان، الثقات، المند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ-1973م، 6/140

136 المزني، تذيب الكمال، تحقيق: يشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ-1987م، ط2، 10/414

137 المصدر السابق، 14/177

138 ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق: أبو الأشبال الباكستاني، الرياض: دار العاصمة، 1416هـ، ص483

139 ابن حجر، هدي الساري، تحقيق: محب الدين الخطيب، القاهرة؛ بيروت: المكتبة السلفية، د.ت، 384-356

140 الخطيب، الكفاية في علم الرواية، حيدر آباد: دار المعارف العثمانية، 1357هـ-1937م، ص129

141 المصدر السابق، ص120

اعتقد أمراً ورأى أنه الحق وأن القربة إلى الله تعالى في تثبيته لا يؤمن منه ذلك فليس في الدنيا ثقة، وهذا باطل قطعاً، فالحكم به على المبتدع إن قامت الحجة على خلافة بثبوت عدالته وصدقه وأمانته فباطل وإلا وجب أن لا يحتج بحججه البتة، سواء أوافق بدعته أم خالفها، والعدالة "ملكة تمنع من اقتراف الكبائر..." وتعديل الشخص شهادة له بمحصل هذه الملكة، ولا تجوز الشهادة بذلك حتى يغلب على الظن غلبة واضحة حصولها له، وذلك يتضمن غلبة الظن بأن تلك الملكة تمنعه من تعمد التحريف والزيادة والنقص".<sup>142</sup>

ومذهب الرواية عن المبتدع باعتبار صدقه، هو مذهب أبي حنيفة وصاحبه أبي يوسف، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والشافعي، ويحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، ومحمد بن عمار الموصلي.<sup>143</sup> وقد لحظه ابن دقيق العيد، وهو من أنصاره، في قوله: "لا تُعتبر المذاهب في الرواية".<sup>144</sup>

• لما عرّف الشرقي الحديث الصحيح كما هو عند المحدثين، اكتفى بذكر ثلاثة شروط فقط: العدالة، والضبط، والاتصال، ولم يحدث ذكراً لشروطين أساسيين؛ وهما ألا يكون في الحديث شذوذ ولا علة قاذحة!!

النتيجة: قدّم لنا الشرقي تعريفاً للحديث الصحيح، لم يَعْرِفْهُ علماء الحديث! فقد أسقط منه ثَمَنَيْنِ، وشوّه منه ثَمَنَيْنِ، ولم يصب إلّا في خمس واحد، وهو اتصال الإسناد! وهو ما يدلّ على أنّ الشرقي لا يعرف شيئاً عن "الحديث الصحيح" الذي هو أوّل درس في علوم الحديث!

## 2- الشرقي يجهل أبسط المصطلحات

قال الشرقي عن الحديث المتواتر إنّه "لا يعني سوى أنّ خبراً ما منتشر بين الناس في فترة معيّنة، لكن انتشاره لا يعني صحته. ألا ترى الإشاعة الكاذبة تنتشر أحياناً وفي ظرف مهياً انتشار النار في الهشيم، رغم أساسها الواهي".<sup>145</sup> وما جزأه على هذا الكلام الذي يمحّجه كل عاقل إلّا أنّه لا يعرف التعريف الاصطلاحي للتواتر، والذي حدّد له العلماء حدوداً يحترزون بها عن "الإشاعة" المجردة؛ فالتواتر ليس هو انتشار الخبر بين الناس كما هو ظنّ الشرقي، وإنّما هو الحديث الذي يرويه جماعة يستحيل في العادة أن يتواطؤوا على الكذب، وأسندوه إلى شيء محسوس. فعلى خلاف الإشاعة التي يكون مردّها في كثير من الأحيان إلى فرد واحد في الطبقة الأولى من الرواة، وقد يكون هذا الفرد كاذباً. يُشترط في التواتر أن يكون الرواة جمع كبير يستحيل عادة تواطؤهم على

142 المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، بيروت: المكتب الإسلامي، 1406هـ-1986م، طبعة 2، 234/1-235

143 عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث، بيروت: مؤسسة الريان، 1424هـ-2003م، 403/1-404

144 ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق: قحطان الدوري، الأردن: دار العلوم للنشر والتوزيع، 1427هـ-2007م، 439ص

145 عبد الحميد الشرقي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 160

الكذب، وذلك في الطبقة الأولى الناقلة للخبر وفي كلِّ الطبقات الأخرى على السواء. وحتى يَسْكَم التواتر من أن يكون مجرد رأي عقلي كالقول إنّ الكون أزلي، زاد العلماء شرط "أن يكون مستند انتهائه الأمر المشاهد أو المسموع، لا ما ثبت بقضية العقل الصرف، كالواحد نصف الاثنين".<sup>146</sup> فهذه الجُمهرة من الرجال الذين يستحيل أن يتواطؤوا على الكذب لكثرةهم، ينقلون أمرًا أدركوه حسًا، رؤية أو سماعًا... في حين أنّ ما تعارف عليه الناس عرفًا أنّه "إشاعة" لا يوافق المتواتر إلّا في وجود كثرة من الرواة في بعض طبقات السند؛ إن كان له سند. ومما يؤكد أنّ التعريف الاصطلاحي للتواتر قد قصد به الاحتراز عن عيوب الإشاعة التي من طبعها أن لا تفيد اليقين، أنّ الجمهور يقول إنّ ضابط عدد الرواة هو: "حصول العلم الضروري به، فإذا حصل ذلك علمنا أنّه متواتر، وإلّا فلا".<sup>147</sup> فالمقصود بالعدد هو التأكيد أنه يدفع كلّ شك -ولو ضئيل- أنّ الخبر غير صحيح.

### 3- حديث بلا إسناد أصحّ من المتواتر!

من عجائب الشرفي المتصدّر لمناظرة الأئمة، أنّه مع ردّه لإفادة الحديث المتواتر اليقين، لا يتحرج من أن ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم حديثًا بلا إسناد في كتاب "الأصنام" للكلبي (11) يزعم أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد قدّم قربانًا إلى أحد الأصنام في طفولته.<sup>148</sup> ولم يجد غضاضة أن ينسب أثرًا فاسدًا إلى معاوية رضي الله عنه بصيغة الجزم، وهي: "لو لم يرني ربي أهلا لهذا الأمر ما تركني وإياه." لأنه وجده في كتاب "فضل الاعتزال" للقاضي عبد الجبار (توفي 415هـ) رغم أنه، أيضًا، بلا إسناد!<sup>149</sup> وهو منطق (أحول) في الاستدلال بالمرويات لا يرضاه إلّا من ينظر إلى التاريخ (بالشقلوب)!

### 4- بل هو حديث، وليس من كلام الغزالي!

نسب الشرفي إلى الغزالي عبارة: "استفت قلبك" على أنّها من حكمه الباهرة.<sup>150</sup> قلت: بل هي جزء من حديث نبوي أخرجه أحمد عن وابصة بن معبد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: "جئتُ تسألني عن البرِّ والإثم؟" فقال: "نعم". فجمع أنامله فجعل ينكتُ بيِّن في صدرِي ويقول: "يا وابصة استفت قلبك واستفت نفسك!" ثلاث مرّات. "البرُّ ما أطعأتُ إليه النفسُ والإثمُ ما حاك في النفس وتردّد في الصدر وإن أفتاك الناس وأفتوك." فالغزالي كان مقتبسًا لا مخترعًا!

146 ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله الرحيلي، الرياض: مطبعة سفير، 1422هـ-2001م، ص38

147 الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، 244/1

148 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص32

149 المصدر السابق، ص188

150 المصدر السابق، ص66

## 5- بل هو حديث، وليس من أقوال العلماء!

ظَنّ الشرفي عبارة: "ما أسكر كثيره فقليله حرام"، من مقولات العلماء واستنباطاتهم.<sup>151</sup> قلت: هذا حديث نبوي شهير، أخرجه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد!

## 6- بل هو حديث وليس من كلام الخطباء!

يجهل الشرفي أنّ "كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار"، حديث نبوي أخرجه النسائي بهذا اللفظ، فقد ظنّه مجرد شعار رفعه البعض؛ لكثرة تداوله بين العامة!<sup>152</sup>

## 7- الشرفي ينسب إلى الصحيحين ما ليس فيهما:

أحال الشرفي في تحقيقه لكتاب الخزرجي عند قول المؤلف: "كنفيهم معجزاته ولم يذكروا منها إلا خبر أم معبد وخبر الذئب"، إلى صحيح البخاري وسلم!<sup>153</sup> وقد اغتر بوجود كلمة "ذئب" في حديث في الصحيحين<sup>154</sup>، رغم أنّه حديث لا علاقة له بمعجزات الرسول صلى الله عليه وسلم، حتّى إنّ مَبُوب صحيح مسلم<sup>155</sup> قد جعله تحت باب: "باب من فضائل أبي بكر الصديق، رضي الله عنه" لأنّ فيه دلالة على إيمان أبي بكر (وعمر رضي الله عنهما) بتصديقه خبر الرسول صلى الله عليه وسلم، حتّى وإن كان مما تستغربه الأنفس. أمّا معجزة الذئب التي أشار إليها الخزرجي، فهي مشهورة جدّاً في كتب السيرة والدلائل، وقد أخرج روايتها أحمد في المسند والبيهقي في الدلائل وغيرهما، وهي في إخبار الذئب بنبوّة الرسول صلى الله عليه وسلم! فكيف يجهل مُناظرُ العلماء ما جاء في الصحيحين؟! وكيف يجهل ما شاع في خبر السيرة!؟

## 8- الشرفي يجهل ما في صحيح البخاري وكتب السيرة والدلائل:

من طرائف الشرفي التي (يطرب) لمثلها أهل الحديث، اكتفاؤه بالإحالة إلى طبقات ابن سعد، في تخريجه لقول أبي بكر رضي الله عنه: "بأبي أنت وأمي، طبت حيّاً وميتاً"،<sup>156</sup> رغم أنّ الحديث في البخاري!! فهل تُذكر الطبقات إذا حضر البخاري!؟ هذا فعل من لم يقرأ يوماً في مصادر تخريج الأحاديث، بل هو فعل من لا يعرف صحيح البخاري!

151 الشرفي، لبنات 3، ص 178

152 الشرفي، لبنات 1، ص 42

153 الخزرجي، مقامع الصليبان، تحقيق: عبد المجيد الشرفي، تونس: الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، 1975م، ص 93، الإحالة وردت عند كلمة "الذئب".

154 قال صلى الله عليه وسلم: "ينما راع في غنمه عدا عليه الذئب، فأخذ منها شاة، فطلبه الراعي، فالتفت إليه الذئب فقال: من لها يوم السبع، يوم ليس لها راع غيري؟ وبينما رجل يسوق بقرة قد حمل عليها، فالتفتت إليه فكلته، فقالت: إني لم أنلق لهذا، ولكني خلقت للحرح، فقال الناس: سبحان الله، قال النبي صلى الله عليه وسلم: فإني أومن بهذا، وأبو بكر، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما"

رواه البخاري، كتاب: فضائل الصحابة/باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لو كنت متخذاً خليلاً"، (ح/3707)؛ ومسلم/كتاب فضائل الصحابة/باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (ح/6334).

155 لم يَبُوبَ مسلمٌ صحيحه، والراجع أنّ مَبُوبَه على الصورة المعروفة اليوم هو النووي.

156 الخزرجي، مقامع الصليبان، ص 95

## 9- في غير المسند، وليس حديثاً!

قال الشريفي مستنكراً الاحتجاج "بحديث" "ما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن"، لحجة الإجماع، قائلاً على سبيل التضعيف إنه لم يرد إلا في مسند ابن حنبل، وأحال في الهامش إلى "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" لفنسنك.<sup>157</sup>

قلت:

أولاً: رجل يزعم أنه مجتد، ويزعم له مريدوه أنه علم موسوعي، ثم هو يظن أن "المعجم المفهرس" الشهير جداً قد استوعب في إحصاءاته كتب السنة! ألا يعلم أن هذا المعجم قد اقتصر في تخريجاته على تسعة كتب فقط<sup>158</sup> من دواوين السنة الكثيرة جداً؟!!

ثانياً: لقد أخرج هذا الحديث أحمد في المسند، والطيالسي في مسنده، وأبو سعيد بن الأعرابي في معجمه، والحاكم في مستدركه، والخطيب في "الفقيه والمتفقه"، وغيرهم!<sup>159</sup>

ثالثاً: الإمام أحمد في المسند روى هذا المتن عن ابن مسعود لا عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو إذن ليس بحديث (على الحد الذي يعنيه الشريفي بالحديث) وإنما هو أثر عن صحابي. فلو فتح الشريفي المسند، ونظر في الحديث رقم 3600 (طبعة أحمد شاکر ومكملها)؛ لقرأ: "حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا أبو بكر ثنا عاصم عن زر بن حبیش عن عبد الله بن مسعود قال: إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه فابتعثه برسالته ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه فما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رأوا سيئاً فهو عند الله سيئ". فاعجب لمجدي في الحديث، لا يحسن حتى تصفح الكتب!

## 10- عندما يسير الحديث في الاتجاه المعاكس!

لما ساق الشريفي "حديث أسماء"، الشهير عند الفقهاء، وفيه أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق، فأعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: "يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم تصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا". وأشار إلى وجهه وكفيه. قال الشريفي إن هذا الحديث "عمدة جميع الذين يعتبرون جسم المرأة كله عورة."<sup>160</sup> في حين أن العكس تماماً هو الصحيح؛ إذ إن هذا الحديث هو حجة من لا يرون جسد المرأة كله عورة، ويرون جواز كشف المرأة وجهها وكفيها، وهو حديث واضح وصريح في تقريره هذه الدلالة، والنزاع في صحته مشهور جداً بين الذين كتبوا في الحجاب!

157 الشريفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 166

158 الصحيحان، والسنن الأربعة، والموطأ، ومسند أحمد، وسنن الدارمي.

159 انظر ترجمته في الألباني، السلسلة الضعيفة، الرياض: مكتبة المعارف، 1412هـ-1992م، 17/2

160 الشريفي، لبنات 3، ص 211

## 11- ليس وحده، ولم يضعفه النقد!

زعم الشريفي في كتابه "الإسلام بين الرسالة والتاريخ"<sup>161</sup> أنَّ الفقهاء قد قالوا بحد الردة اعتمادًا على حديث ضعيف يقول: "من بدّل دينه فاقتلوه". وقتال أبي بكر لمناعي الزكاة. وقال في كتابه "لبنات 2: في قراءة النصوص": "إنّ هذا الحديث مشكوك فيه عند القدماء أنفسهم".<sup>162</sup> وقال في كتابه "الإسلام والحداثة"<sup>163</sup> إنّ عددًا من المعاصرين يرفضون حد الردة على مبدّل دينه؛ لأنّ هذا الحديث من الآحاد، ولس حديثًا متواترًا، وأنّه لا يجوز تأسيس الحدّ على حديث آحاد. قلت:

أولاً: هل الحديث "مختلف في صحته" أم هو "ضعيف" جزماً؛ فالفرق هائل بين القولين؛ إذ الدعوى الثانية متحيّزة إلى قول، دون الأولى؟! ثانياً: الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في باب "حكم المرتد والمتردة"، من كتاب "استتابة المرتدين"؛ فكيف صار ضعيفاً؟ لم يخبرنا الشريفي بداعي تضعيفه! ثالثاً: لماذا لم يسق لنا الشريفي أسماء من ضَعَّفوا الحديث من المتقدمين، علماً أنّ هذا الحديث ليس من الأحاديث التي تعقبها الدارقطني أو غيره من الحفاظ على صحيح البخاري.<sup>164</sup> رابعاً: الذين تعرّضوا لهذا الحديث بالتضعيف هم فئة من العلمانيين والقرآنيين المعاصرين ممن لا يعرف لهم تخصص في علوم الحديث، وقد احتجّوا بأنّ مدار الحديث على عكرمة مولى ابن عباس، وقد نُقل عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله لتلميذه نافع: "لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس". والجواب هو:

1- البخاري إمام من أئمة علم الرجال، وإخراجه لعكرمة (في الأصول)؛ توثيق له، وقد أخرج كذلك لعكرمة أصحاب السنن، وفيهم المتشدّد في الرجال كالنسائي. كما أخرج مسلم لعكرمة مقروناً، وهو ما يدلّ على أنّ مسلماً لم يثبت لديه تكذيب عكرمة؛ إذ إنّ رواية الكذّاب هدر. 2- لا يثبت تكذيب ابن عمر لعكرمة. قال ابن حجر عن عكرمة: "ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر".<sup>165</sup> الرواية عن ابن عمر فيها يحيى البكاء، وهو ضعيف؛ قال فيه النسائي: "متروك الحديث".<sup>166</sup> كما أنّ في متن هذا الأثر نكارة؛ إذ إنّ عكرمة لم يتصدّ للرواية زمن ابن عمر!

161 ص 67

162 الشريفي، لبنات 2، ص 54

163 ص 129

164 ولذلك لم يذكر مصطفى باجو هذا الحديث في كتابه "الأحاديث المتقلدة في الصحيحين" (طنطا: دار الضياء، 1426هـ-2005م)، رغم توسّعه الشديد في ذكر كل حديث متكلّم فيه في الصحيحين أو في أحدهما.

165 ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 687-688

166 النسائي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: بوران الضناوي وكمال الحوت، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1405هـ-1985م، ص 252

3- ثبت هذا الحديث من غير طريق عكرمة؛ فقد رواه الطبراني في المعجم الكبير عن معاوية بن حيدة رضي الله عنه، وإسناد رجاله ثقات كما قال الطبراني.<sup>167</sup>  
 خامساً: جلّ أحاديث الأحكام آحاد، والإجماع حاصل على أنّ أحاديث الآحاد حجة في باب الأحكام. قال ابن القاص: "لا خلاف بين أهل الفقه في قبول خبر الآحاد".<sup>168</sup> وقال قال ابن عبد البر: "وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار، فيما علمت، على قبول خبر الواحد العدل وإيجاب العمل به، إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع، شرذمة لا تعد خلافاً".<sup>169</sup>

سادساً: استدلل الفقهاء بأحاديث كثيرة لحد الردة، منها الحديث الذي ذكره الشريفي، والحديث المتفق عليه: "لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِيٍّ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثَ ثَيِّبَاتٍ الزَّانِي وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُقَارِفُ لِلْجَمَاعَةِ".<sup>170</sup> وأثر أبي موسى رضي الله عنه -المتفق عليه أيضاً- أَنَّ رَجُلًا أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ فَأَتَى مُعَاذَ بْنِ جَبَلٍ وَهُوَ عِنْدَ أَبِي مُوسَى فَقَالَ مَا لِهَذَا قَالَ أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ قَالَ لَا أَجْلِسُ حَتَّى أَقْتُلَهُ قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".<sup>171</sup>  
 سابعاً: الإجماع منعقد على قتل المرتد كما نقله غير واحد من أهل العلم، ومنهم ابن قدامة: "وأجمع أهل العلم على وجوب قتل المرتدين".<sup>172</sup>

## 12- أبو هريرة .. المجهول!

قال الشريفي: "وفي كثير من الأحيان يُروى الحديث عن أشخاص لا نكاد نعرف عنهم شيئاً ويختلف حتى في أسمائهم، ومن أشهر هؤلاء نذكر أبا هريرة [...] إنّ هذا الشخص لا يعرف إسمه [كذا]، لأنّ أبا هريرة كنية".<sup>173</sup>  
 قلت:

أولاً: الجهالة عند أهل الحديث، إمّا جهالة عين أو جهالة حال. مجهول العين هو من لم يرو عنه غير راوٍ واحد، أمّا مجهول الحال فهو من روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثّق. وأبو هريرة رضي الله عنه، روى عنه عدد ضخم من الرواة، ووثّقه جميع أهل العلم. فأين الجهالة؟!

167 الهيثمي، مجمع الزوائد منبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدس، بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.، 261/6

168 ابن النجار، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الرياض: مكتبة العبيكان، 1993م، 361/2

169 ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، الرباط، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ-1967م، 2/1

170 رواه البخاري/كتاب الديات/ باب قول الله تعالى أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالذن والسن بالسن، (ح/4468)

171 رواه مسلم/ كتاب القسامة والمحاربن والقصاص والديات/باب ما يباح به دم المسلم، (ح/7157)؛ ورواه مسلم/ كتاب الإمامة/ باب النهي عن طلب الإمامة والحرص عليها، (ح/4822).

172 ابن قدامة، المغني، تحقيق: عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلّو، الرياض: دار عالم الكتاب، 1417هـ-1997م، ط3، 264/12

173 الشريفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص16



ثانياً: لم يقل عاقل من قَبْل إنّ جهلنا الاسم الحقيقي لشخص مشهور؛ مطعن في عدالته. ونحن في تاريخنا الإسلامي الطويل نجعل على سبيل القطع لا الترجيح - أسماء الكثير من العلماء الذين اشتهروا بكناهم. والأمر نعيشه أيضاً في حياتنا الشخصية، فكم من شخصية عامة نجعل اسمها، ولا نعرف عنها سوى كنيها، ومع ذلك لا يزعم أحد منا أنّها شخصية مجهولة.

ثالثاً: ما الذي سيتغير من موقفنا من أبي هريرة وعدالته إذا استطعنا أن نقطع باسمه الحقيقي من بين الأسماء التي ذهب إليها العلماء؟ لا شيء، يقيناً! إنّهُ ليس للاسم أدنى تعلق بإثبات استقامة العدالة وتمام الضبط. كما أنّ الصحابة معذّلين بتعديل الوحي لهم!

### 13-الطعن في أبي هريرة .. زيادة في الجهل

زعم أبو رية الشيعي في كتابه "شيخ المضيرة" أنّ أبا هريرة لم يلزم الرسول صلى الله عليه وسلم سوى سنة واحدة وتسعة أشهر.<sup>174</sup> وقد نقل الشرفي كلّ طعونه في أبي هريرة عن أبي رية، غير أنّه قال في مسألة صحبة أبي هريرة: "لم يصحب" النبي سوى بضعة أشهر".<sup>175</sup> ومعلوم في لغة العرب أنّ "بضع" تعني عددًا بين الثلاثة والتسعة!

وهنا نسأل: لماذا زائد الشرفي على أبي رية، رغم أنّ أبا رية قد أقام زعمه الباطل على تكذيب تصريح أبي هريرة رضي الله عنه عن نفسه، كما رواه البخاري<sup>176</sup>: "صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين لم أكن في سني أحرص على أن أعني الحديث مني فيهن؟! والجواب هو أنّ الشرفي كليل حتى في قراءته للنصوص، فرغم أنّ كتاب "شيخ المضيرة" لأبي رية هو المرجع الأم للشرفي في موقفه من أبي هريرة، إلّا أنّه لم يقرأه قراءة مبصر، وهو ما يبدو من قول الشرفي في أحد كتبه "وأبو هريرة في أحسن الأحوال قد قضى مع النبي أو في المدينة بين تسعة أشهر وسنة".<sup>177</sup> وأحال في الهامش إلى كتاب "شيخ المضيرة"، في حين أنّ أبا رية الشيعي قد قال بالحرف: "... وبذلك تكون مدة إقامته [إقامة أبي هريرة] بجوار النبي -مقيماً مع أهل الصفة- بتدئ من شهر صفر سنة 7هـ. وتنتهي في شهر ذي القعدة سنة 8هـ، وإذا حسبناها وجدنا أنّها لا تزيد على سنة واحدة وتسعة أشهر فقط".<sup>178</sup>

لا تقتصر (ظرافة) الشرفي هنا على تكذيبه أبا هريرة رضي الله عنه في ما أخبر به عن نفسه، وتغييره "و" عند أبي رية إلى "بين"، وإثماً تزيد بقولها "في أحسن الأحوال"! وهو أمر يجعلني أخشى أن يكتشف الشرفي يوماً أنّ أبا هريرة رضي الله عنه، "في أسوأ الأحوال"، لم ير الرسول صلى الله عليه وسلم أبداً؛ فإنّ الشرفي قد تحدّث عن الأحسن من الاحتمالات دون "الأسوأ"!!

174 أبو رية، شيخ المضيرة، بيروت: مؤسسة الأعلى للمطبوعات، 1413هـ-1993م، ط4، ص75

175 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص126

176 البخاري/ كتاب المناقب/باب علامات النبوة في الإسلام، (ح/3591)

177 الشرفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص16

178 أبو رية، شيخ المضيرة، ص74-75

## 14- أبو هريرة .. والبخاري!

قال الشريفي إنّ لأبي هريرة رضي الله عنه "أكثر من 4000 حديث في صحيح البخاري" <sup>179</sup>

قلت: لو كان الجهل رجلاً، واطّلع على "فيوضات" الشريفي، لقطع من نفسه الوريد بعد الوريد! لا أدري حقيقة من أين يأتي الشريفي بهذه الأرقام؟ والرد هو الآتي:

أولاً: جلي أنّ الشريفي يقصد بعدد أربعة آلاف، متون الأحاديث التي رواها أبو هريرة، لا الطرق إلى أبي هريرة؛ لأنّه قد ساق هذا الرقم في سياق التشنيع على أبي هريرة رضي الله عنه.

لقد عدّ أحد الباحثين أحاديث أبي هريرة في الصحيحين، والسنن الأربعة، ومسنند أحمد، -من غير المكرّر، فلم يجد غير 1336 حديثاً! <sup>180</sup> وقام فريق من الباحثين <sup>181</sup> بعدّ أحاديث أبي هريرة في الكتب التسعة (بزيادة ديوانين آخرين من دواوين السنّة: الموطأ وسنن الدارمي)، فلم تزد على العدد السابق إلّا بمائة وتسع وثلاثين حديثاً فقط. وإذا حذفنا الأحاديث الضعيفة من كلّ ما نسب إلى أبي هريرة رضي الله عنه، فربّما لا يتجاوز العدد ألف حديث صحيح النسبة إلى أبي هريرة، خاصة أنّنا نعلم، ما علّمناه أهل الحديث من أهل السير، أنّه ينذر أن نجد حديثاً في الأحكام صحيحاً خارج الصحيحين والسنن الأربعة؛ لحرص أصحاب الكتب الستة، في مجموعهم، على استيعاب أحاديث الأحكام. <sup>182</sup>

ثانياً: قال الإمام ابن حجر: "ومجموع ما أخرج له البخاري من المتون المستقلة أربعمائة حديث وستة وأربعون حديثاً على التحرير". <sup>183</sup> فكيف ضعف العدد قريباً من عشر مرات في رأس الشريفي، علماً أنّ المكرّر من هذه الأحاديث في البخاري ليس فاحشاً، ولذلك يبقى العدد بعيداً جداً عمّا ذكره الشريفي؟!

ثالثاً: غاية الشريفي من نسبته هذا العدد الضخم من الأحاديث إلى أبي هريرة، مع قصر مدة ملازمته للرسول صلّى الله عليه وسلّم، اتّهامه له بالكذب. وهي تحمة ساقطة؛ لأسباب كثيرة جداً، منها أنّ أبا هريرة، كما ثبت بالإحصاء، لم يتفرّد عن بقية الصحابة بأحاديث في الكتب الستة، والتي تضم عامة المتون التي عليها مدار الدين، سوى بأحاديث لا يبلغ عددها العشرة، <sup>184</sup> كما أنّ رواية هذا العدد من الأحاديث ليس فيه ما يُستغرب؛ إذ إنّ آلاف طلبة العلم اليوم يحفظون آلاف الأحاديث النبوية، ومنهم من يحفظها بأسانيد، في حين أنّ أبا هريرة ما كان، عامة، <sup>185</sup> يحتاج إلى إسناد!

179 الشريفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص 16

180 محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أبو هريرة في ضوء مروياته، القاهرة: دار الكتاب المصري، 1979م، ص 76

181 ضمّ الفريق د. عبد بماني والمحدث د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ومجموعة أخرى من الباحثين، وقد نشر د. بماني نتائجه في مقال في صحيفة "الشرق الأوسط" (الخميس 10 رمضان 1426 هـ 13 أكتوبر 2005 العدد 9816)

182 قال النووي: "والصواب إنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير، أعني الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي". (النووي، التقریب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، تحقيق: محمد عثمان الخشت، بيروت: دار الكتاب العربي، 1405هـ-1985م، ص 26).

183 ابن حجر، فتح الباري، 51/1

184 كما حققه فريق د. عبده بماني في البحث الذي سبق ذكره.

185 عامة = احتراز من بعض روايته عن بعض الصحابة عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم.

## 15- عبد الله بن عباس .. مميّز أم لا؟

قال الشريفي: "إنَّ البعض منهم [أي من الصحابة] كان في سن لا تسمح له بالتمييز ومن أشهر هؤلاء عبد الله بن العباس، وقد ولد في السنة الثانية قبل الهجرة أي إنَّه عند وفاة الرسول لم يكن يتجاوز سنَّه الثانية عشرة أو الثالثة عشرة، ورغم ذلك اعتبر صحابياً".<sup>186</sup>

قلت:

أولاً: ألا يميّز الشريفي بين سنَّ التمييز وسنَّ البلوغ؟! ألا يعلم أنَّ سن التمييز هو سبع سنوات أو أدنى من ذلك؟<sup>187</sup>

وما الذي يستنكره الإنسان أن يروي ابن عباس بعد بلوغه حديثاً سمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم وهو في سن العاشرة؟ ألسنا نحن نرى الشباب والكهول والشيوخ ينقلون ما يذكرونه عن طفولتهم دون نكير؟!

ثانياً: يبدو أنَّ الشريفي لا يميّز بين سنَّ التحمّل، وسنَّ الأداء؛ فإنَّ الطفل قد لا يأخذ الناس بما ينقله إذا أذاه حين سماعه الخبر (سن التحمّل)، لكنَّ الجميع يقبلون خبره إذا روى ما سمع وهو كبير؛ لأنَّه أدّى الحديث في سنَّ لا يُشكّ فيه أنَّه يعقل ما يقول، ويميّز الصدق من الكذب، ويعرف عواقبهما. قال ابن الصلاح في سنَّ التحمّل: "يصحّ التحمّل قبل وجود الأهلية، فتقبل رواية من تحمّل قبل الإسلام وروى بعده، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده".<sup>188</sup> وقال القاضي عياض في سنَّ التحمّل والأداء: "أما صحة سماعه [أي الصبي] فمضى ضبط ما سمعه صحّ سماعه ولا خلاف في هذا، وصحّ الأخذ عنه بعد بلوغه؛ إذ لا يصحّ الأخذ عن الصغير ومن لم يبلغ".<sup>189</sup>

ثالثاً: بأي منطق يُنكر الشريفي أن يكون ابن عباس رضي الله عنهما، صحابياً، وهو من رُئي في حجر النبوة؟! ليس هو من أولى الناس بوصف الصحبة؛ إذ إنَّه لم يعرف جاهلية ولم يغيّر أو يبدّل في معتقده؟ وهل التعليم في الصغر إلا كنقش على الحجر؟!

## 16- لماذا نسبت الأحاديث إلى ابن عباس؟

قال الشريفي: "اليوم نعرف لماذا نسبت هذه الأحاديث الكثيرة إلى ابن العباس، لأنه كان في فترة التدوين، جد الخلفاء الذين يحكمون، وكل من يسند إلى جد الخلفاء القائمين حديثاً، فإنه يصعب تكذيبه، فهناك أسباب سياسية واضحة بالنسبة إلى ابن عباس".<sup>190</sup>

186 الشريفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص 17

187 جمهور المحدثين أنَّ سنَّ التمييز خمس سنوات؛ لحديث محمود بن الربيع، قال: عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم بحجة يجتهد فيها وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو" (رواه البخاري/كتاب العلم/ باب متى يصحّ سماع الصغير، (ح/77)).

188 ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1406هـ-1986م، ص 128

189 القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، تونس: المكتبة الخفيفة؛ القاهرة: دار التراث، 1389هـ-1970م، ص 62

190 الشريفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص 17

قلت:

أولاً: كثرة مرويات ابن عباس رضي الله عنهما تعود أساساً إلى ثلاثة أمور:

- 1 - روى ابن عباس ما سمعه مباشرة عن الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم، وما سمعه عن سمع النبي صَلَّى الله عليه وسلّم، خاصة بعد وفاة كبار الصحابة.
  - 2 - عاش ابن عباس رضي الله عنهما أكثر من نصف قرن بعد وفاة الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم (توفي 68هـ)، وهو ما جعله يعني بتبليغ من لم يروا رسول صَلَّى الله عليه وسلّم ميراث النبوة.
  - 3 - انتصب ابن عباس رضي الله عنهما للتعليم وبذل العلم من قرآن وسنة وفقه في مجالس عامرة، ولذلك كثر الآخذون عنه.
- ثانياً: لا يذكر التاريخ الإسلامي البتة أنّ علماء الحديث أو حتى الفقهاء كانوا يخشون من تضعيف حديث وصلهم عن ابن عباس رضي الله عنهما بواسطة.
- ثالثاً: لم يقدّم الشرفي بيّنة على دعواه (!) وإنما اكتفى بالإحالة في الهامش إلى مقال "صورة أسطورية" لابن عباس "Portrait "mythique" d'ibn 'Abbās" للمستشرق الفرنسي كلود جيو (Claude Gilliot)، ومراجعة المقال؛ تبين لنا أنّ:
- 1 - جيو لم يزعم أنّ كثرة أحاديث ابن عباس تعود إلى أنّ الناس كانوا يخشون تكذيب ما يروى عن جدّ الخلفاء زمن الدولة العباسية!
  - 2 - جمع جيو نصوصاً عن ابن عباس من طبقات ابن سعد، ثم قسمها تبعاً لمواضيعها، ثم استخلص منها نتائج جزئية. ومنها أنّ المقام الخاص لابن عباس في العصر العباسي كان سبباً في ظهور بعض الروايات المنسوبة إليه في نصرة العباسيين.<sup>191</sup>
  - 3 - لم يزعم جيو أنّ المسلمين كانوا يصحّحون هذه الأحاديث خوفاً من بني العباس!
  - 4 - مقال جيو - أحد أئمة الاستشراق الفرنسي - ساقط منهجياً؛ لأنّه قائم على سرد مجموعة قليلة من الروايات عن طبقات ابن سعد، واستنباط دلالات تاريخية منها، دون أن يستوعب المروي عن ابن عباس، ودون أن يميز ما يصحّح ممّا لا يصحّ.
  - 5 - حكم أهل العلم بالوضع على الأحاديث التي نقلت في فضل بني العباس - كما سيأتي بعد قليل - قبل أن يظهر الشرفي ومن ينقل عنهم من المستشرقين.

---

"Comme l'a remarque Tilman Nagel, on peut considerer que la haute estime dans laquelle on tenait IA[Ibn Abbas] sous la dynastie 'abbaside pourrait etre a l'origine d'un certain nombre de traditions 'pro 'abbasides' qui n'ont pu voir le jour que sous leur gouvernement". Claude Gilliot, Portrait "mythique" d'ibn 'Abbās," in *Arabica*, T. 32, Fasc. 2 (Jul., 1985), p.177

من أوضح علامات جهل الشرفي بالحديث وأهله، ومنهجه الساذج في التعامل مع المراجع، أنه لما ذكر مرة القاضي عبد الجبار المعتزلي، أشار إلى تأثر عبد الجبار بشيوخه، ومنهم "معمر". ولأن الشرفي صاحب جهل مطبق بالعلوم الشرعية، بل حتى بقراءة حرفها، فقد ذهب بكل "براءة" إلى فهرس الأعلام الذي أعده محقق كتاب "طبقات المعتزلة"، فوجد في القائمة معمرين اثنين: معمر بن راشد، ومعمر بن عباد السلمي؛ فماذا فعل "صاحبنا" الجاهل؟ كتب في هامش كتابه تحت كلمة معمر: "شيخ القاضي عبد الجبار": "إما معمر بن راشد أو معمر بن عباد السلمي، وكلاهما من شيوخ المعتزلة. انظر فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، الفهرس.<sup>192</sup>

وهو خطأ وخلط شنيعين؛ لأن معمر بن راشد من أعلام علماء الحديث؛ فهو شهير عند المحدثين شهرة البخاري ومسلم والترمذي وابن أبي شية وعبد الرزاق الصنعاني، إذ هو من أول من صنف دواوين السنّة، فله مصنفه "الجامع" المشهور جدًا. وهو الذي قال فيه أحمد بن حنبل: "لست تضمُّ معمرًا إلى أحد إلا وجدته فوقه".<sup>193</sup> فهو من هو في تاريخ الإسلام! وقد توفي سنة 153هـ، فكيف يكون شيخًا للقاضي عبد الجبار المتوفى سنة 415هـ. أما نسبته إلى الاعتزال فدعوى ساقطة؛ إذ هو من أعلام مدرسة الحديث!!

إن الشرفي لم يكلف نفسه البحث والنظر؛ لجهله وعجزه عن مراجعة الكتب، وإن كان الأمر لا يستدعي ذلك لوضوحه، وإنما قرّر الاسترخاء ونقل اسمي المعمرين معًا، مستندًا البحث إلى القارئ المسكين!

## 18- بل فعلوها!

نقل الشرفي قول أحمد أمين في الطعن في عناية علماء الحديث بنقد المتون مقرًا له: "ولو اتجهوا هذا الاتجاه كثيرًا وأوغلوا فيه ليغالبهم في النوع الأول لانكشفت أحاديث كثيرة وتبين ضعفها، مثل كثير من أحاديث الفضائل، هي أحاديث رويت في مدح الأشخاص والقبائل والأمم والأماكن، تسابق المنتسبون لها إلى الوضع فيها أو شغلت حيزًا كبيرًا من كتب الحديث، الخ".<sup>194</sup> قلت:

أولاً: كثير من الأحاديث التي وردت في مدح الأشخاص والقبائل والأمم والأماكن لا دليل على وضعها؛ لأنها لا تدل على معنى باطل؛ فإن عامة هذه الأحاديث جاءت في مدح رجال ثبت فضلهم في أحاديث أخرى تذكر مآثرهم، والأمر كذلك في القبائل والأمم، أما الأماكن، فإن الله سبحانه يضع بركته حيث شاء، وليس بممتنع عقلاً أن تكون البركة في أرض دون أخرى!

192 الشرفي، الرد على النصارى، ص155

193 الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402هـ-1982م، ط2، 10/7

194 الشرفي، الإسلام والحداثة، ص99

ثانيًا: نظر العلماء في الأسانيد والقرائن المصاحبة للرواية، قادهم فعلاً إلى تضعيف الكثير من الروايات في مدح الرجال -من الصحابة أو آل البيت-، والقبائل والأمم، والأماكن. ولو قرأ الشرفي لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: "رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب"<sup>195</sup>؛ لعلم أنّ أهل الحديث قد قالوا إنّ لم يصحّ شيء في باب فضائل البيت المقدس والصخرة وعسقلان وقزوين والأندلس ودمشق، ولا في باب فضائل أبي حنيفة والشافعي وذهمهما، ولا في باب صيام رجب.

ولو نظر في كتاب "النار المنيف" لابن القيم لقرأ في صفحة واحدة من الكتاب:- "ومن ذلك الأحاديث في ذم معاوية، وكل حديث في ذمه فهو كذب. وكل حديث في ذم عمرو بن العاص فهو كذب. وكل حديث في ذم بني أمية فهو كذب. وكل حديث في مدح المنصور والسفاح والرشيد فهو كذب. وكل حديث في مدح بغداد أو ذمها والبصرة والكوفة ومرو وعسقلان والإسكندرية ونصيبين وأنطاكية فهو كذب. وكل حديث في تحريم ولد العباس على النار فهو كذب. وكذا كل حديث في ذكر الخلافة في ولد العباس فهو كذب. وكل حديث في مدح أهل خراسان الخارجين مع عبد الله بن علي ولد العباس فهو كذب. وكل حديث فيه أن مدينة كذا وكذا من مدن الجنة أو من مدن النار فهو كذب. وحديث عدد الخلفاء من ولد العباس كذب. وكذلك أحاديث ذم الوليد وذم مروان بن الحكم. وحديث ذم أبي موسى من أقبح الكذب."<sup>196</sup>

ولو اطلع على كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي، وهو خاص بالأحاديث الموضوعة كما ينبئ بذلك عنوانه، لرأى أنّ ابن الجوزي قد استغرق في الحديث عن الأحاديث الموضوعة في فضائل الأشخاص والأماكن والأزمنة، ومثالبها، أكثر من ثلاثمائة صفحة.<sup>197</sup>

وتما يثير الانتباه أيضاً، أنّه رغم احتداد النزاع بين الفرق منذ القرن الأول هجريًا، واختلاق الفرق المذهبية العقديّة العديد من الأحاديث في التحذير من الفرق المخالفة بأسمائها، فإنّه لم يصحّ منها، على قول المحققين<sup>198</sup> غير التحذير من الخوارج الذين بدأ ظهور قرعهم من زمن النبوة. وفي هذا الأمر دلالة على أنّ النقد الحديثي كان متعلّقًا عن الأغراض المذهبية، وقائم على تمييز السقيم من السليم، وردّ الحديث المختلق ولو كانت فيه نصرة لمذهب أهل السنة بدمّ مخالفهم.

195 حققه يحيى المحجوري، القاهرة: دار الكتاب والسنة، 1425هـ - 2004م  
196 ابن القيم، النار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، 1390هـ - 1970م، ص 117.

197 ابن الجوزي، للموضوعات من الأحاديث المرفوعات، تحقيق: نورالدين بوياجيلار، الرياض: أضواء السلف، 1418هـ - 1997م، 348-40/2

198 قال ابن القيم: "والذي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ذمهم من طوائف أهل البدع: هم الخوارج. فإنّه قد ثبت فيهم الحديث من وجوه كلّها صحاح. لأنّ مقاتلهم حدثت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وكلّمه رئيسهم. وأما الإرجاء، والرفض، والقدر، والتجهم، والحلول وغيرها من البدع: فإنّها حدثت بعد انقراض عصر الصحابة" (عون المعبود شرح سنن أبي داود للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، للندوة المنورة: 1389هـ - 1969م، ط 2، 456/12)

أصبح ما روي في التحذير من الفرق الحادثة بأسمائها -باستثناء الخوارج- حديث "لكل أمة مجوس، وإن مجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر". وقد جاء من طرق كلّها وأهمية لا تزيد بعضها إلّا ضعفًا. وهو يصحّ موقوفًا عن ابن عمر رضي الله عنهما، كما قاله البيهقي.

## 19- بل فعلوها .. فلا تدلّس!

يقين الشرفي أنّ دعاويه موعلة في الانحراف ومصادمة ثوابت الملة وقناعات الأمة، جعله يسلك مسلكاً ساذجاً يريد منه "استحمار" القراء؛ وذلك بأن يورد ردّ العلماء السابقين من أهل القرون الأولى على دعاوى تنفي حفظ السنّة، ثم يردف ذلك بقوله عن الكلام المردود عليه، والذي يطابق مذهب الشرفي: "لو كتبه بعض معاصرنا لرمي بشقّ النعوت"؛ للإيحاء أنّ العلماء السابقين، والأئمة معهم، كانوا لا يرون في هذه الدعاوى شذوذاً عن جماعة الأئمة.<sup>199</sup> فقد كتب مثلاً التعليق السابق ممهداً لنقل للرازي في "المحصول" اعترض فيه على جماعة منكراً لحفظ السنّة. لم يخبرنا الشرفي من هي هذه الجماعة، لإيهام القارئ أنّ الخلاف كان بين "العلماء" -بلفظه وزعمه-، والحقيقة هي أنّ أصحاب هذه الفرقة هم طائفة "رماها العلماء بشقّ النعوت"، وهم الخوارج: "ثم قالت الخوارج رأينا هؤلاء المحدثين..."<sup>200</sup>، والخوارج طائفة اختلف أهل العلم في كفرها!<sup>201</sup> فأنعم بهذا السلف!!

## 20- سوء استعمال الشرفي للاصطلاحات

قال الشرفي: "ولم يكن المحدثون في بداية أمرهم يعيرون أهمية للطرق التي وصل بها إليهم الحديث، ولكن مقتضيات التحري حملتهم كذلك إلى الاعتناء بطرق الرواية، فميزوا بين المرفوع والمنقطع والمرسل وغيرها، وبين الحديث الذي يروى على انفراد والحديث الذي يروى في جماعة، وبين ما يقرأ على الشيخ من وثيقة مكتوبة وما يقرؤه الشيخ أو يرويه اعتماداً على ذاكرته، وبين الإجازة والمناولة، وما يشاكل ذلك من الطرق التي أصبحت لها شيئاً فشيئاً مصطلحات فنيّة مضبوطة لا يدرك الفروق بينها إلّا من تمرّس على هذا العلم وغاص في خفاياه، فيعلم الفرق بين "أخبرني" و"أخبرنا"، "حدّثني" و"حدّثنا"، و"عن فلان" و"سمعت من فلان"، و"قرأت على فلان"..."<sup>202</sup> قلت:

أولاً: جلي أن الشرفي لا يحسن استعمال الاصطلاحات؛ فإنّ عبارته: "الاعتناء بطرق الرواية"، يجب أن تكون: "الاعتناء بصور التحمّل والأداء"؛ فهذا هو مقصده كما هو ظاهر من السياق، أمّا "طرق الرواية" فيقصد بها الأسانيد التي جاء بها الحديث الواحد، وهو ما لم يقصده الشرفي! ثانياً: قوله: "فميّزوا بين المرفوع والمنقطع والمرسل" تعبير مفكك وزكي لا يستقيم، والصواب أن يقول "فميّزوا بين المتصل والمنقطع والمرسل"؛ لأنّ المرفوع (إلى الرسول صلى الله عليه وسلم) لا يقابل المنقطع والمرسل، وإنّا يقابله الموقوف (على الصحابة) والمقطوع (أي المنسوب إلى من دونهم).

199 الشرفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص15

200 الرازي، الحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر العلواني، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1412هـ-1992م، 347/4

201 قال ابن كثير: "وقد اختلف العلماء في تكفير الخوارج وتفسيرهم ورد روايتهم" (ابن كثير، فضائل القرآن، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1416هـ، ص266).

202 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص179-180

ثالثًا: اعتبار الشرفي المناولة أمرًا مقابلًا للإجازة، دليل على أنه لا يدري ما "المناولة" ولا "الإجازة"؛ إذ إنَّ الإجازة هي إذن الشيخ لتلميذه الرواية عنه بما أجازَه فيه، أما المناولة فهي أن يعطي المحدث تلميذه حديثًا أو أحاديث أو كتابًا ليرويه عنه؛ ولذلك فإنَّ المناولة قد تقتنر بإجازة وقد لا تقتنر بها، وهي بذلك ليست أمرًا مقابلًا للإجازة.

## 21- الفرقان بين الكتابة والتدوين والتصنيف

أظهر الشرفي في كتاباته، عند تعرضه لجمع السنَّة، خلطًا بين "الكتابة" و"التدوين" و"التصنيف"؛ فالكتابة هي مجرد رقم الكلام على الجلد أو غيره مما يُكتب عليه، وهي تمثِّل العملية الأولى لحفظ السنَّة، وقد بدأت على أيدي الصحابة في حياة رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم. في حين أنَّ التدوين هو جمع الأحاديث السِّيَّارة والمتفرقة في ديوان واحد. أمَّا التصنيف فهو المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة ترتيب الأحاديث وتبويبها وتهديبها حتَّى يسهل النظر فيها والاستفادة منها ممن يريد الأخذ عنها في دينه ودنياه. الأمر عند الشرفي واحد لا تمايز فيه، فكُلُّه تدوين، وهو خلط له نتائج سلبية على قراءة تاريخ السنَّة كما سيأتي في حينه!

## 22- عنوان فريد لكتاب ابن كثير!

أثبت الشرفي عجزه عن معرفة اسم واحد من أهم كتب علوم الحديث، وهو شرح ابن كثير لمقدمة ابن الصلاح؛ فقد كتب في الإحالة إلى العنوان: "الباعث الحثيث" (شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير وبهامشه)<sup>203</sup>، وهو عنوان غريب جدًّا، بل لا معنى له. وجه الغرابة في عنوان الشرفي هو أنَّ عبارة: "وبهامشه" في آخر الجملة لا معنى لها لغة، ويبدو أنَّ الشرفي قد فهم من العنوان أنَّ "الباعث الحثيث" هو شرح لاختصار علوم الحديث، ومعه هامشه! وهو معنى باطل، بالإضافة إلى ركاكة التعبير. والحق هو أنَّ الكتاب هو: اختصار علوم الحديث وبهامشه شرح أحمد شاکر له، وقد سمَّاه الباعث الحثيث! وهذا الكتاب شهر جدًّا، وخبطُ الشرفي في كتابة اسمه، هو -بحق- من الهزل المر!

## 23- كتب الحديث الصحيحة؟!

يكثُر الشرفي من الحديث عن "المجاميع التي اعتبرت صحيحة"<sup>204</sup> عند حديثه عن الكتب التي يعود إليها أهل السنة في أحاديث العقائد والأحكام. ومعلوم أنَّ أقلَّ الجمع ثلاثة؛ فمن أين أتت هذه "المجاميع"، إذا علمنا -ما يعلمه العامة- أنَّ أهل السنة لا يرون "مجاميع" صحيحة غير صحيحي البخاري ومسلم، أمَّا باقي المجاميع فتجمع إلى الصحيح ما لا يصح؟! يبدو أنَّ الشرفي يعتقد أنَّ كل ديوان من دواوين السنة يرجع إليه أهل العلم، هو من "المجاميع التي اعتبرت صحيحة"!

203 المصدر السابق، ص 105

204 الشرفي، لبنات 2، ص 64



وقريب من خطأ الشرقي هنا، ما نقرأ باستمرار في كتابات المستشرقين عن كتب الحديث "القانونية" "Canonical"! وهو أولاً "إسقاط اصطلاحى"، أصله في المعجم الدينى اليهودى- النصراني. ويقصد بالكتاب "القانوني"، الكتاب الذي لا تعترف الجماعة المؤمنة بقداسته وبالتالي تسلبه السلطان الدينى الذاتي. وثانيًا، هو تعبير فاسد، لا معنى له في المكتبة الإسلامية؛ لأنّ الأحاديث وحدات صغرى يحكم عليها استقلالاً دون النظر إلى الكتاب الذي يحتويها.<sup>205</sup> فلا توجد كتب حديث قانونية مقبولة، وأخرى "أبوكريفية" مردودة، وإنّما هي أحاديث مقبولة أو مردودة.

## 24- ليس في الكتب الصحاح!

قال الشرقي عن حديث "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" الشهير جدًا إنّّه "مثبت في عدد من الكتب الصحاح"<sup>206</sup> قلت:

أولاً: قد علمت أنّّه لا توجد كتب (بالجمع) صحاح، كما أنّ هذا الحديث قد رواه البخاري، ولم يروه مسلم؛ فهو كتاب واحد "صحيح" قد روى هذا الحديث! ثانيًا: قال الشرقي إنّ هذا الحديث هو "المبرز"، في نظر المحافظين على اختلاف ولاءاتهم، لإقصاء المرأة المسلمة عن تولّي المناصب العليا في الدولة والقضاء والحياة العامة.<sup>207</sup> وهذا جهل وإضلال للقارئ؛ إذ إنّ المرأة غير مقصيّة عن المشاركة في الحياة العامة، فالأصل أنّ كلّ خطاب شرعي موجّه إلى الرجل، موجّه أيضًا إلى المرأة، إلّا ما استثنى، أو كما قال ابن حجر: "والتّساء شقائِق الرجال في الأحكام إلّا ما خصّ".<sup>208</sup> ومن الاستثناءات المحدودة، الولاية العامة للدولة، أمّا القضاء، فإنّ من سمّاهم الشرقي بالمحافظين قد اختلفوا فيه-بعيدًا عن مناقشة أدلّة الفريقين وأرجحهما- فذهب الجمهور إلى المنع، وجوّزه للمرأة الإمام الطبري<sup>209</sup> والإمام ابن حزم.<sup>210</sup> وهو مذهب عدد ممن يعتبرهم الشرقي نفسه من المحافظين المعاصرين.

## 25- في كتاب البخاري وليس في صحيحه

قال الشرقي محيلاً إلى أثر لابن عباس: "وقارن بقول ابن عباس في صحيح البخاري، 199/4: "وآل عمران المؤمنون من آل إبراهيم وآل عمران وآل ياسين وآل محمد".<sup>211</sup>

205 باستثناء الأحاديث المسندة في الصحيحين التي لم يتعبها الحفاظ.

206 الشرقي، لبنات3، ص212

207 المصدر السابق

208 ابن حجر، فتح الباري، 1/254

209 ابن قدامة، المغني، 12/14. ونسب ابن قدامة هذا المذهب أيضًا إلى أبي حنيفة: "وقال أبو حنيفة: يجوز أن تكون قاضية في غير الحدود؛ لأنّه يجوز أن تكون شاهدة فيه". وفي تحرير مذهب أبي حنيفة في المسألة كلام بين أهل العلم.

210 ابن حزم، المحلى، تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة: إدارة الطباعة للنشر، 1347هـ، 430-429/9

211 الشرقي، الرد على النصارى، ص262

قلت: هذا الأثر عن ابن عباس قد ورد حقًا في ما يعرف بصحيح البخاري، ومع ذلك فإنه لا يجوز من الناحية العلمية أن يقال: "قول ابن عباس في صحيح البخاري"، لأنّ هذه الإحالة موهمة أنّ هذا الأثر قد أثبتته البخاري في صحيحه، ضمن شروطه في الحديث الصحيح، في حين أنّ الأمر ليس كذلك.

حتى أوضح الأمر أقول: إنّ ما يُعرف باسم "صحيح البخاري"، ليس هو الاسم الحقيقي للكتاب البخاري، وإنّما الاسم الحقيقي للكتاب، هو: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول صليّ الله عليه وسلّم وسننه وأيامه". وهو ما يعني أنّ أيّ حديث غير مسند لا يصحّ أن يُنسب بإطلاق إلى صحيح البخاري. ولا يكون الحديث مسندًا -عند البخاري- إذا كان فيه انقطاع. ولذلك فالصواب أن يقال: "في صحيح البخاري مُعلّقًا". والمعلّق هو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، ولو إلى آخر الإسناد. فهذه الأحاديث والآثار غير داخلة في حدّ الصحيح على شرط البخاري، وإذا أُحيل إليها لا بد أن يشار إلى أنها وردت معلّقة عند البخاري حتى لا يتوهم القارئ أنها على شرط الجامع، خاصة أنّ هذه المعلّقات فيها الصحيح والحسن والضعيف.<sup>212</sup> وقد ألف الإمام ابن حجر كتابه "تعليق التعليق" لوصل معلّقات البخاري. ولكن، لأنّ الشريفي لا يعرف عن صحيح البخاري أدنى ما يشترط في المبتدئ في دراسة الحديث؛ فقد ظنّ أنّ كلّ ما في الكتاب يعتبر صحيحًا على شرط البخاري. وهذا يؤكّد أنّ الشريفي لا يُحسن حتى تصفّح الكتب الشرعيّة!

## 26- عندما يكون الشافعي حجّة على الحديث!

قال الشريفي إنّ حديث: "لا تجتمع أمتي على ضلالة"؛ لا يصحّ لأنّ الشافعي الذي أصّل لحجّة الإجماع لم يستدل به؛ فلو كان يعرفه لاتّخذ حجّة لتقوية مذهبه في حجّة الإجماع.<sup>213</sup> وهذا منطوق أعرج؛ لأنّه مسلك غير علمي في تضعيف الأخبار؛ لأسباب:

أولاً: الإمام الشافعي لم يكن من محدّثين، ولم يحتج المحدثون الأوائل بمعرفته بالحديث في التصحيح والتضعيف.

ثانياً: الإمام مالك، وهو شيخ الشافعي، رفض إلزام الناس بما جاء في موطنه محتجاً بأنّ "الناس قد سبقت لهم أقاويل، وسمّعوا أحاديث، ورووا روايات".<sup>214</sup> فإذا فاتت الحقاظ متون، فكيف بمن لم يتطلبها، وكانت صنعته الفقه.

212 قال ابن حجر: "وإنما يورد [البخاري] ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين، ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة" (ابن حجر، هدي الساري، ص19). فالنقل ليس إثباتاً لصحة الرواية، وإنّما لموافقة المعنى المنقول، وإن كان ضعيفاً إسناداً وهو قليل جدّاً، لمذهب البخاري في الفقه أو في غيره من المسائل.

213 الشريفي، لبنات، 3، ص211؛ الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص163

214 القاضي عياض، ترتيب للمبارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، الرابط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1983م،

ثالثاً: صرح الشافعي نفسه بكلام واضح لا لبس فيه أنه لم يُحط أحد في زمانه علماً بالسنة، دون أن يستثني نفسه: "لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء. فإذا جُمع علم عامة أهل العلم بما أتى على السنن، وإذا فُرق علم كل واحد منهم: ذهب عليه الشيء منها، ثم كان ما ذهب عليه منها موجوداً عند غيره." <sup>215</sup> فكيف يلزم الشافعي بما أنكره؟! <sup>216</sup>

رابعاً: إن الشافعي قد يبلغه الحديث، لكنّه يضعفه وهو مع ذلك حديث صحيح؛ فقد يكون سبب تضعيفه له أنه قد بلغه بإسناد ضعيف، في حين أنه قد بلغ غيره بإسناد صحيح، وقد يضعفه بعلّة غير قادحة عند غيره، وقد يضعفه لأنّ له شرطاً في الحديث الصحيح دون غيره، وغير ذلك من الدواعي التي لا تنفي عن الحديث صحّته. <sup>217</sup>

خامساً: حديث "لا تجتمع أمتي على ضلالة" وما جاء في بابهِ، لم يصحّ منه شيء عند التحقيق؛ لأنّه لم يثبت من طريق غير مُعلّل <sup>218</sup>، وإن قالت طائفة أنه يتقوّى بطرقه. فالمسألة تدرس بالنظر في الأسانيد أساساً، وليس بهذه التعقيدات الفاسدة.

## 27- أبو حنيفة المقتري عليه

نقل الشريفي عن ابن خلدون، وهو في الحقيقة ناقل ما نقله أبو رية عن ابن خلدون، أنّ أبا حنيفة (توفي 150هـ) "بلغت روايته إلى سبعة عشر حديثاً أو نحوها إلى خمسين." <sup>219</sup> وذلك حتى يومه القراء أنّ أهل القرن الثاني الهجري لا يكاد يصحّ عندهم حديث نبوي متداول. قلت:

أولاً: هل ابن خلدون حجة في معرفة أئمة المذاهب ومروياتهم؟! هل هو من المحققين في أمور الحديث أو في تاريخ أبي حنيفة ومذهبه؟ لا يذهب إلى ذلك إلّا من جهل كيف يُدرس العلم ويُتعبّ في مظانه! إنّ ابن خلدون غريب عن علم الحديث، غربة الطبيب عن علم الهندسة، ومعرفته بتاريخ أبي حنيفة مع الحديث ليس لها أصل موثّق. ولذلك فإنّ كبارنا لابن خلدون كمؤرّخ لا يمكن أن يوقعنا في الوهم أنّه محدّث!

215 الشافعي، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مصر: مكتبة الخليلي، 1358هـ-1940م، ص42-43

216 علّق أحمد شاكر على قول الشافعي، بقوله: "هذا الذي قاله الشافعي في شأن السنن: نظر بعيد، وتحقيق دقيق، وإطلاع واسع على ما جمع الشيوخ والعلماء من السنن في عصره، وفيما قبل عصره. ولم تكن دواوين السنة جمعت إذ ذاك، إلّا قليلاً مما جمع الشيخ مما رَوَوْا، ثم اشغلت العلماء الحفاظ في جمع السنن في كتب كبار وصغار، فصنف أحمد بن حنبل - تلميذ الشافعي - مسنده الكبير المعروف، وقال يصفه: إن هذا الكتاب قد جمعتُه وأتقنتُه من أكثر من سبعة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فأرجعوا إليه، فإن كان فيه، وإلا فليس بحجة. ومع ذلك فقد فاتته شيء كثير من صحيح الحديث، وفي الصحيحين أحاديث ليست في المسند. وجمع العلماء الحفاظ الكتب السنة، وفيها كثير مما ليس في المسند، وجموعها مع المسند يحيط بأكثر السنة ولا يستوعبها كلها ولكنّا إذا جمعنا ما فيها من الأحاديث مع الأحاديث التي في الكتب المشهورة، كمستدرک الحاكم، والسنن الكبرى للبيهقي، والمتنقى لابن الجارود، وسنن الدارمي، ومعاجم الطبراني الثلاثة، ومسند أبي يعلى والبراز - إذا جمعنا الأحاديث التي في هذه الكتب استوعبت السنن كلها إن شاء الله." (ص43-44)

217 انظر ابن تيمية، رفع اللام عن الأئمة الأعلام، الرياض: وكالة الطباعة والترجمة، 1413هـ، ففيه بيان أسباب ترك العلماء الاحتجاج ببعض الحديث الذي يبلغهم.

218 ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1400هـ-1980م، 131/4

219 عبد المجيد الشريفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، 159

ثانياً: ألم يقرأ الشرفي-أو حتى يسمع- أنَّ المسانيد التي رويت عن أبي حنيفة تبلغ خمسة عشر مسنداً -بعضها مطبوع، مثل مسند أبي نعيم الأصبهاني، وفيه مئات الأحاديث-وقد جمعها أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي في كتاب أسماه "جامع المسانيد"<sup>220</sup>، وقد شرحه القانوني الدمشقي وابن قطلوبغا والسيوطي وملا علي القاري، واختصره الخلاطي والقنوي وأبو الضياء والأوغاني شرف الدين<sup>221</sup>! كما ذكر ابن عدي أنَّ عدد روايات أبي حنيفة أكثر من ثلاثمائة رواية.<sup>222</sup>

ثالثاً: ما نقل عن أبي حنيفة ليس إلّا بعض ما رواه لأنّه لم يتصدّد سماع الحديث<sup>223</sup>؛ فإنّ الحديث لم يكن صنعته ولا المادة التي يغشى طلبة العلم مجلسه لأجلها؛ حتى قال عبد الله بن مبارك (توفي 181هـ) المحدث الفقيه<sup>224</sup> والمعاصر لأبي حنيفة، رحمهما الله، في ما رواه عنه ابن أبي حاتم بسند صحيح<sup>225</sup>: "كان أبو حنيفة مسكيناً في الحديث".<sup>226</sup> وقال الإمام علي بن المديني: "قيل ليحيى القطان: كيف كان حديث أبي حنيفة؟ قال: لم يكن بصاحب حديث". وعلّق الذهبي على قول يحيى القطان بقوله: "لَمْ يَصْرِفِ الْإِمَامُ هِمَّتَهُ لِحَبْطِ الْأَلْفَاظِ وَالْإِسْنَادِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ هِمَّتُهُ الْقُرْآنَ وَالْفَقْهَ، وَكَذَلِكَ حَالُ كُلِّ مَنْ أَقْبَلَ عَلَى فَنٍّ، فَإِنَّهُ يَقْصُرُ عَنْ غَيْرِهِ".<sup>227</sup>

## 28- البخاري المكذوب عليه

قال الشرفي في سياق حديثه عن كثرة وضع الأحاديث في القرون الأولى: "تذكر الأخبار مثلاً أنّ البخاري روى ستين ألف حديث لم تثبت عنده منها سوى صحّة أربعة آلاف!"<sup>228</sup> قلت: هي ظلمات بعضها فوق بعض، وجهل مطبّق بيديه على عنقه يريد أن يخنق نفسه أسفاً على فساد الزمان، وتصدّر الوراقين للقول في الدين. من أوجه فساد قول هذا الوراق: أولاً: لا أدري من أين أتى الشرفي "بالستين ألف"! المأثور عن البخاري أنّه جمع ستمائة ألف حديث لا ستين ألف حديث! قال البخاري: "أخرجت هذا الكتاب من زهاء ستمائة ألف حديث".<sup>229</sup>

- 
- 220 أبو نعيم الأصبهاني، مسند الإمام أبي حنيفة، تحقيق: نظر محمد الفارابي، الرياض: مكتبة الكوثر، 1415هـ-1994م، ص11  
 221 محمد قاسم الخارثي، مكانة الإمام أبي حنيفة عند المحدثين، كراتشي: جامعة العلوم الإسلامية، 1431هـ، ص508-511  
 222 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ-1997م، 246/8  
 223 للمعلمي، الأنوار الكاشفة، بيروت: عالم الكتب، 1983م، ص291  
 224 قال الإمام النّسائي: "لا نعلم في عصر ابن المبارك أحداً من ابن المبارك، ولا أعلى منه." (ابن حجر، تهذيب التهذيب، بيروت: دار الفكر، بيروت، ط1، 1404هـ-1984م، 387/5).  
 225 صحّح الألباني الرواية في السلسلة الضعيفة، الرياض: مكتبة المعارف، 1412هـ-1992م، 663/1  
 226 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، حيدرآباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1372هـ-1953م، 450/1  
 227 الذهبي، مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، تحقيق: زاهد الكوثري وأبو الوفاء الأفغاني، حيدرآباد: لجنة إحياء المعارف النعمانية، 1408هـ، ط3، ص45  
 228 الشرفي، لبنات3، ص211  
 229 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 402/12

ثانيا: الفرق بين أن يجمع البخاري وأن يروي البخاري هائل جدًّا؛ إذ إنَّه لا يشترط في الحديث الذي يجمعه البخاري أن يرويه لغيره؛ فهو بعد الجمع ينتقي ثم يروي.

ثالثا: قال محمد بن حمدويه: سمعت البخاري يقول: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح".<sup>230</sup> علماً أنَّه يقصد بهذه الأعداد أسانيد الأحاديث لا متونها، كما هو معلوم بداهة؛ إذ قد يروى المتن الواحد من عشرات الطرق، كما أنَّ هذا العدد يشمل الأحاديث المرفوعة والآثار عن الصحابة والتابعين. وظاهر أنَّ الشرفي لا يميّز بين عدد المتن وعدد الأسانيد؛ ولذلك قال إنَّ ما أثبتته البخاري عنده أربعة آلاف حديث، وهذا غلط؛ لأنَّه كان عليه أن يثبت عدد الأحاديث في الجامع بالمكرر؛ إذ إنَّ البخاري كان أحياناً كثيرة يكرر نفس المتن، كله أو بعضه، بإسناد جديد، وعدد الأحاديث في الجامع بالمكرر أكثر من سبعة آلاف حديث.<sup>231</sup> كما عليه أن يضيف أيضاً المعلقات المرفوعة والآثار، وهي كثيرة في الجامع.

رابعا: اسم صحيح البخاري هو: الجامع المسند الصحيح المختصر<sup>232</sup>. فالكتاب مختصر لم يقصد منه استيعاب الأحاديث المسندة الصحيحة. وقد ألفه البخاري تأثراً بقول شيخه ابن راهويه لتلاميذه: "لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم".<sup>233</sup>

خامسا: صرح البخاري بغاية عمله لمعاصريه؛ فقد قال إبراهيم بن معقل: "سمعت البخاري يقول: ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صحَّ، وتركت من الصحاح؛ كي لا يطول الكتاب".<sup>234</sup> وقال ابن حجر: "روى الإسماعيلي عنه- يعني البخاري- قال: "لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر".<sup>235</sup>

سادسا: أثبت البخاري بضعة آلاف من الأحاديث في صحيحه، واشترط على نفسه أن تكون في أعلى درجات الصحة، فهو إذن لم يكنف بالصحة وإنما طلب أعلاها. ولذلك فهو، مثلاً، لا يعتمد إثبات الأحاديث الحسان في جامع، رغم أنَّ الحديث الحسن، مقبول، وحجة.

سابعا: ألف الإمام الحاكم كتابه "المستدرک على الصحيحين" ليبين أن البخاري ومسلماً قد فاتتهما أحاديث كثيرة على شرطيهما لم يخرجاها، وقد جمع عدداً كبيراً منها.

سابعا: مما يؤكد أنَّ البخاري لم يشترط على نفسه استيعاب الحديث الصحيح في كتابه الجامع، أنَّه أخرج أحاديث صحيحة في مؤلفاته الأخرى، مثل الأدب المفرد، والتاريخ الكبير، والأوسط، والصغير، وكتاب الهبة وغير ذلك.

230 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 415/12

231 وهي من غير المكرر أقل من ثلاثة آلاف، وليست أربعة آلاف!

232 تعقب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ابن حجر في إسقاطه كلمة "المختصر" من العنوان في كتابه "هدي الساري". وتقل عن الحفاظ والمحدثين (كأبن الصلاح، والكلاباذي، وأبن عطية الأندلسي، والقاضي عياض، وأبن خير الإشبيلي، والنووي) وحى المخطوطات القديمة، إثبات هذه الكلمة في العنوان. (أبو غدة، تحقيق اسم الصحيحين واسم جامع الترمذي، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية؛ دمشق: دار القلم، 1414هـ-1993م، ص9-12؛ 66-75)

233 ابن حجر، هدي الساري، ص7

234 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 402/12

235 ابن حجر، هدي الساري، ص7

ثامنا: من المعلوم أنَّ البخاري كان يرى صحَّة أحاديث رواها غيره، ولم يخرجها هو في كتبه. قال ابن كثير: "ثم إن البخاري ومسلماً لم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث، فإنهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما، كما يُنقل الترمذي وغيره عن البخاري تصحيح أحاديث ليست عنده، بل في السنن وغيرها".<sup>236</sup>

## 29- حديث الآحاد والعقيدة .. واستثناء الظاهرية!

قال الشرفي إنَّ أحاديث الآحاد "باعتراَف كلِّ القدماء باستثناء الظاهرية، تفيد الظن ولا تفيد اليقين".<sup>237</sup>

قلت: هذا قول من لم يقرأ ولم يستقرئ؛ لسببين:

أولاً: ذكر ابن حزم نفسه أنَّه لم يفرِّد بهذا المذهب؛ فقد قال: "قال أبو سليمان والحسين بن علي الكرايسسي والхарث بن أسد المحاسبي وغيرهم: إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب العلم والعمل معاً. وبهذا نقول".<sup>238</sup>

ثانياً: القول إنَّ حديث الآحاد إذا احتقَّت به القرائن، يفيد اليقين، هو مذهب عامة "القدماء". قال ابن تيمية: "وخبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وهو قول أكثر أصحاب الأشعري؛ كالإسفرائيني وابن فورك".<sup>239</sup>

\*\*\*

لا شك أنَّ سؤالاً يطرح نفسه الآن (أرضاً)، مصدوماً من عِظَم منكرات هذا الذي نصَّب نفسه ندّاً لأئمة علم الحديث وكبار الحفاظ. يقول هذا السؤال المصدوم الذي تشخب عروقه دمّاً ودمعاً ويثخن وجهه مِرُّ الأنين: إذا كان مقام الرجل من علم الحديث بهذا السوء حتى إنَّه لا يعرف أسماء العلماء ولا أسماء كتبهم، ولا يحسن البحث عن الحديث في مظانه، بل لا يعرف ما هو الحديث الصحيح أصلاً؛ فلماذا إذن تهدرون الوقت في تتبُّع أباطيله وتعقُّب تهويماته البيضة؟! والجواب الذي يُراد منه رفع هذا السؤال المطروح أرضاً: إننا نعيش في الزمن الصعب، وتغييب الوعي، ولذلك نضطر إلى توضيح الواضح، وتفسير المفسَّر، وتبيين البين!

236 أحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.، ص23

237 الشرفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص32

238 ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، 1/119

239 ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 18/41

## طعن الشرفي في الصحابة رضي الله عنهم

من واضحات الملاحظات في كتابات الشرفي أنه كلما ذُكر الصحابة، جمع هذا الكويتب جراميزه ووثب على متن السب والتحقير يطوي به الكلام طيًا؛ فهو سليط اللسان إذا ذكر تلاميذ محمد صلى الله عليه وسلم، وله فيهم أقوال قبيحة منكرة قائمة على الهوى العليل والنقل عن المراجع الساقطة والروايات الواهية، حتى إنه لم يجد حرجًا، وهو "العلمي" (!) "المنهجي" (!)، في أن يحيل إلى أحد كتب "القماش" اليساري، خليل عبد الكريم لبيان حال الصحابة، وهو كتاب "شدو الربابة في بيان حال الصحابة"، ولعله لم يمرّ على تاريخ الإسلام كلام أشد فسادًا مما أورده خليل عبد الكريم المنحرف والذي طالت إذايته عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه "فترة التكوين" حتى اعتبر نبوته مؤامرة من خديجة -رضي الله عنها-.<sup>240</sup>

ولما كان كتاب أبي رية "أضواء على السنة المحمدية" منافسًا (شرسًا) لما كتبه خليل عبد الكريم في الطعن في الصحابة والسنة، لما حشاه فيه من الأباطيل وما دسّه فيه من رقيع السبب، فقد تلقّفه الشرفي بالأحضان، وأوسع له في صفحات كتبه المجال، واستشهد بفراه مرّات ومرّات؛ حتّى غدا عند الشرفي وكأنّه جنيّ الفانوس السحري، يستحضره كلما أحدث ذكرًا للصحابة في كتبه. وقدّمًا قيل: "من خفّيت علينا بدعته، لم تحف علينا ألفته"<sup>241</sup>، وصحبة الشرفي لهُذين الشائنين لخيار الأمة، مغنية للمرء عن البحث عمّا يضره للصحابة وللسنة، فكيف، إذن، وقد أبان الشرفي عن خبيثة قلبه، فلم يتحشرج بما صدره.

إنّ طعون الشرفي في الصحابة ملازمة لحديثه عن حفظ السنة وحجّيتها، وهي ظاهرة في أوجه الحروف، ومتخفية أحيانًا وراء مباني السطور، وكلّها مخبرة عن طعن في تدنّي الصحابة وأمانتهم في حفظ هذا الدين، مع الخطّ من مبلغ فهمهم للرسالة.

وجّه الشرفي سهام التوبيخ والتقريع لأهل السنة لتوقيعهم الصحابة واتخاذهم قنوات ومراجع، طاعنًا في عدالة الصحابة، قائلًا: "من الأكيد أنّ ما أضفي عليهم من صفات الكمال والعصمة لا صلة له بالواقع التاريخي، وقد رسّخته السلطة السياسية لأنّها في حاجة إلى مرجعيّتهم، كما رسّخه علماء الدين للحاجة نفسها. ولا فائدة من ضرب الأمثلة على انغماسهم في الصراعات العنيفة والدموية، وعلى التنافس في تكديس الأموال والالتذاذ بمباهج الدنيا من نساء وجوار وعبيد

240 انظر في كشف أباطيله والرد عليه: إبراهيم عوض، لكن محمد فلا يواكي له، العار! الرسول يهان في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 2001م، وهو متاح على النت.

241 مقولة تنسب إلى الإمام الأوزاعي.

وقصور ولباس وأوان وغيرها، فكتب التاريخ محشوة بالأخبار الدالة على هذه الظواهر وأمثالها. <sup>242</sup>

وقال طاعناً في الصحابة إنهم أثروا وتفحشوا في تنعمهم بسبب الغزوات، في حين كانت الأغلبية من العرب والموالي تعيش في ضيق وضنك، ومثل لهؤلاء "الفاستدين" (١) بعبد الرحمن بن عوف (رضي الله عنه)، والزيبر بن العوام (رضي الله عنه)، وطلحة بن عبيد الله (رضي الله عنه)، ولما شعر بضرورة الإحالة إلى مليء، كتب في الهامش: "إن شهرة أخبارهم تغني عن تفصيل القول فيها. انظرها في المصنفات الخاصة بترجم الصحابة مثل الاستيعاب لابن عبد البر، وأسد الغابة لابن الأثير، والإصابة لابن حجر..." <sup>243</sup>. قلت: هذه المراجع التي أحال إليها تكذب دعواه وتنفي زعمه الخبيث، كيف ومصنفوها من أعلام السنة الذين لم يتدنروا ببدعة الرفض.

وحق لا يظن فيه أعداء الإسلام سوءاً—حاشاه!—، مدّ الشرفي يد الطعن لتزيد في إيمان الصحب خمشاً، وخدشاً، وطعنًا، وبقراً، ناسقاً ما تبقى فيهم من بقية خير، فقال: "ولا يتعلّق الأمر بتكديس الثروات فحسب، بل يتعداه إلى الانزياح عن القيم الإسلامية فيما يخصّ المجال الأخلاقي كذلك." <sup>244</sup> لقد ضيّع الصحب كلّ خير، حتى ما ورثوه ممّا يُحمد من أخلاق الجاهلية! وإذا سنحت الفرصة للتفصيل، فإنّ الشرفي لا يتردّد في إظهار سخيمة صدره نحو أفراد الصحابة؛ فقد قال عن ابن عباس رضي الله عنهما، الذي ملأ بعلمه وفضله بلاد الإسلام في القرن الأول: "وموقفه حين ولّاه عليّ على الكوفة أبعد من أن يكون مشرفاً." <sup>245</sup>

أمّا أبا هريرة رضي الله عنه، راوية الإسلام، فقد ناله النصيب الأوفر من السب؛ فقد قال فيه الشرفي إنّ سلوكه قد اتّسم بانتهازية "لم تخف على معاصريه ولكن غيّب الخطاب السيّ السائد لأنها كفيّلة كذلك بزعة بنائه." <sup>246</sup> وهو تنقّص لصحابي جليل سخّره المولى عزّ وجل لحفظ دين هذه الأمة، فقد كان، رضي الله عنه، يفرّغ نفسه لحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم، ثم يبلغه الأمة، وهو أيضًا تنقّص للأمة السنيّة باتهامها بالبلادة أو التآمر بتغييب حقيقة أهم رواية الحديث النبوي!

هي تهمة ممن يقرّ عن الوصف لمن جاوز فضله الوصف... ولعلّي أتعرّى بقول الشاعر:

ومما يقتل الشعراء غمّا      عداوة من يقل عن الهجاء

ما هو الفارق بين فحاجة هذه الدعوى ووقاحتها، وقول الشيعة إنّ الصحابة قد غيّروا الدين وبدّلوه؟ والله، لست أرى بينهما فارقاً، ولا ينكر ذلك إلا مائق لا يدري ما الكلام!

242 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 99

243 المصدر السابق، ص 113

244 المصدر السابق، ص 113-114

245 المصدر السابق، ص 126

246 الشرفي، لبنات 2، ص 66



الشيعة قالوا إِنَّ الصحابة بَلَّوْا الدين نكايه في علي رضي الله عنه وذريته، وإرضاءً لأهوائهم، وإشباعاً لنهماتهم، والشرقي يقول إِنَّ الصحابة قد غَيَّرُوا الدين إرضاءً لأهوائهم، وترقيعاً لعجزهم. هي خيانة مقصودة ومرصودة على كل حال، حَرَّكَتْهَا دواعي فساد الأنفس وخوائها من الإيمان، ومآلها تبديل الدين ونسبته إلى ربِّ العالمين! فاعجب لعالمانية مترفضة، أو رافضية متعلمة! ربَّنَا عز وجل يقول: ﴿كَيْتُمُ خَيْرٌ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُمْ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: 110]. والشرقي ينفي عن أمة الصحابة نهيها عن المنكر ويصمها بالإيغال فيه بتحريف الرسالة وتبديل الديانة، فهل بعد هذا المنكر منكر؟!

ربَّنَا عز وجل يقول: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: 74].

والشرقي يسلب الصحابة مزية الإيمان، ويرميهم بمنقصة النفاق. ربَّنَا عز وجل يقول: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَتَاكَ بِنَبْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: 62].

والشرقي يقول: إِنَّ الذين أيدوا الرسول صَلَّى الله عليه وسلَّم في حياته لتبقى الرسالة حيّة، سارية بين الناس بالخير، هم الذين دَخَرُوا الرسالة وعطلوها بعد موته صَلَّى الله عليه وسلَّم! ربَّنَا عز وجل يقول: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصَرُّونَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قُلُوبِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا آوَوْا وَوُفِّرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنًا فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: 8-10]. والشرقي قد ملئ قلبه من الصحابة غيظًا وصديداً.

ربَّنَا عز وجل يقول: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَيْهِ وَفَضَّلَهُمْ لِمَ نَنْسَهُمْ سَوْءًا وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَهُ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ [آل عمران: 172-174]. والشرقي يقول: إِنَّ الصحابة يغدون ويروحون في غضب الله!

ربَّنَا عز وجل يقول: ﴿وَاعْلَمُوا أَنِّي فِيكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانُ وَرَبَّنَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَهِ الْإِيكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: 7]. والشرقي يقول: لقد حَبَّبَ إلى الصحابة الضلال والفسوق والعصيان.

ربَّنَا عز وجل يقول: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصَرُّونَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: 8].

والشرفي يقول: إنهم ما نصبروا نبي الإسلام وإنما خذلوا رسالته وشوهوها.  
 ربنا عز وجل يقول: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ الْحَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الفتح: 26].  
 والشرفي يقول: بل أشربت قلوب الصحابة معاني الفتنة.

إنهم القوم الذين حازوا فضلاً لم ينله غيرهم. قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: 100]. قال ابن تيمية: "فرضي عن السابقين من غير اشتراط إحسان، ولم يرضَ عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان." 247

إنَّ السبَّ الرخيص الذي فاه به الشرفي لخير البشر بعد النبيين، لمستوجب أن تنزل اللعنة بصاحبه إن لم يُعقبه بتوبة وأوبة؛ قال صلى الله عليه وسلم: "لا تسبوا أصحابي! لعن الله من سب أصحابي!" 248

وروى الشيخان عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تسبوا أصحابي! فوالذي نفسي بيده لو أن أحداكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه." 249  
 والإنسان قد يستغني بواقع الحال عن شهادة القرآن وتركبة النبي الأمين، فإن إخلاص الصحابة لهذا الدين ويذلهم له أعمارهم وأرواحهم حجة ظاهرة لمن لا يذعن لغير شهادة الواقع المادي. قال الخطيب البغدادي: "على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يمجّون من بعدهم أئمة الآبدن، هذا مذهب كافة العلماء، ومن يعتد بقوله من الفقهاء." 250

إنَّ القدح في الصحابة لا يؤول إلا إلى ردِّ الدين وهدمه، وهو منبئ عن منزلة الدين كلّ في قلب مجترحه. والله درّ أبي نعيم، فقد قال صدقاً: "لا ييسط لسانه فيهم إلا من سوء طويته في النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته والإسلام والمسلمين." 251

لم يكتف الشرفي بالنيل من عرض الأصحاب عليهم الرضوان، وإنما مدّ لنفسه حبل الغي وزاد في إسرافه في البغي، بل قل: أخرج ما يريده مما وطأ له بسب الصحابة، بقوله إنَّ ظاهرة الدعوة إلى

247 ابن تيمية، الصارم المسلول، تحقيق: محمد الحلواني ومحمد شودري، الدمام: رمادي للنشر، 1417هـ-1997م، 1067/3  
 248 قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح غير علي بن سهل وهو ثقة (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، 21/10)  
 249 رواه البخاري/ كتاب فضائل الصحابة/ قول النبي صلى الله عليه وسلم: لو كنت متخذاً خليلاً، (ح/3673)؛ رواه مسلم/ كتاب فضائل الصحابة/ باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، (ح/6652).  
 250 الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص49  
 251 أبو نعيم الأصبهاني، الإمامة والرد على الرافضة، تحقيق: علي الفقيهي، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1407هـ-1987م، ص376

لزوم غرز السلف واتخاذهم قدوة، إنما تعود إلى "حاجة الدين -أي دين- إلى التفاف أتباعه حول نمط واحد من السلوك ومن العقائد في آن. ولا يتسنى هذا التوحيد للآراء والممارسات إلا بإقصاء مجمل التأويلات التي من شأن الرسالة النبوية أن تكون مستعدة لقبولها، وبالاحتفاظ بتأويل واحد هو التأويل الذي دعمته السلطة السياسية حتى أصبح رسميًا وكانت الظروف التاريخية مواتية لانتشاره".<sup>252</sup> فهي إذن مجرد ظاهرة بشرية تاريخية، وليست إيمانًا بخيرية الصحابة، تلاميذ الرسول صلى الله عليهم وسلم، الذين زكاهم القرآن وحمدت السنة خصالهم!

وتصل فورة السكر -عند الشرقي- من على الكرسي الذي صنعه له المخلوع في زمن تكميم أفواه أنصار الصحابة، إلى القول إن فهم الدين على فهم أبي بكر وعمر وبقية الصحابة الذين زكاهم الوحي هو اتباع للنصارى الكاثوليك حذو القذة بالقذة؛ إذ إن قادة الكاثوليك قد ألزموا قومهم بفهم آباء الكنيسة لرسالة المسيح والنصوص المقدسة، كما يلزم السنيون الأمة بفهم دينها على فهم الصحابة!

ونحن نسأل: ما علاقة التزام أهل السنة بفهم من زكاهم الوحي ورباهم النبي صلى الله عليه وسلم على عينيه، بإلزام رؤوس النصارى الكاثوليك طائفتهم بفهم دينها على فهم آباء الكنيسة الذين لم يركبهم أي كتاب لهم، ولا هم رأوا المسيح، بل جلّهم عاش بعد المسيح بقرون قد تبلغ السبعة أو حتى أكثر،<sup>253</sup> وهم قوم تربوا على فلسفة اليونان<sup>254</sup> لا على تعاليم الوحي الإلهي؟! إنما شهوة الكلام بلا دراية، والتعاليم بلا فقه، وقذف الصالحين بلا وازع. والهدف من كل ذلك هدم المرجع الثاني لهذه الأمة حتى يخلو له الجو؛ فيبيض بمدوء وثقة "بيضة الديك"!

252 الشرق، لبنات 1، ص 41

*The Catholic Encyclopedia*, New York: Robert Appleton, 1909, 6/1 253

254 أثر الفلسفة اليونانية في الأدبيات الآبائيات جلي منذ العصر الأول للآباء؛ فهو واضح في كتابات جستين (الشهيد)، وأرجن، وكلمنت السكندري، وترتليان ...

Frederick Copleston, *History of Philosophy*, Volume 2: Medieval Philosophy, London: Continuum, 2003, pp.13-39

2

## أضاليل الشرفي حول السنة

الشرفي، شأنه شأن عامة عالمانني تونس الطاعنين في السنة، مزجي البضاعة في الحديث، غريب عن هذا الفن غريبته عن علوم الذرة والمجرة، غير أنه سليط الدعوى وكثير التنفخ بما لم يوت من العلم. ورغم أن بحثه الذي سأل على فيه هذا المقام يقع في أقل من سبع صفحات إلا أنه أتى فيه بالمناكير، والبواقي، وصفت فيه من الأباطيل ما كان يستغرق المستشرقين أثقالاً من الأوراق، وسيلاً من تقارير المؤتمرات. ولكن قبل أن ندلف إلى ساحة المحاكمة، يحق للعاقل أن يسأل، وقد علم فقر الشرفي المدقع في علوم الحديث، عن المصدر الذي يمدّه بدعاويه الطاعنة في تركة رسول الله صلى الله عليه وسلم للأمة.

**ومن يجعل الغربان له دليلاً..**

من أجل حكم العرب، قول شاعرهم:

ومن يجعل الغربان له دليلاً      تمر به على جيف الكلاب

وقال آخر:

أعمى يقود بصيراً لا أبا لأبيكمو      قد ضلّ من كانت العميان تهديه

ليس للبيت الثاني تعلّق بحدیثنا لأنّه يتحدّث عن "بصير" مقود، وهو سياق بعيد عمّا نحن بصده. أعود إلى "الغراب" و"الكلاب"، أقصد البيت الأوّل؛ فأقول إنّ "نبيّ الحداثة" في تونس قد وضع نفسه في مقام التجديد في الدين كلّّه؛ في العقيدة، وأصول الفقه، والفقه، والتفسير، والسيرة، والسير، والحديث، غير أنّه من المعلوم أنّه خريج كليّة الآداب، وأطروحته في الدكتوراه في موضوع ردود المسلمين على النصارى حتى القرن الرابع هجريّاً!

من أين إذن لهذا "المنبأ"، هذه العلوم الواسعة التي لا يبرع فيها إلاّ الآحاد من أفذاذ العلماء في كل عصر، ولعلّ بعض العصور تخلّوا من المحقّقين فيها جميعاً!

ربما هو سؤال لا يجوز طرحه حول مُنبأ وأتباع أسلم لهم المقبور والمخلوع اللحام في الجامعات التونسية ليعيشوا فيها ويتقاسموها غنيمة باردة بلا مكس ولا إرجاء، ولينعم فيها كلّ "خفيف" و"رقطاء" بالألقاب والأوسمة. لقد نصّب القوم أستاذهم، أو قل نبيّهم، على رأس مملكة الفهم، وتوجّه بتاج الوقار. فلا يُسأل عن شيء وهم يُسألون!

ربّما يدفعني ولعي بتحسس الأخبار وحلّ الأحاجي وفك الألغاز أن أسأل عن هذا العلم الموسوعي، بل لأنتزل في الطلب، وأسأل فقط عن مصدر علمه الفاضل بعلم السنة، فإنّها علوم ضنينة على طالبيها بالفضل.

الجواب الذي سيأتيك، ظاهرٌ، واضحٌ، تنطق به كتب الشرفي ومقالاته بلا تردد ولا توجُّل: إنَّه "الغراب"!

لقد تبعت مواقف الشرفي من السنَّة؛ فوجدتها كلها-تقريبًا-منهوبة من كتابي محمود أبي رية "أضواء على السنَّة المحمدية" و"شيخ المضيرة". انتهبها منهما انتهابًا، بعجرها وبجرها. ولم أر له مع ذلك حديثًا يُستشف منه الاطلاع على المصادر الحديثية الأصلية، أو قراءة الكتابات المعاصرة الجادة عن السنَّة، باستثناء كتاب واحد لصبحي الصالح، وهو كتاب "علوم الحديث ومصطلحه"، أصرَّ أن يحقره لأنه لم يسلك سبيل تجديد التراث، دون أن يفصِّل مواضع اعتراضه،<sup>255</sup> بما يوحي أنَّه نظر فيه نظرة عابرة، علمًا أنَّه قد ساقه في مراجع أطروحته التي ناقشها منذ أكثر من ثلاثين سنة! ورغم أنَّ الشرفي ضنين بالمدح على غير نفسه، إلَّا أنَّه كال لأبي رية الثناء العظيم، وأحال إلى كتابيه "أضواء على السنَّة المحمدية" و"شيخ المضيرة" مرات كثيرة، بما لم يفعله مع كتاب آخر - باستثناء كتاب برجر، الذي مللناه؛ لكثرة سَوِّقه من غير ضرورة ولا حاجة-، من ذلك قوله: "هذا التطبيق قام به جزئيا الشيخ محمود أبو رية في كتابه "أضواء على السنَّة المحمدية أو دفاع عن الحديث". وقد كان المؤلف واعيًا بأن مواضع كتابه هذا الضخم (ص 422 في طبعته الثالثة) مواضيع "خطيرة لم يسبق أن حملها كتاب من قبل". والرجل مؤهل فعلا، بحكم ثقافته الواسعة، لجمع المادة الغزيرة التي احتوى عليها مؤلَّفه وإعمال الرأي فيها بالتمحيص والمقابلة، ولكنه لم يكن العالم المحقق فحسب بل أراد لبحثه أن يقوم على "المنهج العلمي الحديث"<sup>256</sup> ولعلَّكَ تلاحظ أن الشرفي تنتابه خشية، ويغشاه خشوع ورقَّة، إذا كتب اسمه "مُنْبَّه"؛ فهو عنده المرجع، والحجَّة المحقِّق!

وبعد أن أفاض الشرفي في التعريف بمباحث كتاب أبي رية، قال: "إنَّ الانطباع الغالب الذي يخرج به قارئ كتاب "أضواء على السنَّة المحمدية" أنه لا سبيل البتة إلى الثقة في صحة الأحاديث النبوية التي وصلتنا نظرًا إلى الظروف الحافة بروايتها ثم بتدوينها، رغم الجهود التي بذلها أهل الحديث في الجرح والتعديل في الأسانيد، وأنه لا يصح بالتالي اعتمادها في المجال التعبدى الصرف".<sup>257</sup>

وقال في الطعن في عدالة الصحابة: "تثير عدالة الصحابة بلا استثناء قضية شائكة تجرُّ الشيخ محمود أبو رية بالخصوص على إثارتها وبيان تهافتها، انظر: أضواء على السنَّة المحمدية"<sup>258</sup> ولما حاور مراد هوفمان، ضمن سلسلة دار الفكر "حوارات القرن الجديد"، كتب فقرة واحدة يتيمة في حجية السنَّة، أخبرنا فيها أن الحديث قد كُتِب "في زمن متأخِّر يستحيل فيه الجزم في شأن

255 انظر الشرفي، الإسلام والحداثة، ص 106-107

256 المصدر السابق، ص 100

257 المصدر السابق، ص 103-104

258 الشرفي، لبنات 1، ص 181

طرق الرواية وعدالة الرواة". وأحال مباشرة في الهامش إلى قرّة عينه وتوأم روحه، أبي رية؛ إذ هو — عنده — حجّة الله على الخلق!<sup>259</sup>

أبو رية (1889-1970م) كاتب مصري، لم يكمل تعليمه الأزهري، وأخفق في الحصول على الثانوية الأزهرية (!)، وهو رجل لم يدرس علم الحديث، وإنّما هو جمّاع رقع، لعب به هواه، وربّما هوى غيره، فجمع شبهات الشيعة حول السنة النبويّة في كتاب سمّاه "أضواء على السنّة المحمدية"، وخلطها بقليل من دعاوى المستشرقين، ثم رصّها رصّاً في كتابه الذي احتفى به شيعة العالمين العربي والفارسي كل احتفاء.

لم تعد الساحة العربية في منتصف القرن الماضي توقّفاً في الطعن في السنّة بالصورة الواردة في كتاب أبي رية، مما أثار ضجّة كبيرة، واضطر عدداً من أهل العلم للرد على دعاويه، فألّفوا كتباً، شاع أمرها، وذاع خبرها، وطبعت مرات كثيرة، منها كتاب "السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي" لمصطفى السباعي، وهو أشهرها، وكتاب المحدث المحقّق عبد الرحمن المعلمي "الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة"، وكتاب محمد عبد الرزاق حمزة "ظلمات أبي رية"، كما ردّ كثير من أهل العلم على الكتاب الآخر لأبي رية الذي ذكره الشرفي مراراً: "شيخ المضيرة" في الطعن في رواية الإسلام أبي هريرة رضي الله عنه، ومنهم د. محمد عجاج الخطيب، ومحمد أحمد الراشد، وعبد الستار الشيخ... لكنّ الشرفي لا يزال متشبّهاً بأهداب صاحبه على مدى أكثر من ثلاثة عقود، لا يتزحّج عن الإحالة إلى نفس المرجع دون أن يبدو من كلامه أنّه قرأ الردود التي أتت على ادعاءات صاحبه من الأساس، وكشفت جهله وتدليسه!

ومن دلائل غربة الشرفي عن علم الحديث انبهاره بعدد مراجع كتاب "مُنْبَيّه" (عددّها 230 عنوان)، رغم أنّها في حقيقة الحال تضم كتباً كثيرة لا صلة لها بعلم الحديث<sup>260</sup>، والأعم الأغلب منها كتب في الأدب العربي (!)، ولا صلة لها البتة بموضوع كتابه، وليس في مراجعه ما يدل على التبحر في الحديث، كما أنّ فيها عدداً من كتب الرافضة، ككتاب "أبو هريرة" لعبد الحسين (!) شرف الدين الذي انتهيه أبو رية في كتابه "شيخ المضيرة". والكتب الحديثية فيه أقل من خمسين كتاباً، وجلّها عامة. إنّ مراجعه أشبه بمراجع طلبة الجامعات الكسالى عندنا في رسائلهم الجامعية حيث يحشون ثبّت المراجع حشواً لإيهام المناقشين بأنهم نظروا وبحشوا، رغم أن عناوينها منبئة بكسلهم وعجزهم. ولعل من قرائن تكثّر أبي رية بالمراجع دون أن تكون أصلاً للكتاب ما ظهر لي من أخطاء في أسماء الكتب، ككتاب "مقاتل الطالبين" للأصبهاني، كذا قال! والصواب "مقاتل الطالبين" (من آل البيت) للأصفهاني، و"تفسير القاضي العربي"، والصواب ابن العربي<sup>261</sup>،

259 مراد هوفمان وعبد المجيد الشرقي، مستقبل الإسلام في الغرب والشرق، ص62

260 دار المعارف، الطبعة السادسة

261 لا يمكن أن يكون الأمر مجرد طريقة خاصة للإحالة إلى ابن العربي؛ لأنّ ثبّت المراجع نفسه قد أحال كتاب "العواصم" إلى "ابن العربي".

وكتاب "تاريخ أبي الفدا لابن كثير"، في حين أن أبا الفدا (توفي 732هـ) هو غير ابن كثير (توفي 774هـ) المكنى بأبي الفداء، ولكل منهما كتاب في التاريخ غير الآخر؛ فلأول كتاب "المختصر في أخبار البشر" ويسمى اختصاراً "تاريخ أبي الفدا"، وللثاني كتاب "البداية والنهاية"، فالخلط هنا ليس عن زلة قلم وإنما خلط عن جهل وتدليس، بل العنوان مضحك؛ إذ كيف يكتب تاريخ أبي الفدا غير أبي الفدا؟! ومن قبائحه في ثبت المراجع المنفوخ فيه أنه أورد اسم كتاب "اختصار علوم الحديث" لابن كثير، وبعد ثلاث صفحات في نفس الثبت أورد اسم "كتاب الباعث الحثيث لابن كثير"، وهما كتاب واحد لابن كثير، والثاني هو الاسم الذي نشره به الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة (1353هـ)، ثم أحمد شاكر مع شرحه، ومن العجب هنا أن أبا رية لم يرتب مراجعه ألفبائياً وإنما موضوعياً، ومع ذلك ذكر نفس الكتاب باسمين مختلفين على مسافة واسعة! والعجب من تنفخ أبي رية أنه قال بعد أن سرد مراجعه، إن هناك مراجع أخرى كثيرة لم يشأ ذكرها خشية الإطالة، رغم أن عامة المراجع التي ذكرها لا علاقة لها بمادة الكتاب أصلاً، وأعجب من ذلك أن ينهر الشرفي بهذا التنفخ!

والرجل معطوب الأمانة بلا مراء؛ فهو ينسب أحد الاعتراضات إلى ابن قتيبة -خطيب أهل السنة- على أنه إنكار من ابن قتيبة على أبي هريرة، والصواب الظاهر في كتاب ابن قتيبة "تأويل مختلف الحديث" أن ابن قتيبة قد أورد الاعتراض للرد عليه لا لإقراره! <sup>262</sup> فالرجل إذن -صاحب المراجع الوفرة المذهلة- ينقل عما لم يقرأه!!

إن أبا رية جاهل حتى بأبسط الاصطلاحات الحديثية، فهو يحدثنا عن "رواية الذهبي" و"رواية ابن كثير"، رغم أنه لا الذهبي ولا ابن كثير يرويان الأحاديث؛ لأن الرواية لا تكون إلا بالإسناد من الناقل إلى صاحب المتن، وإنما الذهبي وابن كثير يذكران الروايات التي رواها أصحاب الكتب المسندة كالكتب الستة والسير المسندة وغيرها، <sup>263</sup> فكيف يقع في هذا الخطل من تمسّس بفن الحديث؟!

بل يبلغ الأمر أعلى مستوياته الهزلية عندما نكتشف أن أبا رية يخطئ في تعريف أبسط المصطلحات الحديثية، ولو أنه سكت لكان خيراً له من التعالم الفاضح؛ فقد كتب في هامش الصفحة (44): الرواية المرسلة للحديث هي التي لم يُذكر فيها اسم الذي رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم (!!)، وهو خطأ لا يقع فيه أطفال الكتاتيب في تونس -في الحقبة قبل -البورقيسية-؛ لأنهم كانوا يحفظون منظومة "قصب السكر" والتي فيها في بيان أنواع الأحاديث المنقطعة الإسناد:

فَالسَّقَطُ إِن كَانَ مِنَ الْمَبَادِي	مِنَ الَّذِي صَنَّفَ بِالإِسْنَادِ
فَأَنَّهُمْ يَدْعُونَهُ مُعَلَّقًا	أَوْ كَانَ مِنْ آخِرِهِ نَلَتْ التَّقْيُّ
وَكَانَ بَعْدَ التَّابِعِي فَيُدْعَى	بِالْمُرْسَلِ الْمَعْرُوفِ ...

262 أبو رية، أضواء على السنة، ص 177  
263 انظر مثلاً قوله: "كما رواه ابن سعد والبخاري وابن كثير"!



فالحديث المرسل هو الذي يرفعه التابعي إلى الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم دون واسطة، ونحن لا ندري آساقط من الإسناد هو صحابي فقط أم تابعي آخر وصحابي؟<sup>264</sup> كما أنّ الحديث المرسل يرفع فيه التابعي الحديث إلى النبي صَلَّى الله عليه وسلّم لا كما ادّعى أبو رية!

ورغم أنّ أبا رية قد طعن في الأحاديث الصحيحة، بل والمتواترة باعترافه، إلّا أنّه لم يجد حرجاً في الاستدلال برواية في "مراسيل ابن أبي مليكة"،<sup>265</sup> رغم أنّه معلوم أنّ الحديث المرسل هو من الأحاديث الضعيفة<sup>266</sup> لأنّه من رواية التابعي عن الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم مباشرة دون واسطة؛ فالسند منقطع! وليته إذ فعل ذاك سكت، وإّما أضاف في الهامش عندما عاد إلى الإحالة إلى نفس الأثر والمصدر، أنّ ابن أبي مليكة ثقة، ومصدر أبا رية كتاب التشريع الإسلامي للشيخ محمد الخطري!<sup>267</sup> وهذان خطأان لا يمكن البتة أن يتلبّس بهما من يعرف أجدديات علم الحديث ويتصدّى للأئمة بالنقد؛ لأنّ كون الراوي ثقة لا يدفع عن الرواية المرسلة ضعفها؛ إذ إنّ آفة هذه الرواية الانقطاع في السند لا ضعف الراوي، ثمّ إنّّه لم يُعهد عن أحد من أهل العلم أن يحيل إلى كتاب معاصر في موضوع عام هو تاريخ التشريع الإسلامي، لتوثيق رجل خبره مبثوث في "كتب الرجال" المرجعية، وهو عالم مشهور من التابعين، قد أفاض العلماء في بيان حاله! ألم أقل لك: باقتان سوداوتان!

وأبو رية صاحب وُلّه بادّعاء الإحاطة بالعلوم، حتى ما فارق منها العلوم الشرعية؛ فهو مثلاً يطعن في ما أخبر به عبد الله بن عمرو بن العاص من البشارة بالرسول صلى الله عليه وسلم في التوراة، والرواية عنه في صحيح البخاري، فزعم أنّ ما قاله عبد الله رضي الله عنه لا أصل له في التوراة، وإّما هو من احتيال كعب الأخبار على هذا الصحابي، رغم أنّ أبا رية لا يعرف من كتب أهل الكتاب شيئاً، وإّما هو هوى السب! علماً أنّ ما ذكره هذا الصحابي موجود في سفر إشعياء 42: 1-17، وأعجب منه أنّ إنجيل متى -أحد الكتب المقدسة للنصارى، في الفصل الثاني عشر، من العدد (المقطع) 17 إلى 22، يورد هذا النص على أنّه بشارة بالمسيح ابن مريم.

لقد تكرّر ذكر كتاب أبي رية في عامة كتب الشرفي على مدى أربعة قرون، مقررناً دائماً بالإعجاب والثناء، بل والانبهار، حتى وهبه لقب "شيخ"<sup>268</sup> على غير عادة الشرفي في وصف من يكابدون العلم الشرعي، رغم أنّ أبا رية ليس شيخاً، فليس يُعرف بدراسة نظامية ولا بثني الركب عند المشايخ، وإّما هي نخبات من كتب الشيعة، وهي شبه مكررة، لا يعرف فيها لأبي رية سبق ولا "فضل".

264 علماً أنّ مراسيل الصحابة مقبولة إجماعاً.

265 أبو رية، أضواء على السنة، ص19

266 قال الإمام مسلم، في مقدّمة صحيحه: "المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بمُتَّحَة". (النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، 1347هـ-1929م، 1/132)

267 أبو رية، أضواء على السنة، ص26

268 انظر الشرفي، لبنات 1، ص181

ومن طرائف أبي رية أيضاً أنه يطعن في جميع علماء الحديث، وهم الذين بلغوا في العلم -أو بلغة العصر: التخصص- ما بلغوا، لكنّه يقول في المقابل عن الشيخ رشيد رضا: "والسيد رشيد إذا أشار إلى خبر في مثل ذلك أو استشهد بحديث فَنَقَّ بأنه صحيح لا ريب فيه لأنه كان من صيرافة الحديث." <sup>269</sup> وقد نقل الشرفي تركية أبي رية لرشيد رضا أنه "شيخ محدثي أهل السنة في عصرنا، بحيث يعلم من أمر الأحاديث التي حملتها الكتب المشهورة لدى الجمهور ويدرك ما اعترأها من فعل الرواة وغير ذلك ... ما لم يعلم مثله سواه"، مقراً لها! <sup>270</sup>، وزاد في كتابه "تحديث الفكر الإسلامي": "وهو محدث يعرف ميدان الحديث بدقّة." <sup>271</sup> علماً أنّ رشيد رضا ليس محدثاً ابتداءً، وليس الحديث من صنعته، فلا هو درسه دراسة متخصصة كما هو شأن علماء الحديث المعاصرين له، ولا هو كتب فيه كتاباً واحداً، رغم أنّ له كتباً في الفقه العقيدة والتفسير والدفاع عن الإسلام؛ فكيف إذن أصبح إمام الأئمة والصيرفي الذي لا يخفى عليه أمر النقود المزيفة؟! الجواب هو أنّ ردّه بعض الأحاديث الصحيحة وافق هوى من أبي رية!

بل خذ هذه من رشيد رضا: "أكثر الأحاديث الآحادية المتفق على صحتها لذاتها كأكثر الأحاديث المسندة في صحيح البخاري ومسلم -جديرة بأن يجزم بها جزمًا لا تردد فيه ولا اضطراب، وتعد أخبارها مفيدة لليقين بالمعنى اللغوي الذي تقدم، ولا شك في أن أهل العلم بهذا الشأن قلما يشكّون في صحة حديث، فكيف يمكن لمسلم يجزم بأن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر بكذا ولا يؤمن بصدقه فيه؟ أليس هذا من قبيل الجمع بين الكفر والإيمان وليعلم إنني أعني بالمتفق عليه هنا ما لم ينتقد أحد من أئمة العلم متنه ولا سنده فيخرج من ذلك ما انتقده مثل الدارقطني وما انتقده أئمة الفقهاء وغيرهم، ومن غير الأكثر ما تظهر فيه علة في متنه خفيت على المتقدمين أو لم تنقل عنهم وذلك نادر، وقد عدّ بعضهم هذه الأحاديث المتفق على صحتها مفيدة للعلم اليقيني الاصطلاحي إذا تعددت طرقها." <sup>272</sup> فهو يصرح أنّ الأحاديث التي اتفق العلماء على تصحيحها، لا يعترض هو إلّا على النادر منها. ولا أظنّ أنّ كلمة "نادر" مبهمة تحتاج إلى تفسير. فهل حكم رشيد رضا هنا -عند الشرفي وشيخه- حجة أم لا؟!

إنّ أبا رية شيعي بلا ريب ولا مراء، محترق في تشيعة، لا يماري في ذلك من قارن شبهاته بما جاء في كتب الشيعة، بل إنّه كثيرًا ما يحيل مباشرة، ودون حياء، إلى مراجع شيعية في نقل روايات تطعن في الصحابة، أو في تقرير معنى متصل بذلك، دون تشغيب عليه أو إنكار، على خلاف صنيعه مع أقوال علماء السنة، وهذه حقيقة تثبت أنّ الرجل ليس شكّاكًا في نقل الأقدمين

269 أبو رية، أضواء على السنة، ص22

270 الشرفي، الإسلام والحداثة، ص95

271 الشرفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص32

272 فتاوى الإمام محمد رشيد رضا، تحقيق: صلاح الدين المنجد ويوسف ق. خوري، بيروت: دار العمرة، 1426هـ-2005م،

1331/4

لِلرَوَايَاتِ؛ إِذْنٌ لِأَجْرَى خَاطِرِ الشَّكِّ عَلَى الْجَمِيعِ، خَاصَّةً أَنَّ الشَّيْعَةَ لَيْسَتْ لَهُمْ عَنَایَةٌ بِمَنْ وَلَا إِسْنَادَ. بَلْ حَتَّى تَكَرَّرَ الْمُسْتَمَرُّ السَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذِكْرِ الْآلِ،<sup>273</sup> -عَلَى جَوَازِهِ- لَيْسَ عَفْوَاً مِنَ الْأَمْرِ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا الرَّجُلُ شِيعِيًّا، فَلِمَ لَمْ يَتَرْضَ عَلَى الصَّحَابَةِ الْبَيْتَ، إِلَّا عَلِيًّا فَخَصَّهُ بِالسَّلَامِ، لَا مَجْرَدَ التَّرْضَى! <sup>274</sup> وَهُوَ الَّذِي حَطَّ مِنْ قَدْرِ الصَّحَابَةِ وَرَمَاهُمْ بِكُلِّ نَقِیْصَةٍ وَعَدَّاهُمْ مِنَ الْغَشْشَةِ لِذَیْنِ اللَّهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ مَعَ ذَلِكَ: "إِنَّ حُبَّ آلِ الْبَيْتِ وَالتَّشِیْعَ لَهُمْ لِفَرْضٍ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُؤْمِنٍ بِرِسَالَةِ مُحَمَّدٍ".<sup>275</sup>

إِنَّ أَبَا رِيَّةَ رَغِمَ حَرْصُهُ عَلَى إِخْفَاءِ تَشِیْعِهِ لَمْ يَسْتَطِعْ كِبْتَ مَوَالِيهِ هَذِهِ الطَّائِفَةَ، مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا نَقَلَ فَتَوَى رَشِيخَ رِضَا فِي حَدِيثِ الْأَبْدَالِ، وَتَوَهَّنَ لَهُ وَنَسَبَهُ وَضَعَهُ إِلَى الْمُتَصَوِّفَةِ وَالشَّيْعَةِ، لَمْ يَمْلِكْ أَنْ يَذَرَ الْكَلَامَ يَمُرُّ دُونَ اسْتِدْرَاكِ؛ فَكُتِبَ فِي الْهَامِشِ إِنَّ عُلَمَاءَ الشَّيْعَةِ يَنْفَوْنَ "نَفِيًّا بَاطِلًا أَنْ يَكُونُوا قَدْ اشْتَرَكُوا فِي وَضْعِ أَحَادِيثِ الْأَبْدَالِ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُمْ أَبْدَالٌ حَتَّى يَضَعُوا لَهُمْ أَحَادِيثَ وَلَا يَعْتَرِفُونَ بِهِمْ".<sup>276</sup> فَهُوَ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَنَافِعَةِ عَنِ الشَّيْعَةِ، وَإِنَّمَا يَفِیضُ عَلَى "أَهْلِهِ" مَنَحَةَ الْحُجَّةِ وَبَيَانَ الدَّلِيلِ! إِنَّ مَا كَتَبَهُ أَبُو رِيَّةَ يَحْمِلُ جَمِيعَ خَصَائِصِ الْكُتُبِ الشَّيْعِيَّةِ، وَهِيَ كَمَا ثَبَتَ لِي بِاسْتِقْرَاءِ كُتُبِ الْقَوْمِ فِي سَجَاهُمْ مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ:

✓ التَّركِيزُ عَلَى الطَّعْنِ فِي الصَّحِيحِينَ دُونَ بَاقِي الْكُتُبِ.

✓ التَّركِيزُ عَلَى الْبُخَارِيِّ أَكْثَرَ مِنْ مُسْلِمٍ.

✓ الطَّعْنُ فِي الصَّحَابَةِ، خَاصَّةً مِنْ يَعْتَبِرُهُمُ الشَّيْعَةُ رُؤُوسَ الْمَخَالِفِينَ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبِالذَّاتِ مُعَاوِيَةَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

✓ الثَّنَاءُ عَلَى عَلِيٍّ وَالحُسَيْنِ خَاصَّةً.

✓ الثَّنَاءُ الضَّمْنِي عَلَى الصَّحَابَةِ الَّذِينَ لَمْ يَتَهَمَهُمُ الشَّيْعَةُ بِالْكَفْرِ (عَدَدُهُمْ لَا يَكَادُ يَتَجَاوَزُ أَصَابِعَ الْيَدِ الْوَاحِدَةِ، وَأَهْمُهُمْ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

✓ تَبَرُّتُ الشَّيْعَةِ مِمَّا يَنْسَبُ إِلَيْهِمْ مِنْ دَعَاوَى.

✓ الْإِيهَامُ أَنَّ الْأَقْوَالَ الشَّاذَّةَ عِنْدَ بَعْضِ السُّنَّةِ هِيَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

✓ الْإِكْثَارُ مِنَ الْمَرَاجِعِ عِنْدَ تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ، رَغْمَ أَنَّ هَذِهِ الْكَثْرَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ مِنْ خَرَجٍ الْحَدِيثِ قَدْ ضَعُفَهُ.

✓ عَدَمُ التَّنْبِيهِ عَلَى الزِّيَادَاتِ الضَّعِيفَةِ، بِمَا يُوْهَمُ أَنَّ الرَّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ فِي الصَّحِيحِينَ مِثْلًا تَضُمُّ الزِّيَادَةَ الْمُنْكَرَةَ فِي الْكُتُبِ الْآخَرَى.

<sup>273</sup> فِي كِتَابِهِ: "شَيْخُ الْمَضِرَّةِ".

<sup>274</sup> فِي كِتَابِهِ: "شَيْخُ الْمَضِرَّةِ".

<sup>275</sup> أَبُو رِيَّةَ، شَيْخُ الْمَضِرَّةِ، ص 336

<sup>276</sup> أَبُو رِيَّةَ، أَضْوَاءُ عَلَى السُّنَّةِ، ص 104

✓الإسراف في إظهار الاطلاع على الكتب ومعرفة المصطلحات، وفي نفس الآن ارتكاب أخطاء فاحشة لا يقع فيها مبتدئ في علم الحديث.  
✓نسبة الاعتراضات إلى علماء أهل السنة، رغم أنّ هؤلاء العلماء قد أوردوها للرد عليها.

✓نقل نفس شبهات الشيعة، بنفس الترتيب والتوثيق...

ولعل الأمر ما احتمل التقية في صورتها القصوى، ولذلك أثبت أبو ريّة مقدمة الشيعي صدر الدين شرف الدين، في صدر كتابه "شيخ المضيرة". والمقدّم هو ابن عبد الحسين (١) شرف الدين صاحب أحد أشهر الكتب الشيعية الطاعنة في أبي هريرة. ولا تستغرب أن تجد إضافة إلى ذلك وصف أبي ريّة لهذا الكاتب الشيعي بأنّه "العالم الكبير الأستاذ"،<sup>277</sup> فإنّ التشيع قد صادف منه "قلبًا خاليًا؛ فتمكّن!"

وللأسف لم يبنّه كثير من أهل العلم على انتماء أبي رية إلى الشيعة، وولائه لهم، بل تكراره الغي لمقولاتهم، ولعلّ ذلك لكونهم لم يألفوا - قبل الثورة الخمينيّة - أن يدسّ الشيعة رجالاً من أصول سنيّة في بلد مثل مصر ليطعن في السنّة، لكننا اليوم قد ألقنا هذا الصنيع وخبرناه، حتّى أصبح تكراره الممجوج مملاً، وما أمر التيجاني التونسي صاحب الأكاذيب (الثقيلة) والذي نسب له الشيعة كتباً ألفوها للطعن في السنة، عنّا ببعيد. وقد استبان في المناظرات التلفزيّة المسجلة أن هذا المتشيع التونسي لم يكن يدري حتى ما في الكتب المنشورة باسمه!!<sup>278</sup>  
وبعد هذا التطواف، قد يأخذك العجب كل مأخذ، ويطير بك كل مطار، وتتساءل في ذهول واجم: هل تعلّمن التشيع أم تشيعت العالميّة؟!

إنّ العالمانية لم تشيع، وإنّ التشيع لم يتعلمن، وإنّما الشرقي رجل قشّاش يتقمّم زبالات المنحرفين من شرق وغرب! أمّا لماذا انبهر بكتاني أبي رية؟ فالجواب هو أنّ الشرقي بريء من علم الحديث براءة جلاوزة المخلوع من الرحمة! لقد رأى مُزعّماً من الشبه -التي "نتفها" أهل السنة نتقاً-؛ فاستسمن "الورم"، وطن "الشحمة" "لحمة"، و"الوزر" "غنيمة".

### السنّة .. خديعة!

جرأة الشرقي على الطعن في السنّة لا تخطئها العين الغافلة، فالرجل، مثلاً، يرفض الأحاديث التي تروي المعجزات المادية للرسول صلى الله عليه وسلم، رغم كثرتها وقوّه أسانيدُها المتعاضدة<sup>279</sup>، متهمًا المسلمين- في ردهم على مخالفيهم من أهل الكتاب- بأنهم من جهة نفوا التلازم بين النبوة

277 أبو رية، شيخ المضيرة، ص7

278 انظر في كشف كذبه وادعائه أنه من علماء الزيدونية، وأنه انتقل من مذهب أهل السنة إلى مذهب الشيعة عن دراسة ونظر، كتاب: عثمان الخميس، كشف الجاني محمد التيجاني في كنبه الأربعة : ١ ثم اهتديت، ٢ فاسألوا أهل الذكر، ٣ مع الصادقين، ٤ الشيعة هم أهل السنة، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1997م، وهو متوفر على النت على أكثر من موقع، ومتاح في الأسواق.  
279 هي في مجملها متواترة تواتراً معنوياً، وبعضها متواتر لفظياً، مثل معجزة حنين الجذع وانشقاق القمر.

والمعجزة، ومن جهة أخرى اخترعوا روايات المعجزات.<sup>280</sup> وهكذا، كلما رأى الشرقي في السنّة أمرًا لا يوافق مزاجه الحدائثي وعقيدته العالمانيّة؛ أعمل فيه معول الهدم، ونسبه إلى الزور والميّن!

أما ما تعلّق بموقف الشرقي من حجّية السنّة النبوية، وقبل ذلك حفظها، ففيه من الكذب والباطل والإجحاف الكثير مما ينخلع له قلب المنصف ويضيق له صدر الأرحم. فهو القائل إنّ في القول بحجّية السنّة "تضخيم [لـ] دور النبي على حساب رسالته".<sup>281</sup> فهل رسالة هذا النبي هي قراءة محفوظاته من الوحي، ثم الانزواء في ركن خلوي؟! كيف يزيغ العقل عن حقيقة أنّ حركة النبي بين الناس هي ممارسة واقعية وحركة حيّة بالوحي وتفعيل للرسالة؟! ما قيمة الرسالة إن لم تكن أقوال النبي وأفعاله تمثّلًا للوحي؟! لننصرف إلى النظر في تفاصيل دعاويه، لمعرفة حقيقة مذهبه، ودليله، ولنكتشف مبلغ البغي والجهل في تقريراته وتهاويله.

---

280 انظر عبد الحميد الشرقي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى إلى نهاية القرن الرابع/العاشر، ص 475  
281 عبد الحميد الشرقي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 161

## -الأضلولة الأولى- هدم السنة الستة

قال الشريفي: "إنَّ شأنَ هذا الحديث لعجيب حقًا! فلقد احتفظ هو ذاته بما يفيد نهي الرسول عن تدوينه، وأثره بالألا يكتب عنه سوى القرآن، أي بما ينسف مشروعيته من الأساس. أراد النبي أن يكون القرآن وحده النبراس الذي يهدي المسلمين في حياته وبعد مماته." <sup>282</sup>

قلت: هذا هو التدليس بعينه وذيله، لم يذر الشريفي منه شيئًا إلاَّ أناه، فالشريفي هنا يعتمد على الحديث لنفي الحديث؛ لكنَّه ينتقي من نصوصه ما يوافق هواه دون أن يبسط الاستدلال، ويفصّل الكلام، ويدفع الاعتراض.

لقد أشار الشريفي إلى نهي الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم عن كتابة حديثه، ووقف هناك ليطلق دعواه الباطلة، دون تفصيل! بل هو لم ينقل أصلًا الحديث المحتجّ به، وهو حديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه مسلم: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه!!" <sup>283</sup> وهي دعوى قديمة، أبطلها أهل العلم ببيان يشفي صدور الباحثين بحق عن الحق. وسنردّ نحن على دعوى الشريفي من ثلاثة أوجه:

### حديث النهي مختلف في رفعه:

جاء النهي عن كتابة الحديث عن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم في رواية أبي سعيد الخدري. وليس يصحّ في النهي غير هذا الحديث؛ فقد رُوي النهي -مرفوعًا- عن أبي هريرة، وفي الإسناد عنه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، <sup>284</sup> وهو ضعيف <sup>285</sup>، كما رُوي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، وفيه انقطاع. <sup>286</sup>

حديث أبي سعيد الذي أخرجه مُسلم، مختلف في رفعه إلى الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم بين أئمة الحديث، فإنَّ هناك من أهل الصنعة من ذهب إلى خلاف مذهب مسلم، فحكم أنّ هذا الحديث لا يصحّ عن النبي صَلَّى الله عليه وسلّم، وإنَّما هو من كلام أبي سعيد الخدري موقوفًا عليه. ومن هؤلاء أمير المؤمنين في الحديث، محمد بن إسماعيل البخاري. قال ابن حجر: "ومنهم من أعلّ حديث أبي سعيد، وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد. قاله البخاري وغيره." <sup>287</sup> فلو ثبت أنّ

282 الشريفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص176-177

283 رواه مسلم/ كتاب الزهد والرقائق/باب الثبوت في الحديث وحكم كتابة العلم، (ح/7702)

284 الخطيب، تقييد العلم، تحقيق: يوسف العش، بيروت: دار إحياء السنة النبوية، 1974م، ط2، ص33-35

285 ابن حجر، تقريب التهذيب، ص578

286 المصدر السابق، ص35

287 ابن حجر، فتح الباري، 208/1

هذا الحديث ليس من كلام الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم وإنما هو من قول أبي سعيد الخدري، فإنه لا يبقى عندنا إذن غير طلب الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم كتابة حديثه، وإقراره ذلك، ويرتفع بذلك التعارض الظاهري بين الأحاديث.

### حديث النهي منسوخ:

جاءت أحاديث كثيرة في الإذن بالكتابة عن عدد كبير من الصحابة، بأسانيد صحيحة. ومما يؤكد أن أحاديث الإذن ناسخة للحظر -إن صحَّ مرفوعاً-، ما أخرجه البخاري عن رسول صَلَّى الله عليه وسلّم في خطبته عام الفتح (قبل ثلاث سنوات من وفاته)، قوله: "اكتبوا لأبي شاة!" لما قال له رجل من أهل اليمن: "اكتب لي يا رسول الله!"<sup>288</sup> بل لقد قال صَلَّى الله عليه وسلّم في مرض موته: "اتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده!"<sup>289</sup> وهو ما يقطع أن الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم قد أباح كتابة حديثه بعد أن منع من ذلك، هذا إن قلنا إنَّ المنع والإذن متعلقين بنفس الوجه، وإلا فإنَّ من العلماء من قال إنَّ المنع كان خاصاً بأفراد معينين، وقال آخرون إنَّ المنع كان خاصاً بكتابة الحديث والقرآن في صحيفة واحدة. وقيل غير ذلك. فإذا كان حديث المنع معارضاً لأحاديث الإباحة، صرنا إلى القول بالنسخ لتأخر الإذن على الحظر، وإذا كان حديث الحظر مخصوصاً بأفراد معينين أو بوجه من الكتابة محدّد؛ فليس هناك إذن ما يُستشكل على الإباحة العامة.

**ترك الكتابة لا يلزم منه رد الحجية:**

الكتابة إما أن تكون وسيلة للحفظ أو سبيلاً للتوثيق، والفرق بين الحفظ والتوثيق هو أن الحفظ يكون وسيلة للتعلّم والاستدكار أما التوثيق فيحتاج إليه مع التعلّم، عند التنازع والتقاضي. وما كان الناس في زمن الصحابة مع أخذهم مباشرة عن الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم، وقدرتهم على التثبت منه في كل حين، في حاجة إلى الكتابة كوسيلة للتوثيق الذي يقصد منه الرد إليه عند التنازع، فلم يبق، إذن، غير الكتابة للحفظ. وليس من المعقول أن يمنع الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم الصحابة من الكتابة عنه ليمنعهم من الحفظ؛ لأنَّ أصل الحفظ هو الذاكرة لا الكتابة. فما هو سبب المنع من الكتابة إذن؟

الجواب الأقرب هو منع اختلاط القرآن المكتوب بالحديث النبوي في أمة أمّية لم تألف حفظ تراثها كتابة، ومما يؤيد ذلك، قوله صَلَّى الله عليه وسلّم: "لا تكتبوا عني غير القرآن، ومن كتب عني غير القرآن فليمحّه".

أضف إلى ما سبق أنّ الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم لم يكن عَمِيّ اللسان، وقد أقرّ له المسلم والكافر بالفصاحة والبيان. فلو كان قصده صَلَّى الله عليه وسلّم بمنع الكتابة ألا يكون كلامه ملزماً

288 رواه البخاري/ كتاب العلم/باب كتابة العلم، (ح/112)، ومسلم/كتاب الحج/باب تحريم مكة وصيدها وخلوها وشجرها ولقطتها، إلا لمنشد، على الدوام، (ح/3371)  
289 رواه البخاري/كتاب العلم/باب كتابة العلم، (ح/114)

للأمة؛ لقال للصحابة في وضوح لا لبس فيه: إنَّ كلامي غير ملزم لكم، والإلزام هو فقط ما جاء في القرآن! ما الذي كان يمنعه من ذلك؟!<sup>290</sup>

هل من الممكن أن يفهم العربي من النهي عن الكتابة، رد الإلزام؟ قطعاً، لا! لأنَّ العرب أصلاً ما كانوا أهل كتابة. وقد قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم، في الحديث المتفق عليه: "نحن أمة أميّة؛ لا نكتب ولا نحسب."<sup>290</sup>

فائدة: كان أعداء السنّة من قبل أفقه من "ورّاق" اليوم؛ فقد علموا أنّ الحاجة قائمة إلى نص في تقرير أنّ السنّة غير ملزمة، وأنّ النهي عن الكتابة لا يقوم حجّة لنفي الحجّة؛ فاختلقوا حديثاً يلوّكه من يُسمّون زوراً "بالقرآنيين"، وهو ما رواه الطبراني في الكبير (رقم 1429) عن ثوبان، أن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم قال: "ألا إن رحي الإسلام دائرة"، قال ثوبان: "فكيف نصنع يا رسول الله؟" قال: "اعرضوا حديثي على الكتاب، فما وافقه فهو مني، وأنا قلته". هذا الحديث قال فيه الإمام عبد الرحمن بن مهدي إنّه من وضع الزنادقة والخوارج. وقال فيه يحيى بن معين: موضوع وضعته الزنادقة.<sup>291</sup> وإسناده عند الطبراني واه؛ ففيه يزيد بن ربيعة، وهو الرحيي الدمشقي. قال فيه البخاري: أحاديثه مناكير. وقال التّسائي والدارقطني والعقيلي: متروك!<sup>292</sup>

لطيفة: حديث النهي عن الكتابة الذي أخرجه مسلم هو عن زيد بن أسلم عن عطاء عن أبي سعيد الخدري، وهو إسناد جاء به أيضاً أمر الرسول صَلَّى الله عليه وسلم بالالتزام بأحكامه؛ فقد روى ابن حبان من طريقه عن زيد بن أسلم عن عطاء، عن أبي سعيد الخدريّ، قال: قال رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلّم: "مَنْ نَامَ، عَنِ الْوُثْرِ أَوْ نَسِيَهُ؛ فَلْيُؤْتِرْ إِذَا ذَكَرَ أَوْ اسْتَيْقَظَ". وهو من أحاديث الأحكام التي اعتقد الصحابة حجّيتها.

290 رواه البخاري/كتاب الصوم/باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نكتب ولا نحسب، (ح/1947)؛ ومسلم/كتاب الصيام/باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والظفر لرؤية الهلال، (ح/2563).  
291 الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، 188/1  
292 ابن حجر، لسان الميزان، 492/8-493



## -الأضلولة الثانية- منع الرسول صلى الله عليه وسلم الأمة من الالتزام بسنته

قال الشريفي: "وألا تكون لأقواله هو صبغة معيارية ملزمة." 293

قلت: هل حقاً أراد الرسول صلى الله عليه وسلم ألا تكون أقواله ملزمة للصحابة، ولأمة من بعدهم؟  
ما هو السبيل لإدراك ذلك؟

لا حجة إلا يكون القرآن أو قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله أو إقراره.  
لم (يتحفظا) الشريفي بحجة من القرآن، ولم يجد في السنة غير حديث النهي عن الكتابة الذي أشار إليه ضمناً. ولو أنه كان (علمياً) كما يدّعي، و(منهجياً) كما يجب أن يزعم- والمتلبس بما لم يعط، كلاهما ثوبي زور-؛ لفصل المحمل، واستظهر النصوص؛ لكنه لكلالته لم يفعل، وأتى له أن يفعل والنصوص متوافرة فصيحة البيان، صريحة المعاني في أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد حرص على بثّ عقيدة حجة ما يبلغه عن الله سبحانه، وأنّ الصحابة قد أشرقت قلوبهم هذا المعنى؛ فلم يرفعوا حاجب الشك إليه بعد أن استقر في أعماق وعيهم بحقيقة انتمائهم للإسلام.

دلالة القرآن على حجة ما يأتي به الرسول صلى الله عليه وسلم: 294

1- وجوب الإيمان بالرسول صلى الله عليه وسلم، وما يلزم من ذلك من طاعته، وأنّ ردّ حكمه يتنافى مع الإيمان به:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59]

﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِين﴾ [المائدة: 92]

قال الإمام ابن القيم في تفسير هذه الآية: "فأمر تعالى بطاعته، وطاعة رسوله. وأعاد الفعل إعلاناً بأن طاعة الرسول تجب استقلالاً من غير عرض ما أمر به على الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً، سواء كان ما أمر به في الكتاب، أو لم يكن فيه؛ فإنه أوتي الكتاب ومثله معه".

2- الرسول صلى الله عليه وسلم مبین للكتاب وشارح له شرحاً معتبراً عند الله تعالى، مطابقاً لما حكم به على العباد، وأنه صلى الله عليه وسلم يعلم أمته أمرين: الكتاب والحكمة (وهي السنة):

﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: 2]

293 الشريفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 177

294 مختصراً عن عبد الغني عبد الخالق، حجة السنة، المنصورة: دار الوفاء، 1997م، ص 291-308

﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: 164]

قال الشافعي: "فذكر الله الكتاب وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة: سنة رسول الله، لأن القرآن ذكر وأتبعته الحكمة، وذكر الله منه على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة. فلم يجوز والله أعلم أن يقال: الحكمة ههنا إلا سنة رسول الله. وذلك أتمها مقرونة مع الكتاب، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحتم على الناس اتباع أمره. فلا يجوز أن يقال لقول: فرض إلا لكتاب الله ثم سنة رسوله، لما وصفنا، من أن الله جعل الإيمان برسوله، مقروناً بالإيمان به." 295

3- وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم طاعة مطلقة فيما يأمر به وينهى عنه، وأن طاعته، طاعة لله، والتحذير من مخالفته:

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْأَلُوهُ إِنْ الَّذِي يَسْأَلُكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا أَسْأَلُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَنْزَلْنَا مِنْ شَيْءٍ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرُ لَهُمْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: 62]

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65]

قال العلامة ابن عاشور: "وقد نفى عن هؤلاء المنافقين أن يكونوا مؤمنين كما يزعمون في حال يظنهم الناس مؤمنين، ولا يشعر الناس بكفرهم، فلذلك احتاج الخبر للتأكيد بالقسم وبالتوكيد اللفظي، لأنه كشف لباطن حالهم. والمقسم عليه هو: الغاية، وما عطف عليها بثم، معاً، فإن هم حكموا غير الرسول فيما شجر بينهم فهم غير مؤمنين، أي إذا كان انصرافهم عن تحكيم الرسول للخشية من جوره كما هو معلوم من السياق فافتضح كفرهم، وأعلم الله الأمة أن هؤلاء لا يكونون مؤمنين حتى يحكموا الرسول ولا يجدوا في أنفسهم حرجاً من حكمه، أي حرجاً يصرفهم عن تحكيمه، أو يسخطهم من حكمه بعد تحكيمه، وقد علم من هذا أن المؤمنين لا ينصرفون عن تحكيم الرسول ولا يجدون في أنفسهم حرجاً من قضائه بحكم قياس الأخرى." 296

4- وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع ما يصدر عنه، والتأسي في ذلك به، وعلى أن اتباعه لازم لمحبة الله:

﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: 31]

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: 21]

5- الرسول صلى الله عليه وسلم أمر باتباع القرآن، وأن امتثاله لهذا الأمر حجة للوحي (السنة) من الوحي (القرآن):

﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجن: 18]  
﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: 106]

دلالة السنة على حجية ما يأتي به الرسول صلى الله عليه وسلم: <sup>297</sup>

1- الأحاديث الدالة على أن السنة أخت القرآن تماثله في الحجية والاعتبار، وأنه لا يمكن معرفة الشرع من القرآن وحده، بل لا بد معه من العمل بالسنة:

قال صلى الله عليه وسلم: "خذوا عني مناسككم". <sup>298</sup>

قال صلى الله عليه وسلم: "صلوا كما رأيتموني أصلي". <sup>299</sup>

2- الأحاديث التي يأمر فيها النبي صلى الله عليه وسلم بالتمسك بسنته ويحذر من اتباع الهوى والاستقلال بالرأي:

قال صلى الله عليه وسلم: "كل أمتي يدخلون الجنة، إلا من أبى". قالوا: "يا رسول الله ومن يأبى؟" قال: "من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى". <sup>300</sup>

عن عائشة رضي الله عنها قالت: "صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ترخص فيه فتزنه عنه قوم، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: "ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعه، فوالله إني أعلمهم بالله وأشهدهم له خشية". <sup>301</sup>

3- الأحاديث التي فيها الأمر بسماع السنة وحفظها وتبليغها ونشرها بين الناس، مما يدل على حجيته:

قال صلى الله عليه وسلم: "نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ". <sup>302</sup>

قال صلى الله عليه وسلم: "بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ". <sup>303</sup>

تدبر العمل بالقرآن وحده:

إن من أعظم أدلة حجية السنة، أن الله سبحانه قد أراد للأمة ألا تعمل بالقرآن إلا ببيان من السنة، حتى تكون كل دعوة للعمل بالقرآن في غنى عن السنة مجرد ادعاء تكذبه شواهد الواقع.

<sup>297</sup> مختصرًا عن الحسين شواط، حجية السنة وتاريخها، فريجيا: الجامعة الأمريكية العالمية، 1425هـ-2004م، ص222-226

<sup>298</sup> رواه مسلم/كتاب الحج/باب استنجاب رُمي بحجارة العقبة يوم النحر رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَتَأْخُذُوا مِنَّا بِكُلِّكُمْ، (ح/3197)؛ والنسائي/كتاب مناسك الحج/باب الركوب إلى الجمار واستغلال الحرم، (ح/3075)، وأبو داود/كتاب المناسك/باب في رمي الجمار، (ح/1972).

<sup>299</sup> رواه البخاري/كتاب الأذان/باب الأذان للمسافرين، (ح/634)

<sup>300</sup> رواه البخاري/كتاب الاعتصام/باب الإقْدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (ح/7365)

<sup>301</sup> رواه البخاري/كتاب الاعتصام/باب ما يكره من التعق والتنازع في العلم والغلو في الدين، (ح/7387)؛ ومسلم/كتاب الفضائل/باب علمه صلى الله عليه وسلم بالله تعالى وشدة خشيته، (ح/6255).

<sup>302</sup> رواه الترمذي/كتاب العلم/باب مَا جَاءَ فِي الْحَدِّثِ عَلَى تَبْلِيغِ السَّمَاعِ، (ح/2868).

<sup>303</sup> البخاري/كتاب أحاديث الأنبياء/باب ما ذكر عن نبي إسرائيل، (ح/3499).

قال ابن حزم: "في أي قرآن وجد أن الظهر أربع ركعات، وأن المغرب ثلاث ركعات، وأن الركوع على صفة كذا، والسجود على صفة كذا، وصفة القراءة فيها والسلام، وبيان ما يجتنب في الصوم، وبيان كيفية زكاة الذهب والفضة، والغنم والإبل والبقر، ومقدار الأعداد المأخوذ منها الزكاة، ومقدار الزكاة المأخوذة، وبيان أعمال الحج من وقت الوقوف بعرفة، وصفة الصلاة بها وبمزدلفة، ورمي الجمار، وصفة الإحرام وما يجتنب فيه، وقطع يد السارق، وصفة الرضاع المحرم، وما يحرم من المأكول، وصفة الذبائح والضحايا، وأحكام الحدود، وصفة وقوع الطلاق، وأحكام البيوع، وبيان الربا والأقضية والتداعي، والأيمان والأحباس والعمرى، والصدقات وسائر أنواع الفقه؟ وإنما في القرآن جمل لو تركنا وإياها لم ندر كيف نعمل فيها، وإنما المرجوع إليه في كل ذلك النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك الإجماع إنما هو على مسائل يسيرة".<sup>304</sup>

وقد أبان مكحول (توفي 112هـ) بكلمات بالغة الدقة عن موقع السنة كأصل ومرجع في دين الإسلام، في قوله: "إن القرآن أحوج إلى السنة من حاجة السنة إلى القرآن".<sup>305</sup> فالقرآن لا يستغني عن السنة لتفصيل مجمله، وإحكام متشابهه، وتخصيص عامة، وتقييد مطلقه. وهو ما يعني أن الأخذ بكثير من ظواهر القرآن متعذر أو بجانب لمقصود الشرع.

### دلالة الإجماع على حجية السنة:

تواتر الخبر عن الصحابة أنهم كانوا يردّون الحكم دائماً إلى الرسول صلى الله عليه وسلم إذا جاءهم الأمر أو النهي عنه من غير طريق القرآن.<sup>306</sup> ولم يؤثر عن أي منهم الإصرار على الاستقلال برأيه بعد أن بلغه حكم السنة المخالف لرأيه. وقد نقل هذا الإجماع عدد من أهل العلم. قال الشافعي: "لم أسمع أحداً نسبته للناس أو نسب نفسه إلى علم، يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه، وأن الله عز وجل لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأن ما سواهما تبع لهما، وأن فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد لا يختلف فيه الفرض، وواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم".<sup>307</sup>

وقال الشوكاني: "إن ثبوت حجة السنة المطهرة واستقلالها بالتشريع ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام".<sup>308</sup>

304 ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، 79/2

305 رواه سعيد بن منصور

306 أفاض د. عبد الغني عبد الخالق في نقل الأخبار عن الصحابة في سياقات كثيرة مختلفة متعاضدة قاطعة بمذا الأمر. (عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، ص 283-290)

307 الشافعي، الأم، تحقيق: حسان عبد المنان، عمان: دار الأفكار الدولية، 1420هـ-2000م، ص 1567

308 الشوكاني، إرشاد الفحول، 190/1

وهذا الشرفي نفسه يقول، في لقاء صحفي مع مجلة " Jeune Afrique " (2008م): "لسنا مسلمين إذا رددنا فعل النبي وأقواله" " on n'est pas musulman si l'on rejette l'action "!!<sup>309</sup> et les dires du Prophète.

---

*Jeune Afrique*, art. "Le message de Mohammed a été dévoyé, " in 12/08/2008 309  
<http://www.jeuneafrique.com/Article/LIN10088lemesyovdta0/abdelmajid-charfi-islam-coranle-message-de-mohammed-a-ete-devoye.html>

## -الأصول الثلاثة- السنة، اختراع العاجز!

قال الشريفي عن "إسباغ" المسلمين، منذ القرون الأولى، على السنة، الصبغة المرجعية، رغم "نهي" الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذلك: "عدم تقيهم لتحمل المسؤولية الجسيمة المترتبة عن اجتهادهم في تنظيم حياتهم حالا بينهم وبين الاستجابة".<sup>310</sup> قلت:

**أولاً:** هل كان حرص التابعين ومن تلاهم على الرجوع إلى السنة التشريعية لقيادة أمرهم في شؤون نظام الحياة نابعا من عجزهم عن تنظيم أمر معاشهم، وسوء تدبيرهم في التعامل مع نوازل عصرهم؟  
من أين للشريفي هذه الدعوى؟

لا يحتاج الأمر كثير بحث ولا قليله؛ لأنه من المعلوم أنها فرية استشراقية، أصلها كل من جولدتسيهر وشاخت، ونقضها المحدث محمد مصطفى الأعظمي<sup>311</sup>، واليوم هي تنتفض أيضا من اعتراضات المستشرق هيرالد موتسكي<sup>312</sup> الذي كان يوما ما من أنصارها قبل أن يصرح -وهو المتخصص في مصنف عبد الرزاق (توفي 211 هـ) - قائلاً: "لقد استنتجت أثناء دراسة مصنف عبد الرزاق أن النظرية التي نصرها جولدتسيهر، وشاخت، وآخرون كثر على خطاهم، وأنا منهم، والتي هي إجمالاً، ترفض أدبيات الحديث كمصدر تاريخي موثوق عن القرن الأول، تحرم الدراسة التاريخية للإسلام المبكر من نوع من المصادر مهم ومفيد".<sup>313</sup>

310 الشريفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 177  
311 انظر مؤلفاته القيمة للماتعة، والتي تدرّس في الجامعات الغربية، والتي لا يستغني عنها باحث مسلم جاد، وقد جرى تعريب بعضها، ومن أهمها:

*On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence*

*Studies in Early Hadith Literature*, Indianapolis: Islamic Teaching Center, 1977

وفي كتابه الأخير الرائع، والذي أهداني -مشكوراً- نسخة منه، حديث قيم عن المنهج الحديثي، وإن كان الكتاب عن حفظ النص القرآني وشبهات المستشرقين:

*The History of the Qur'anic Text from Revelation to Compilation: A Comparative Study with the Old and New Testaments*, Leicester: UK Islamic Academy, 2003

312 من المستشرقين الآخرين المعارضين لشاخت، بدرجات متفاوتة، نذكر: (Sezgin)، (Abbott)، (Coulson)، (Fück)

...  
"While studying the Musannaf of `Abd al-Razzaq, I came to the conclusion that 313 the theory championed by Goldziher, Schacht, and in their footsteps, many others – myself included – which in general, reject hadith literature as a historically reliable sources for the first century AH, deprives the historical study of early Islam of an Harald Motzki, "The Musannaf Of `Abd al- important and a useful type of source." Razzaq Al-San'ani as a Source of Authentic Ahadith of The First Century A.H.", in *Journal Of Near Eastern Studies*, 1991, Volume 50, p. 21

وكم من كلام قد تضمن حكمة نال الكساد بسوق من لا يفهم وأنا أجزم، عن قرائن قاطعة ودلائل ساطعة، أنّ الشرفي لا يملك من المؤهلات ما يسمح له بأن يفهم المصطلحات المستعملة في كتب الشيخ الأعظمي ولا غيره، فضلاً عن أن يحسن الرد عليها! ملخص هذه الشبهة كما وردت في كتاب شاخت "Origins of Muhammadan Jurisprudence" (1950م)، هو أنّ أسانيد الأحاديث قد ظهرت في القرنين الثاني والثالث لدعم الأحاديث الملققة التي اخترعتها الأجيال اللاحقة انتصاراً إلى مذاهبها الفقهية. وعلى التفصيل، تقوم أطروحة شاخت على ثمانية دعاوى.

1. ليس التشريع جزءاً من الدين. وما كان نبي الإسلام مشرعاً.
  2. ظهرت المذاهب الفقهية القديمة، والموجودة إلى اليوم، في العقود الأولى من القرن الثاني. وقد كانت "السنة" عندها هي "التراث الحي" = "الأمر المجتمع عليه"، والذي هو الأمر الذي استقرت عليه الجماعة، عملاً، في ذاك الزمان. "فالسنة" في المعنى الأكبر، بالتالي، هي غير أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته.<sup>314</sup>
  3. أدّى وجود هذه المذاهب إلى ظهور حزب المحدثين الذي اختلق أحاديث لتأييد أقوالهم الفقهية.
  4. أدّى ظهور الحزب الجديد وما أظهره من معارضة إلى توجّه المذاهب الأقدم إلى تبني هذه الأحاديث المختلقة.
  5. آل الأمر في القرنين الثاني والثالث إلى أن نسب الفقهاء اجتهادهم إلى الرسول صلى الله عليه وسلم!
  6. نتيجة لما سبق كشفه (1)؛ لا يوجد أيّ تراث تشريعي تصحّ نسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.
  7. لا توجد قيمة تاريخية للأسانيد المستعملة لتوثيق الأحاديث النبوية؛ لأنها اختلقت لشرعنة الاجتهادات المتأخرة بنسبتها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.<sup>315</sup>
- وملخص الرد على شاخت:

✓ لم يبن هذا المذهب على استقراء لكتب الحديث الأبرك، بل ولا على دراسة جمهرة اسعة من الأحاديث، وإتمّ قام على انتقاء عدد قليل من الأحاديث، ضمن عدد قليل من الكتب، تاركاً أصرح الأحاديث، ومهملاً النظر الاستيعابي.

314 قال الشرفي: "مفهوم السنة لم يتبلور إلّا مع منتصف القرن الثاني لأنّ السنة كانت من قبل ما جرت عليه العادة في المدينة أو عند جماعة المسلمين القليلة الأولى، أمّا السنة المنسوبة إلى الرسول فهذا مفهوم متأخر". (تحديث الفكر الإسلامي، ص37)  
M. Mustafa al-Azami, *On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence*, 315  
Oxford: The Oxford Centre for Islamic Studies, 1996, pp. 1-2

✓ اعتمد شاخت على كتب الحديث المبكرة ذات الطابع الفقهي، والتي تتعمد الاختصار والاكتفاء بالأحاديث والآثار التي تنصر المذهب، وإهمال ذكر الإسناد - أحياناً - لشيوعه أو للاختصار، والاكتفاء بطريق واحد وإهمال نقل بقية الطرق، وترك كتب الحديث الخالصة؛ وهو ما ساهم في فشله في تقديم صورة حقيقية عن واقع تناقل الأحاديث في المرحلة الأولى للتصنيف.<sup>316</sup>

✓ عمل شاخت قائم على الإجماليات والتحليلات العامة التي لا تركز على بحث دقيق مستفيض في الأسماء والتواريخ؛ ولذلك جاءت النتيجة تعميمية رغم قيامها على ملاحظات فردية.<sup>317</sup> وقد اختار موتسكي في دراسته لمصنف عبد الرزاق اعتماد المنهجين النقيدين المسمين "source-analytical" و "tradition-historical"، وهما قائمين على السعي إلى البحث عن المصادر المبكرة للنص قبل جمعه، مع التركيز على أسانيده في مراحل تداوله منذ البداية. كشفت أسانيد عبد الرزاق، أنه نقل أغلب أحاديثه عن أربعة رواة، وهم: معمر، وابن جريج، والثوري، وابن عيينة، على اختلاف كبير في نسب أحاديثهم. درس موتسكي أثر ذلك أسانيد ابن جريج (مكة: 80-150هـ)، وركز على روايته عن عطاء بن أبي رباح (27-114هـ)؛ ثم روايات عطاء التابعي إلى نهاية الإسناد؛ فاستبان له، فقط من خلال طبيعة شبكة الأسانيد وصيغ الرواية، أن احتمال اختلاق هذه الأسانيد منتف إذا نظرنا إلى المنهج المتصور لتلفيق الأسانيد؛ إذ إنه من الواضح أن "كل مصدر له طابع فردي" "each source has an individual character".<sup>318</sup>

رغم ما في جهد موتسكي من صبر وتتبع قاداه إلى النتيجة المنطقية التي بلغها، إلا أن منهجه يعتبر، بلا ريب، بدائياً إذا قورن بمنهج المحدثين المسلمين القدماء (من أهل القرون الأربعة الأولى) في نقد الأخبار. فإنّ منهجهم قائم على السر العالي، والتحليل المستفيض، والمقارنات الواسعة، والنظر في الرجال والعادات والنواميس الكونية واللغة والجغرافيا، ممّا لا يُعرف له نظير ولا شبهة في تاريخ نقد الروايات في الأمم الأخرى، قديماً وحديثاً، ولكن لأنّ الشرفي يعاني من عقدة التماهي "Identification" في ذات الآخر، و"كره الذات" "Self-hatred"؛ فليس من سبيل لإقناعه إلا أن تأتيه نسائم الحق من جهة الغرب!

Ibid., p.183 316

Harald Motzki, "The Musannaf Of `Abd al-Razzaq", p.2 317

Ibid., p.8 318



✓ القراءة في منهج شاخت في الحكم على المسائل التفصيلية، مُبين أنه كان ينطلق من "النتيجة"، وأنه لم يكن خاضعاً لمنطق "الاستنباط"، وإنما كان خاضعاً لمنطق "الاستبطان"؛ فهو يستبطن النتيجة في مبدأ البحث ولا يستنبط الحكم انطلاقاً من الحقائق الموضوعية في خط تصاعدي. وقد أوقعه ذلك في إصدار أحكام بالغة التطرف و"السوداوية". ومن أمثلة ذلك:

أ-أفضل الأسانيد: فقد شاخت قاعدة: "كلما كان السند أجود؛ كلما كان التراث أكثر تأخراً" the more perfect the isnad, the later the tradition؛<sup>319</sup> فقلب بذلك الأمر رأساً على عقب؛ إذ إن الأصل أن يقال: "كلما تقوى السند؛ كلما ازداد يقيننا بنسبة الحديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم!!!"

ب-الحديث المتواتر: كثرة أسانيد الحديث، ليست إلا خديعة من المتأخرين؛ ولذلك فلا فضيلة للحديث المتواتر على حديث الآحاد؛ فالكلّ مخلوق مزرور!<sup>320</sup>

ب-الأسانيد العائلية: فقد شاخت قاعدة: "وجود عائلة في الإسناد [...]؛ علامة إيجابية على أنّ التراث المضمّن فيه غير أصيل".<sup>321</sup> وكأنّ المنطق التاريخي يقضي بصورة قاطعة أنّه لا يُتصوّر أن يكون الجد وابنه وحفيده أمناء في نقل الخبر! ولو شئنا أن نلخص نظرية شاخت؛ قلنا: "أسانيد الحديث نوعان: نوع معيب غير مرضي، وهو حجة في ظاهره (المعلّ) على أنّه لا يقودنا إلى متن ثابت عن الرسول [صلى الله عليه وسلم]، ونوع جيّد، وهو مزيف في ذاته، وكاذب في إجماعه أنّه يقودنا إلى متن ثابت عن الرسول [صلى الله عليه وسلم]!" وكأن شاخت يقول لإسناد الحديث: "إن كنت قبيحاً؛ فتلك حقيقتك! وإن كنت ظاهراً جميلاً؛ فأنت في الحقيقة تتجمل! أنت مدان على كلّ حال!"

✓ زعم شاخت أنّ "السنة" بالمعنى المستعمل عند المتأخرين (أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته) لم تعرف إلا على يد الشافعي.<sup>322</sup> والحقيقة أنّها ممحكة لفظية، لا تنتج، -إذا لم توظّف بسوء نية- حقيقة معرفية ذات بال؛ لأنّه حتّى لو افترضنا صحّة ما ادّعاه شاخت، وهو غير صحيح باستقراء استعمالات

Joseph Schacht, "A Revaluation of Islamic Traditions," in *The Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland*, No. 2 (Oct., 1949), p.147

Joseph Schacht, *The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, Oxford, Clarendon Press, 1967, p.163

Schacht, "A Revaluation," p.147 321

Schacht, *The Origins*, p.2 322

الكلمة<sup>323</sup>؛ فإنّ ذلك لا يدفع البتّة حقيقة حجّية السنّة عند السابقين للشافعي؛ لتواتر الآثار على أنّ جميع الفقهاء السابقين كانوا يعودون للسنّة لاستنباط الأحكام منها. كما أنّ الشافعي لم ينظر مخالفه من أهل السنّة، في زمانه وما قبله، في حجّية السنّة كأصل، وإنّما كانت المناظرة في دلالة السنّة وثبوت أفرادها.

✓ كان شاخت يلوي أعناق النصوص بطريقة محيّرة، لا يخفى التدليس فيها على ذي عينين. من ذلك زعمه أنّ الاجتهاد المحض للعلماء كان يسمّى سنّة، واحتج بقول الزهري الذي رواه عنه مالك (باب ما جاء فيمن أدرك ركعة يوم الجمعة): "من أدرك من صلاة الجمعة ركعة؛ فليصل إليها أخرى." وزاد الزهري: "وهي السنّة"<sup>324</sup> والعجب هنا أنّ المعنى واضح لا خفاء فيه، وهو أنّ المقصود بالسنّة ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ويؤكد ذلك أنّ مالكاً قد قال مباشرة بعد نقله هذا الأثر عن الزهري: "وعلى ذلك أدركت أهل العلم يبلدنا، وذلك أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من أدرك من الصلاة ركعة، فقد أدرك الصلاة!" فمالك يفتر معنى "السنّة" بنقله حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبت شرعية قول الزهري!!

وقد تتبّع الشيخ الأعظمي الأمثلة التي أوردها شاخت، وناقشها بالرجوع إلى أصلها العربي في سياقها؛ فأبان خيانات علمية هائلة في كلام شاخت: تزوير معنى الكلام، وترجمة الألفاظ بصورة غير دقيقة، واستنباط أمور لا علاقة لها البتّة بمباني الاقتباس، والمبالغة في نسبة القول إلى الأئمة رغم أنّ النقول والأرقام والنسب تدفع مزاعمه.<sup>325</sup>

✓ من العيوب المنهجية الشنيعة في ما كتبه شاخت أنّه ينقل أحياناً أقوال الخصوم رغم وجود مخالفها عند أهلها،<sup>326</sup> ويتر النصوص لتوافق زعمه،<sup>327</sup> ويستدل

M. Mustafa al-Azami, *On Schacht's*, pp.29-54 323

Joseph Schacht, *The Origins*, p.62 324

325 تعرّضت دراسة الشيخ الأعظمي إلى هجوم استشرافي حاد؛ لأنّها ترفض التنطّع التشكيكي؛ وجاءت كثير من مراجعات المستشرقين لها اختزالية، وبعيدة عن إدراك سعة أدلّتها وتماسكها؛ انظر كمنال: Christopher Melchert, "On Schacht's 'Origins of Muhammadan Jurisprudence' by M. Mustafa al-Azami," in *Journal of Law and Religion*, Vol. 15, No. 1/2 (2000 - 2001), pp. 363-367 تحافّت اعتراض المخالفين للشيخ الأعظمي، فاحش إلى درجة مبالغ فيها، من ذلك قول هربرت برج: "من المؤكّد أن العديد (many) من الأمثلة التي استدلّ بها شاخت قد أقيمت بصورة خاطئة أو غير مناسبة، لكنّ بُدّد عدد قليل (few) من الأمثلة لا يعني بالضرورة إضعاف الأنماط الشاملة التي اقترحها شاخت!" (Herbert Berg, *The Development of Exegesis in Early Islam: the authenticity of Muslim literature from the formative period*, Richmond, Surrey: Curzon, 2000, p.26) فهل نحن أمام أدلة فاسدة "قليلة" أم أدلة فاسدة "كثيرة"؟!

Schacht, p.73; see M. Mustafa al-Azami, *On Schacht's Origins of Muhammadan* 326

*Jurisprudence*, p.52

Schacht, p.62; see Azami, p.50 327

بنصوص غير صريحة في دعم فهمه.<sup>328</sup> وقد بلغت رغبته في إثبات مذهبه على حساب الشهادات التاريخية الثابتة، أن اتهم كتابات المعتزلة القديمة، والمحفوظة، أنّها لم تصدق في وصف موقف المعتزلة الأوائل من السنة.<sup>329</sup> كلّ ذلك لأنّ شاخت يريد إثبات أنّ المعتزلة كانوا ينكرون السنة رأسًا، بلا تفصيل!

✓ شكك شاخت في واحد من أهم النصوص القاطعة بوجود الأسانيد في القرن الأول، وهو أثر ابن سيرين الذي أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه بسند جيّد: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم." فزعم أنّ كلمة "الفتنة" هنا تشير إلى الفتنة التي بدأت بمقتل الوليد بن يزيد (126هـ)، ولما كان ابن سيرين قد توفي سنة (110هـ)؛ فإنّ هذا الأثر ملقّق —بزعمه— لأنّه يتحدث عن فتنة تالية لموت صاحب المقولة!<sup>330</sup> وهو تفسير فاحش في تكلفه؛ إذ لا قرينة عليه من لغة، ولا سياق؛ فاللغة والسياق يشيران إلى أنّ ابن سيرين يتحدث عن أمر مضى، مرّت عليه سنوات، أو عقود، كما أنّه لم يُعرف أنّ موت الوليد بن يزيد كان لحظة مفصليّة في تاريخ رواية الحديث، حتى يُعتبر "الفتنة"، المعرفة بالألف واللام! وإنّما القرائن السياقية والتاريخيّة متّجهة إلى تقرير أنّ الفتنة المقصودة في هذا الأثر هي ما كان بين علي وشيعته ومعاوية وشيعته —رضي الله عن الصحابة أجمعين—، كما هو قول كثير من الشّراح، لما أُثير عن هذه الفتنة من انقسام الأمة، وفي رأي وجيه هي فتنة المختار الثقفي، أحد دجاجلة الشيعة. فقد جاء عن حرملة بن نصر العبسي أنّه لما رأى أصحاب المختار بن عبيد الثقفي يكذبون في الحديث قال: "ما لهم قاتلهم الله، أي عصابة شانوا وأي حديث أفسدوا".<sup>331</sup> وعن إبراهيم النخعي قال: "إنما سئل عن الإسناد أيام المختار".<sup>332</sup> قال ابن رجب: "وسبب هذا أنّه كثر الكذب على علي في تلك الأيام".<sup>333</sup> ويمكن الجمع بين القولين بوجه معتبر قوي، وهو أنّ المقصود ليس الفتنة ذاتها بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، وإنّما تداعياتها بظهور الفرق المنحرفة، وعلى رأسها الشيعة الذين كانوا

Schacht, p.70; Azami, p.51 328

Joseph Schacht, *The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, p.259 329

330 Ibid., p.36-37

331 ابن رجب، شرح علل الترمذي، تحقيق: نورالدين عتر، القاهرة: دار الملاح للطباعة والنشر، 1398هـ - 1978م، 52/1.

332 أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، تحقيق: وصي الله عباس، الرياض: دار الحائلي، 1422هـ - 2001م، ط2، 380/3.

333 ابن رجب، شرح علل الترمذي، 52/1.

يتخذون اختلاق الأحاديث عادة وقرى وعبادة. وأيًا ما كان تفسير كلمة "الفتنة"، فإنَّ هذه الفتنة كانت في القرن الأول، وهي دالة على وجود الأسانيد وتحريص صدقها منذ تلك الفترة المبكرة.

✓ القول إنَّ هذا الأسانيد مركبة يقتضي أنَّ جميع من صنفوا في جمع الحديث والرجال والعلل في القرنين الثاني والثالث كانوا كذبة، يقصدون الخيانة، وأحسنهم -في القرن الثالث- كانوا حمقى لأنهم خُدعوا بشيوخهم الكذبة! وهذا قول لا يقوله من به حصاة من عقل! كما أنَّ افتراض أنَّ أهل الحديث قد اختلقوا عن عمد كلَّ الأحاديث لنصرة مذهبهم، وأنَّ أهل الرأي أخذوا عنهم هذه الأحاديث بعد ذلك، مع علمهم أنَّها مكذوبة، يسلب علماء القرن الثاني الأمانة العلميَّة بصورة كليَّة، وينفي عنهم أدنى درجات الالتزام الأخلاقي في أمة "دينيَّة". كما تفترض القراءة التاريخية لشاخت أنَّ هذه الخيانات "الجماهيريَّة" المتعمدة لم تثر أدنى درجات الاعتراض و"التفاضح" في زمن كانت فيه السجالات الفكرية في أوجها!

✓ هُجَّ المستشرقين بنظرية المؤامرة، داء فاحش في مقولاتهم، إذ إنَّ من عادتهم اختلاق وهم تأمري معقَّد في شكله ومتداخل في خيوطه، دون أن يمهّدوا لزعمهم بالمقدمات المستفيضة والاستقراء الكلِّي أو الجزئي الواسع. إنَّ القول إنَّ المسلمين قد اخترعوا أسانيد لمروياتهم في القرن الثاني حيث كانت علوم الحديث والفقه تدرّس في حلقات ضخمة في المساجد، وتؤلّف فيها الكتاب، ويتناظر فيها العلماء كتابة ومشافهة أمام الملأ، كلُّ ذلك في دولة عظمى قائمة على مراعاة أصولها الدينيَّة ومرجعية الوحي، يقتضي نوعًا من الخيال (المريض)، أو نوعًا من الفكر السادر كما في روايات "الخيال العلمي"، خاصة أننا لم نجد رواية واحدة -ولو ضعيفة- تقول إنَّ الأجيال الأولى لم تبلغ عن النبي أي حديث من أحاديث الأحكام، وأنَّ كلَّ الأحاديث إنما هي مختلفة. وقد بلغ السفه الاستشراقي منتهاه، في كتاب المستشرق -الأكاديمي- ديفيد باورز (David Powers): *Muḥammad is not the father of any of your men : the making of the last prophet* الذي راج بصورة كبيرة بين المتخصصين في ظرف قياسي - والذي هدم فيه صاحبه كتب الحديث والسيرة والمغازي وكتب فيه قصّة جديدة للسيرة كلّها مغامرات ومؤامرات - على نسق يحسده عليه الهولنديون - ليثبت في النهاية أنَّ زيد بن حارثة رضي الله عنه<sup>334</sup> هو الشخصيّة المحوريَّة في تاريخ

334 وهو الذي تبناه الرسول صلى الله عليه وسلم قبل تحريم التبني.

الإسلام المبكر، والمؤلف -في نفس الآن- يشك في الوجود التاريخي لزيد!! كل ذلك وحجته الوحيدة فيه هي سقوط أحد اللامين من كلمة "كلالة" من مخطوطة قرآنية (328a)<sup>335</sup>، لتكون الكلمة "كلة"<sup>336</sup> بمعنى زوجة الابن كما في عامة اللغات السامية، رغم أن كل المخطوطات الأخرى والقراءات تثبت اللامين. وقد تأمر المسلمون الأوائل بمكر وخبت -بزعمه- لإضافة لام جديدة في كتابهم! ورغم أنني أعلم أن (الشطح) هو السبيل الأول للكتاب (الأكاديميين والشعبيين) في الغرب للتمييز والشهرة، إلا أنني لم أتصور أن هوس المؤامرة من الممكن أن ينبني على سقوط حرف واحد، من كلمة واحدة، في كتاب كامل، من مخطوطة واحدة! وهو نوع صارخ من السفه والابتذال الرخيص، وإن طُرزت حواشيه بالألقاب العلمية وتقریظات المشاهیر!<sup>337</sup>

✓ أنكر شاخت أنه كان للرسول صلى الله عليه وسلم سلطان تشريعي، كما أنكر وجود قضية شرعيين في زمن النبوة وفي عصر الخلفاء الراشدين، وهي دعوى تخالف قطيعات التاريخ الثابتة بالقرآن الكريم وبالأخبار المستفيضة. كما زعم أن الكلام في القرن الأول كان قاصرًا على الجوانب التعبديّة، وهو زعم مخالف لبدهيات النظر التاريخي الذي يقتضي وجود نسق قانوني حاكم في المجتمع الإسلامي المتنامي في ظل دولة عظمى تحكم بلادًا شاسعة في العالم. ولم يستطع شاخت ولا غيره إثبات مصدر قانوني غير إسلامي كان حاكمًا في القرن الأول؛ فلم يبق عندها غير الحديث عن السلطان التشريعي والفقه الإسلامي.

✓ أهمل شاخت البحث عن مصدر الأقوال الفقهية، بعد قلب علاقته بالحديث، من نتائج إلى مصدرٍ، مكتفيًا بالإحالة إلى "التراث الحي"، وهو معنى "غامض بصورة مزعجة" "painfully vague" كما يقول المستشرق اليهودي زيف بجهن.<sup>338</sup> وهو ما يعبر بدوره عن خلل منهجي قاتل، يدلّ على فقدان التصوّر المنطقي المكتمل لحركة الفقه المبكر.

<sup>335</sup> كنت راجعت صورة المخطوطة، في النسخة (facsimile) التي نشرها فرنسوا ديروش (Le Manuscrit Arabe 328 (a) de la Bibliothèque Nationale de France, Lesa (Novara) : Fondazione Ferni Noja 1998)، فلم أر ما يقطع بسقوط إحدى اللامين، علماً أن نفس النسخ أو ناسخ آخر قام بإعادة كتاب الكلمة بصورتها الصحيحة.

<sup>336</sup> في العبرية: כלל - في السريانية: حله. <sup>337</sup> كنت أتصور، وأنا أفحص مراجعات (Reviews) النقاد لكتاب باورز في المجلات الأكاديمية الاستشرافية، أن أجد حدًا معقولاً من الإنكار على هذه السخافة، لكنني فوجئت أن كل الذين علقوا على الكتاب، وإن خالفوه في كثير أو قليل، لم يستعظموا شططه، باستثناء "وائل حلاق" الأكاديمي النصراني-الفلسطيني الأصل، والذي يدرس في الولايات المتحدة الأمريكية!

<sup>338</sup> Ze'ev Maghen, "Dead Tradition: Joseph Schacht and the Origins of "Popular Islamic Practice", in *Islamic Law & Society*, oct2003, Vol. 10 Issue 3, p.281

✓ الزعم أنّ الفقهاء الأوائل كلّهم كانوا على مذهب أهل الرأي، قبل أن يظهر "حزب" المحدثين، لا دليل عليه. النظر التاريخي قاطع أنّ "أهل الرأي" كانوا محصورين في مناطق محدودة جغرافيًا، وأهمّها العراق، وأنّ أهل الحديث كان لهم وجود أوسع جغرافيًا، وأبكر تاريخيًا.

✓ ثابت تاريخيًا، بأدلة متواترة في مجموعها، أنّ المحدثين كانوا يتّهمون الفقهاء من أهل الرأي بالعزوف عن تطّلب الحديث عند أهله لقصور همهم عن ذلك، علماً أنّ كبار المحدثين في القرن الثاني كانوا فقهاء يعود إليهم العامة والخاصة في أمور الفتوى، كمالك، والأوزاعي (توفي 157هـ)، والليث بن سعد (توفي 175هـ) الذي قال فيه الحافظ الذهبي: "كان الليث رحمه الله فقيّه مصر، ومحدثها، ومحتشمها، ورئيسها، ومن يفخر بوجوده الإقليم، بحيث أن متولي مصر وقاضيه وناظرها، من تحت أوامره ويرجعون إلى رأيه ومشورته".<sup>339</sup>

.. والسؤال التالي هو: هل قرأ الشرفي ما كتبه شاخت؟

الجواب هو أنّ الشرفي يذكر في كتابه: "الرد على النصارى" شاخت ويحيل إلى كتابين له (دون ذكر الصفحات طبعا)، ولكنّه بالإضافة إلى خطفه في رسم اسم شاخت، فقد كتبه "Sachet"<sup>340</sup> (!!) وهو "Schacht"؛ فإنّه نسب إلى هذا المستشرق نظرية لم يدّعها، وهي أنّ "الأوضاع المتحددة تستدعي البحث باستمرار عن حلول جديدة لكن محافظة على مقاصد الشريعة"<sup>341</sup>، وهو تبسيط منحرف لنظرية شاخت التي جعلت أغراض الفقهاء والمحدثين المتأثرة بالبيئة وبأغراض الحكام هي الموجّه لهذا الفقه، لا مقاصد الشريعة؛ لأنّ "الشريعة" نفسها - ككيان موضوعي - لم تكن موجودة في القرن الأوّل بزعم شاخت!

وأخيراً، يبدو أنّ الشرفي قد تراجع عن هذه الفرية، جزئياً، في كتابه الصادر سنة 2011م، كما سبق الإشارة إليه. وذلك بعد أن قرأ - كما يقول - ما كتبه موتسكي. علماً أنّ هناك دراسات أخرى جادة نشرت في الفترة الأخيرة، نقضت جوهر دعاوى شاخت، ومن أهمّها الكتاب الماتع للمستشرق ي. دوتن (Y. Dutton) "The Origins of Islamic Law: The Qur'an, the Muwatta' and Madinan 'Amal"، والذي أثنى عليه موتسكي نفسه ثناءً عظيماً.<sup>342</sup>

**ثانياً:** لماذا تضخمت أسباب نشوء الصيغة المعيارية للسنة، من "عجز الأولين"، في كتاب "الإسلام بين الرسالة والتاريخ" إلى "عوامل ثقافية، ويسبب عوامل سياسيّة أيضاً واقتصادية

339 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 143/8

340 وقد رسمه في كتابه "لبنات 1" ص 62: "J. Schecht"!!

341 الشرفي، الرد على النصارى، ص 113

Harald Motzki, "The Origins of Islamic Law: The Qur'an, the Muwatta' and Madinan 'Amal by Yasin Dutton," in *Journal of Law and Religion*, Vol. 15, No. 1/2 (2000 - 2001), pp. 369-373

اجتماعية" في كتاب "الثورة والحداثة والإسلام"<sup>343</sup>؟ هل الأسباب تتوالد "ما بين عين وانتباهتها"؟ ولماذا يمعن الشرقي في القسوة على عقولنا بهذا الإجمال المرضي الملازم لكلامه؛ إذ إنه يتحدث عن عوامل كثيرة، كذا، وكذا، ثم لا يسعفنا بالبيان؟ وكأننا مطالبين بإنشاء حواشي تفسيرية لكلامه، أو ربّما علينا أن نعيّنه على نفسه، فنشرح له "خواتره" الجافة!

## -الأضلولة الرابعة- انتهاء الصحابة عن كتابة الحديث النبوي

قال الشري: "ولا شك أنّ الجيل الأول من المسلمين قد التزم التزامًا كاملاً بذلك النهي عن كتابة الأقوال التي كانوا شاهدين عليها".<sup>344</sup>

قلت:

**أولاً:** لا أدري من أين جاءه اليقين بترك الشك؟ لا سبيل إلّا أن يكون من السنّة! لكنّ السنّة التي شهدت في حديث واحد للنهي عن الكتابة، زخرت بالأحاديث المبيحة للكتابة! فإن أراد "الكُم"، فهو محجوج بكم الروايات المبيحة للكتابة، وإن أراد الكيف، فهو محجوج بتأخر روايات الإذن بالكتابة! لا مفر!

**ثانياً:** دواوين التاريخ حافلة بأخبار صحف الصحابة، كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وهو من أكثر الصحابة رواية للحديث، وقد كان يكتب الحديث بإذن مباشر من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقد قال له كما في سنن الدارمي ومسنند أحمد بسند صحيح: "اكتب؛ فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلّا الحق". وهو الذي قال فيه أبو هريرة-وهو من هو في الرواية- كما في الصحيحين: "ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مني؛ إلّا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب بيده، ويعيه بقلبه، وكنت أعيه بقلبي، ولا أكتب بيدي، واستأذن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في الكتابة عنه: فأذن له". وهو ما يظهر أنّ هذه الصحيفة، والمسماة "بالصادقة"- كانت مع عبد الله بن عمرو بن العاص أثناء حياة الرسول صلّى الله عليه وسلّم وبعد وفاته (توفي 63هـ)، وأتّما كانت تضمّ عدداً ضحماً من الأحاديث.

هذا مثال واحد يكشف فساد دعوى الشري. وقد جمع الأعظمي في كتابه "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه" خبر أكثر من خمسين صحابياً كانوا يكتبون الحديث.<sup>345</sup> وهو ما يظهر فشوّ الكتابة في عصر الصحابة رغم أنّ السلطان الأعلى للتواصل المعرفي كان للتواصل الشفهي.

344 الشري، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص177

345 انظر الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، بيروت: للمكتب الإسلامي، 1405هـ-1985م، ص 92-142



## -الأضلولة الخامسة- كتابة السنة لمجرد التبرك

قال الشرفي: "الأشخاص القلائل الذين دونوا من الصحابة في صحائف منشورة ما سمعوه مشافهة كانوا يرغبون في الاحتفاظ بما بلغهم لأنفسهم على سبيل التبرك أكثر مما كانوا يسعون إلى بثه من حولهم." 346

قلت:

**أولاً:** كيف يكون الجيل الأول قد "التزم التزاماً كاملاً"، ويكون هناك "أشخاص قلائل" يعملون بعكس هذا "الالتزام"؟! هذا تناقض ما له مفتاح! وأشد منه أنه يهدم الزعم السابق أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد نحى عن الكتابة، بلا نسخ!

**ثانياً:** من أين للشرفي القول إنّ كتابة بعض الصحابة كانت بدافع البركة المحرّدة؟! إنّ الأمر لا يمكن أن يفسّر إلّا بإقرار الصحابة، وأنّى له هذا الإقرار؟!

**ثالثاً:** لم يحفظ الصحابة القرآن إلّا في صدورهم، إلّا قلة قليلة جدّاً -مقارنة بعددهم الألفي- من الكتبة الذين اختارهم الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فهل يعني ذلك أنّ اقتصار قلة على الكتابة، سببه أنّ الكتابة ما كانت إلّا للبركة؟! ولماذا لا يفسّر ترك الإقبال على الكتابة -وهو الحق- على أنّ الوسيلة الأولى للحفظ في البيئة الثقافية لذاك الزمان، هي حفظ الصدر لا حفظ الكتابة.

**رابعاً:** إذا فسّرنا الكتابة في زمن الصحابة على أنّها للبركة، فكيف نفسّر التناقل الشفهي المكثف للأحاديث بين الصحابة؟! أللبركة؟!

**خامساً:** لا يستقيم القول إنّ الصحابة لم يطلبوا غير البركة في كتابتهم للحديث النبوي، مع علمنا أنّ الصحابة قد استودعوا عدداً هائلاً من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم في صحف التابعين. علماً أنّ القرائن متوافرة على أنّ التابعين ما كتبوا عن الصحابة لمجرد البركة، ولا كُتِبَ عن التابعين لأجل البركة. ومن هذه القرائن التي قصدناها:

(1) مضمون الأحاديث: عددٌ من صحف التابعين عن الصحابة التي نعرف اليوم مضمون نصوصها، كانت تضمّ أحاديث في الأحكام-التحليل والتحريم-. ومن أشهر صحف التابعين، صحيفة أبي الزبير المكي (توفي 128هـ) عن جابر بن عبد الله الصحابي، وقد أخرج مسلم من هذه الصحيفة عدة أحاديث، وهي زاهرة بأمور الحلال والحرام.

(2) حرص التابعين على بث ما كتبوه: الصحف التي كتبها التابعون، كان منها ما يعدّ مصدرًا لنقل الروايات، فهذا عبد الرحمن بن عائد الأزدي (توفي 80هـ)، قال عنه بقية بن ثور بن يزيد: كان أهل حمص يأخذون كتب ابن عائد فما وجدوا فيها من الأحكام عمدوا بها على باب المسجد قناعة بها ورضى بحديثه.<sup>347</sup> وقد روى عبد الرحمن عن عمر وعلي ومعاذ بن جبل وأبي ذر وغيرهم.

(3) الكتابة لضبط الحديث: ضبط الحديث كتابة، وسيلة عملية لانتقاء النسيان والوهم. قال منصور: قلت لإبراهيم النخعي (توفي 96هـ): ما لسالم بن أبي الجعد أتم حديثًا منك؟ قال: إنَّ سالم كان يكتب.<sup>348</sup>

(4) عدد الأحاديث: روى ابن الجعد (توفي 230هـ) في مسنده<sup>349</sup> عن الأعمش (توفي 148هـ) قوله: "كتبت عن أبي صالح<sup>350</sup> ألف حديث".<sup>351</sup> فهل يُظنُّ أنَّ كتابة ألف حديث هو أمر على سبيل البركة، بما تضمنته الأحاديث من أمور من صميم الدين. وهذا يدلُّ على أنَّ تناقل الحديث في زمن التابعين، كتابة، كان بغرض التعلم والبلاغ؛ فإنَّ الأعمش كان قبلة طلبة الحديث. وقد روى عنه الحديث جهرة من الأئمة الذين عليهم مدار عامة الأحاديث كشعبة، ومَعمر، وسفيان بن عيينة...

والناظر في مضمون هذه الصحف أو ما نقل عن مضمونها<sup>352</sup>، يتبيّن له أنَّها قد احتوت على تفاصيل العقيدة، والفقه، والتفسير، والسيرة، وغير ذلك، أي مجموع الدين كلّهُ؛ بما يكشف أنَّ الغرض من نسخها كان حفظ الدين وتبليغه إلى الأمة، لا مجرد "البركة".

**سادسًا:** لماذا كان عدد الكاتبتين من الصحابة قليلًا؟ سؤال لم يحسن الشرقي الجواب عنه. إنَّ من استقرأ منهج أهل القرن الأوّل يتبيّن له بجلاء أنَّه كان هناك خلاف بين السلف حول الكتابة، بما في ذلك تأليف الكتب؛ فقد كان طائفة من السلف من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين يعملون عن تقييد العلم، والسبب هو اعتقادهم أنَّ تقييد العلم بالكتابة مدعاة إلى الكسل وتحوُّله إلى مجرد معارف باردة، كما كانوا يخشون أن يؤول الأمر إلى ترك الحفظ والالتكال على الكتابة، في أمة كلّ ثقافتها سماعيّة. ومن الآثار التي تبين ذلك قول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه- في ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف- لمن طلب منه أن يكتبه الحديث: "لا نُكتبكم، نخذوا عنّا كما

347 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 488/4

348 ابن أبي خيثمة، تاريخ ابن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح هلال، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1424هـ-2004م، 379/2

349 هذا المسند جمعه تلميذه الإمام البيهقي.

350 أبو صالح السمان: تابعي لازم أبا هريرة رضي الله عنه مدة.

351 مسند ابن جعد، تحقيق: عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، الكويت: مكتبة الفلاح، 1495هـ-1985م، 454/1 (ح/792)

352 انظر سير صحف التابعين: محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، 1/ 143-325

أخذنا عن نبينا صلى الله عليه وسلم". وهذا ابن عباس - في ما يرويه عنه عبد الرزاق في المصنف - يقول: "إِنَّا لَا نَكْتُبُ الْعِلْمَ وَلَا نُكْتِبُهُ". وروى الخطيب عن الأوزاعي قوله: "كان هذا العلم شيئاً شريعاً، إذ كانوا يتلقونه، ويتذاكرونه بينهم، فلما صار إلى الكتب، ذهب نوره، وصار إلى غير أهله".<sup>353</sup> ويلخص القاضي عياض الأمر - في ما نقله عنه النووي -: "كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير في كتابة العلم، فكرهها كثيرون منهم، وأجازها أكثرهم، ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف".<sup>354</sup>

**سأبعا:** لماذا لم تكن الصحف هي العمدة في نقل أحاديث رسول الله عليه وسلم؟ الجواب، هو أنّ هذه الأحاديث التي عند الصحابة لم تكن لها أسانيد أصلاً؛ فهي منقولة مباشرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فلماذا يحتاج الصحابي إلى استظهار كتابه إذا كان ما عنده هو فقط مجموعة قليلة من المتون القصيرة - دون إسناد -، هذا في الأحاديث القولية، أما الأحاديث العملية فهي بلا إسناد وقائمة أصلاً على الرواية بالمعنى!

---

353 الخطيب، تقييد العلم، ص 64  
354 النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 130-129/18

## -الأضلولة السادسة- أسطورة جمع السنة في عهد عمر بن العزيز

قال الشريفي إنّ الكتابة بدأت على رأس المائة الأولى، وشكك في أمر عمر بن عبد العزيز بجمع السنة. وأضاف قائلاً: "وليس من قبيل الصدفة أن يُنسب خرق هذا المبدأ على رأس المائة الثانية إلى عمر بن عبد العزيز، ذاك الخليفة الذي اعتبره الوجدان الجمعي "خامس الخلفاء الراشدين"، فقد كان لا بدّ من أن يصدر عن رمز من رموز الصلاح والتقوى كي تكون له حظوظ في القبول. وكان الزهري، في المنظور السّيّ، هو الذي قام بمهمة هذا التدوين، وفتح الباب الذي سيلج منه ثقات الرواة والوضّاعون على السواء."<sup>355</sup>

قلت:

**أولاً:** قد ظهر لك أنّ الكتابة كانت منذ القرن الأول، غير أنّه لم تكن هناك رغبة في جمعها في دواوين لتوافر الصحابة الذين مات آخرهم - أبو الطفيل الليثي رضي الله عنه- في بداية القرن الثاني.

**ثانياً:** لماذا يستنكر الشريفي أن يكون عمر بن عبد العزيز الخليفة العالم قد أمر بجمع السنة وتدوينها؟ ما الغرابة في أن يفعل ذلك رجل جمع منصبي الخلافة والفقّه في الدين؟! إنّ إطلاق عارض الشك مجرّد التشكيك، هو منهج غير علمي يتحدّى منطق التاريخ وقرائن الأحوال.

**ثالثاً:** أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري (فهو إسناد كالشمس) قوله: "كنّا نكره كتاب العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء، فرأينا ألاّ نمنعه أحدًا من المسلمين".<sup>356</sup> فهل نقبل شهادة الزهري عن نفسه أم نأخذ بوساوس الشريفي؟!

**رابعاً:** هل تدوين السنة كان سبباً لدخول الوضع في الحديث؟ إنّ تفسير غريب، لا يستقيم إلّا بأن يكون من جمعا الأحاديث في مصنفات هم أنفسهم المختلقين لهذه الأحاديث، وهو ما لم يدّعه الشريفي؛ إذ إنّ الوضع كان من قبل الرواة أثناء التناقل الشفهي!

**خامساً:** أخبرنا الشريفي أنّ الوضع قد بدأ في القرن الأول، ثم أخبرنا أنّ كتابة الحديث بدأت بعد هذا القرن، وأنّ هذه الكتابة هي سبب ظهور الوضعاين؛ فكيف يستقيم الجمع بين الدعوى الأولى والدعوى الثانية؟!

---

355 الشريفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 177  
356 مصنف عبد الرزاق، 258/11، (تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ-1983م، ط2)  
(ح/20486)

## -الأضلولة السابعة- تشكيك النحاة واللغويين في حفظ السنة

زعم الشرفي أنَّ "أعلام اللغويين في القرن الثاني للهجرة لم يعتبروا الحديث حجة، ولم يعتمدوه لا في وضع القواعد ولا في الشرح والتفسير، رغم تأكدهم من فصاحة النبي. كل ما في الأمر أنهم كانوا لا يثقون في أنَّ ما يُنسب إليه قد روي بلفظه لا بالمعنى فقط، لا سيما والمدة الفاصلة بين عصر النبوة وعهد التدوين تزيد على القرن، وأنَّ الرواة لم يكونوا جميعهم من العرب الخالص، بل كان الموالي يمثلون الأغلبية المطلقة من بينهم. وكيف يثقون بالأحاديث وهم يرون عددها يتضخم من يوم إلى آخر، ويشيع فيها الوضع والكذب؟"<sup>357</sup>

وقال: "من المعروف أنَّ معظم علماء اللغة والنحاة المتقدمين لم يكونوا يحثجون بالحديث."<sup>358</sup> قلت:

والدعاوى إن لم يقيموا عليها      بينات أصحابها أدياء

**أولاً:** من أين جاء بهذا الخبر؟ هل قام الشرفي باسقصاء خير أعلام اللغويين؟ الجواب هو أنَّ الشرفي قد سطا على هذه الفكرة من عند (شيخه) أبي رية<sup>359</sup>، لكنّه ظنَّ أنّه أقدر منه على ترسيخ الشبهة، فلم يكتف بالإحالة إلى النحاة كما فعل (شيخه)، وإنما وسّع الأمر حتى يشمل اللغويين! وهذه الزيادة دليل على عظم جهله وتعامله كما سيأتي.

**ثانياً:** كيف للشرفي أن يطلق القول في هذا الشأن رغم أنَّ المؤلفات التي وصلتنا من القرن الثاني، في كل العلوم، قليلة جدّاً، ولا يمكن البتة أن تكون قاعدة مادية لإطلاق مثل هذه الأحكام الواسعة. والرجل مفرط في إطلاق الأحكام كأنّه أحاط بالمؤلفات الإسلامية قاطبة، رغم أنه لا يخفى على من قرأ كتبه أنّه ضعيف القراءة إلى حد الإقلال المحير.<sup>360</sup>

357 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 177-178

358 الشرفي، لبنات 2، ص 65

359 أقر، ضمنًا، في كتابه القديم (1991م) "الإسلام والحداثة" ص 109، أنه عالة على أبي رية في هذه الشبهة.

360 من ذلك قوله في مقام آخر إنَّ "كتب النسخ والنسخ عديدة ولكنها كلّها متاعرة" (الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 157)، رغم أنَّ التأليف فيها كان ميكزاً، فقد نسب صاحب "الفهرست" (ألف سنة 377هـ) كتباً في النسخ والنسخ إلى مقاتل ابن سليمان (توفي 150هـ)، وابن الكلبي (204هـ)، وحجاج الأعور (توفي 206هـ)، وجعفر بن مبشر (234هـ) (ابن النديم، الفهرست، تحقيق رضا تجمد، طهران: مكتبة الأسد، 1971، ص 40). وحقق ونشر كتاب ينسب إلى الزهري (توفي 124هـ) (الزهري، النسخ والنسخ رواية أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، ويلي: تنزيل القرآن بمكة والمدينة، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1418هـ-1998م، ط 3، وحققه أيضاً مصطفى محمود الأزهرى، الرياض: دار ابن القيم- القاهرة: دار ابن عفان، 2008م). وأشار محقق كتاب "النسخ والنسخ" لقناعة السدوسي (توفي 117هـ) إلى عدد من ممن ألف في النسخ والنسخ، وأقدمهم عطاء بن مسلم (توفي 115) (قناعة السدوسي، النسخ والنسخ، تحقيق حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1418هـ-1998م، ط 3، ص 10).

**ثالثاً:** الخلاف بين النحاة حول جواز الاستشهاد بالحديث النبوي مشهور، وقد ردّ عدد من أهل العلم على مذهب المانعين، كاشفين فساد أصول دعواهم وتناقض مذهبهم. وقد ذهب ابن خروف، والصفار، والسيرافي، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام، وكثير غيرهم إلى جواز الاحتجاج بالحديث مطلقاً.

بحث بجمع اللغة العربية، مسألة الاحتجاج بالأحاديث في القضايا النحوية وخلص إلى أنه: "لا يُحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في المصدر الأول، ككتب الصحاح الستة فما قبلها.

يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآتية الذكر على الوجه الآتي:  
أ - الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب - الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج - الأحاديث التي تُعد من جوامع الكلم.

د - كُتِبَ النبي صلى الله عليه وسلم.

هـ - الأحاديث المروية لبيان أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

و - الأحاديث التي عرف من حال رواها أنهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ز - الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها متّحدة.<sup>361</sup>

**(رابطاً):** استدلل أبو رية بزعم من قال إنّ الأعم الأغلب من النحاة ما كانوا يرون الاستشهاد بالحديث النبوي، وهو زعم باطل؛ فقد عدّ ابن الطيب من القائلين بجواز الاستشهاد بالحديث من النحاة: ابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي، بل وقال: لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن الضائع (توفي 680هـ) في شرح الجمل وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي (توفي 911 هـ).<sup>362</sup> وقد ناقض أبو حيان نفسه؛ فقد حصرت إحدى الباحثات لأبي حيان في كتابيه "ارتشاف الضرب" و"منهج المسالك" ثمانية وعشرين حديثاً انفرد في الاحتجاج بها، وبني عليها حكماً جديداً أو معنى جديداً أو استعمالاً جديداً.<sup>363</sup>

وقد استدلل المجيزون من النحاة للاستشهاد بالحديث النبوي، بأدلة قوية، منها:<sup>364</sup>

361 مجموعة القرارات العلمية (3) بجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، ص3-4 (نقله محقق بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، مكتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني، تحقيق: رياض الخوام، بيروت: عالم الكتب، 1418هـ-1998م، ص11-12)

362 محمد الخضر حسين، "الاستشهاد بالحديث"، مجلة بجمع اللغة العربية 199/3 (نقله سعيد الأفغاني، أصول النحو، ص49)

363 خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، العراق: دار الرشيد، 1981م، 347-364

364 صالح صافار، النحويون والحديث الشريف، دراسة في إشكالية الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف، مجلة الساتل، العدد الثاني، يونيو 2007م، ص52

1 -استشهاد أصحاب المعاجم بالحديث في معاجمهم كالجوهري (توفي 397هـ) في صحاحه، وابن سيده (ت 458 هـ) في محصنه، والأزهري (توفي 615هـ) في تهذيبه، واللغة أخت النحو، قال السهيلي: "لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه أبو حيان، وابن الضائع".

2 -أن أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم أصبح سنداً من أشعار العرب، حيث إن الحديث نقل عن العرب الفصحاء مع العدل والضبط، فهو أوثق من نقل أهل اللغة الذين ينقلون عن واحد، لا تُعرف حاله.

3 -أن تدوين الحديث قد تمّ قبل فساد اللغة، فما روي باللفظ فأمره واضح، وما روي بالمعنى إنما رواه عرب خلص قبل تفشي الخطأ في اللغة.

4 -أن المطلوب غلبة الظن، وليس اليقين، فالظن كاف في نقل مفردات الألفاظ، وتقييد القواعد، وهو مناط الأحكام الشرعية.

5 -أن اللحن وقع في الشعر كما وقع في الحديث، وكذلك التبديل والتصحيف وقعا في الشعر أيضاً. إضافة إلى أن الحديث قد اعتنى به العلماء فصّحّوه ونقّحوه، وعلوم الحديث خير دليل على ذلك، بينما الشعر لم يتوفر له ما توفر للحديث.

**خامساً:** من المعلوم المشهور أنّ اللغويين قد اعتمدوا بتوسّع كبير الحديث النبوي في مواطن الاستشهاد، حتّى إنّ من ردّ على النحاة عدم استشهادهم بالحديث النبوي، جعل استشهاد اللغويين حجة عليهم<sup>365</sup> ولناخذ مثلاً معجم "العين" للخليل ابن أحمد الفراهيدي (100هـ-173هـ)، وهو أول معجم للغة العربية (في ما بلغنا من شواهد التاريخ)، وقد وردت فيه أحاديث كثيرة جداً، منها:

✓ في مادة "عق"، كتب: "ومن الحديث كلُّ امرئٍ مُرْتَهَنٌ بعقيقته. وفي الحديث:

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عقّ عن الحسن والحسين بزينة شعرهما ورقاً".<sup>366</sup>

✓ في مادة "عج": قال: "عج: العَجُّ: رفع الصوت، يقال: عَجَّ يَعْجُ عَجاً وعَجِيجاً. وفي الحديث: "أفضل الحجِّ العَجُّ والثَّجُّ" فالعَجُّ رفع الصوت بالتلبية، والثَّجُّ صبُّ الدِّماء، يعني الذبائح".<sup>367</sup>

✓ في مادة "عد"، كتب: "والعداد: احتياج وجع اللدّيع [...] وفي الحديث: "ما زالت أكلة خَيْرٍ تُعَادِي فهذا أوان قَطْعِ أَمْرِي"، أي تُراجعي، ويُعاودني ألم سمها في أوقات معلومة".<sup>368</sup>

365 انظر مثلاً سعيد الأفغاني، في أصول النحو، دمشق: دار الفكر، 1383هـ-1963م، ص53-55  
366 الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: مهدي المحزومي وإبراهيم السامرائي، العراق: دار الرشيد، 1985م، 62/1  
367 المصدر السابق، 67/1

✓ في مادة "خشع": كتب: "والخُشَعَةُ: فُفٌّ غَلَبَتْ عَلَيْهِ السُّهُولة، فُفٌّ خَاشِعٌ وَأَكْمَةُ خَاشِعَةٌ أَيْ مُلْتَزِمَةٌ لَاطِفَةٌ بِالْأَرْضِ. وفي الحديث: "كانت الكَعْبَةُ خُشَعَةً على الماءِ فَدَجِيَتْ مِنْهَا الْأَرْضُ".<sup>369</sup>

✓ في مادة "خلع": "وفي الحديث: "خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ" إِذَا ضَيَّعَ مَا أُعْطِيَ مِنَ الْعَهْدِ وَخَرَجَ عَلَى النَّاسِ".<sup>370</sup>

✓ في مادة "خنع"، كتب: "وفي الحديث: "أَخْنَعَ الْأَسْمَاءُ إِلَى اللَّهِ مِنْ تَسَمَّى بِاسْمِ مَلِكِ الْأَمْلَاكِ" أَيْ أَذْلَمَهَا".<sup>371</sup>

والأمثلة كثيرة جداً لا يليق المقام هنا باستقصائها، وقد وردت فيها الأحاديث في الشرح والتفسير. فلماذا نسب الشرفي الاعتراض إلى "اللغويين" لا النحاة؟ الجواب هو أنّ الشرفي أراد أن يزايد على (شيخه)؛ فأنكشفت سوءة جهله. فجمع سوأتين: سوءة الجهل، وسوءة التعصب لجهله، والإغراق فيه.

وتعرّ من ثوبين من يلبسهما يلقي الردى بمذمّة وهوان

ثوب من الجهل المركب فوقه ثوب التعصب بثست الثوبان

**سادساً:** هذه الشبهة مصدرها أبو رية في كتابه "أضواء على السنة المحمدية".<sup>372</sup> وهو لم يخصّها بالقرن الثاني، فكيف خصّص الشرفي دون استقراء ولا استدلال؟!

**سابعاً:** ما قيمة قول النحاة واللغويين في إثبات أصالة الحديث النبوي؟ أين دعوى التخصص التي لا يكلّ الشرفي عن تكرارها! إذا كان قول الفقهاء والأصوليين هَذَر عند المحدثين، رغم أهمّ يعملون ضمن العلوم الشرعية، فكيف بمن لا رصيد لهم في علم الحديث.

**ثامناً:** إذا كان النحاة لم يعتدوا بالحديث النبوي في القرن الثاني—وقد كانت كثير من الأحاديث عندها تؤخذ مباشرة عن التابعين<sup>373</sup>—لأنّ منه ما روي عن الأعاجم؛ فهذا—إن صحّ جدلاً—دليل ظاهر على ضعف معرفتهم بطرق الحديث؛ إذ لم يمكنهم تمييز الحديث الذي رواه العرب من الذي رواه الأعاجم رغم قصر الأسانيد! ومن كان هذا حاله من الجهل بهذا العلم؛ فلا يعتد به قدر نقير في أمر الحديث الجليل!

368 المصدر السابق، 80/1

369 المصدر السابق، 112/1

370 المصدر السابق، 119/1

371 المصدر السابق، 121/1

372 ص 345-349

373 آخر من توفي من التابعي هو خلف بن خليفة عام 181 هـ. قال السيوطي: "ققرنه صلى الله عليه وسلم هم الصحابة وكانت مدتهم من المبعث إلى آخر من مات من الصحابة مائة وعشرين سنة، وقرن التابعين من مائة سنة إلى نحو سبعين" (نقلاً عن محمد شمس الحق العظيم آبادي، عون المعبود في شرح سنن أبي داود، المدينة المنورة: محمد عبد المحسن، 1389هـ-1969م، 410/12).



**تاسعاً:** قول من قال من النحاة باطراح الحديث لأنه قد روي بالمعنى واحتلف في لفظه، يكشف تناقض هذه الفئة؛ لأنّ الشعر نفسه الذي هو عمدة النحاة قد تعرّض للتحريف. قال الميمني: "النقل بالمعنى شيء ليس بمقصود على الأحاديث فحسب، بل إن تعدد الروايات في البيت الواحد من هذا القبيل. والقول بأن ذلك منشأه تعدد القبائل ليس مما يتمشى في كل موضوع. على إن إثبات ذلك في كل بيت دونه خطر القتاد. زد إلى ذلك ما طرأ على الشعر من التصحيف والوضع والاختلاق، من مثل ابن دأب، وابن الأحمر، والكلبي، وأضرابهم".<sup>374</sup>

**عاشراً:** الزعم أنّ انتشار الوضع كان "سبباً كافياً لعدم الاستشهاد بالحديث في مجال اللغة." في القرن الثاني، دليل على جهل الشرقي بدلالة الاستشهاد وحجية الشاهد؛ إذ إنّ اللغويين ما كانوا يشترطون صحة الرواية أصلاً في الاستشهاد، ودليل ذلك أنّ الأعم الأغلب من الشعر الذي يستشهدون به، في إسناده مجاهيل، والانتحال في الشعر معروف منذ ما قبل الإسلام، فكيف، إذن، يُحتج بالشعر الذي لا سبيل إلى تصحيح إسناده وعُرف فيه الانتحال، ويترك الحديث الذي يزعم الشرقي أنه قد شاع فيه الوضع.

**الحادي عشر:** قال الأستاذ صالح صافار: "ربط وقوع اللحن في الحديث بالأعاجم غير مسلم به، ذلك أن اللغة "ملك لمن يتكلمها، ويتقنها، فإن أتقنها فليس هناك فرق بينه وبين العربي إلا النسب، والنسب لا أثر له على اللسان". أضيف إلى ذلك أنّ علوم العربية قد ساهم فيها كثير من الأعاجم، كالحضرمي، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وما سيبويه والفارسي، وغيرها إلا دليل عظيم على ذلك، كما أن الشعر قد رواه الأعاجم كذلك، قال الميمني: "ورواة الشعر أيضاً فيهم من الأعاجم والشعوبية أمم".<sup>375</sup>

**الثاني عشر:** التابعون الذين عليهم مدار أشهر الأحاديث كنافع بن عمر من كبار التابعين، والزهري (القرشي) من صغار التابعين، عرب خلّص. وحتى مشاهير الموالي، رُؤوا صغاراً في أحضان الصحابة كسالم مولى ابن عمر رضي الله عنه؛ فلا قيمة إذن لقول الشرقي إنّ أغلبية الرواة كانوا من الموالي.

**الثالث عشر:** لم يقل أبو حيّان -أشد النحاة مغالاة في ترك الاستشهاد بالحديث النبوي- إنّ شيوع الكذب والوضع هو سبب ترك الاستشهاد بالحديث في المباحث النحوية، وإنّما حجة القوم هي: رواية الحديث بالمعنى، ووقوع اللحن من الرواة غير العرب.

لماذا إذن زاد الشرقي حجّة ثالثة عند نقله لمذهب الأقدمين؟

374 عبد القادر البغدادي، خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلا هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418هـ-1997م، ط، 9/1 (هامش المحقّق).

375 صالح صافار، النحويون والحديث الشريف، دراسة في إشكالية الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف، مجلة الساتل، العدد الثاني، يونيو 2007م، ص 46

السبب هو أنَّ رواية الحديث بالمعنى واللحن في بعض لفظه لا يؤديان إلى هدم حفظ الحديث وحجيته، ولذلك نفخ الشرفي في كيس الدليل ليضيف إليه دعوى ثالثة أضعف من سابقتها حتَّى يصل إلى إثبات باطله.

## -الأضلولة الثامنة-

### سلطان المصنفات الحديثية

قال الشريفي: "المصنفات التي تبوأَت شيئًا فشيئًا منزلة ألحققتها بقداسة المصحف، حتَّى أصبحت عبارة "رواه الشيخان"، أي البخاري ومسلم، كافية في التسليم بصحة الحديث والالتزام بما فيه." <sup>376</sup> قلت:

**أولاً:** لم يزعم أحد لهذه المصنفات (بصيغة الجمع) الحديثية هذه المرتبة، خاصة أنها، باستثناء جامعي البخاري ومسلم <sup>377</sup>، تضم مع الصحيح الضعيف وحتى الموضوع. وكيف تكون كما ادَّعى الشريفي، وأصحابها قد يوردون الحديث في مصنفاتهم ويضعفونه بأنفسهم، أو تدلُّ تصرُّحاتهم، أو قرائن أحوالهم على عدم التزامهم برواية المقبول (الصحيح والحسن) دون غيره:

- 1 - الإمام الترمذي في جامعه، ساق روايات وضعفها.
- 2 - النسائي في سننه (الكبرى والصغرى)، ضَعَّف عددًا من الروايات التي ساقها.
- 3 - قال أبو داود كلمته الشهيرة في رسالته لأهل مكة في وصف سنَّته: "وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد يَبْتَنِّه. ومنه ما لا يصح سنَّده." <sup>378</sup>
- 4 - قال ابن تيمية عن حال الدواوين الحديثية لأحمد بن حنبل (المسند وغيره): "وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند [1] مثل [من] شرط أبي داود في سنَّته وأما كتب الفضائل فيروي ما سمعه من شيوخته سواء كان صحيحًا أو ضعيفًا فإنه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلَّا ما ثبت عنده." <sup>379</sup>
- 5 - ألف الإمام الدارقطني كتابه الذي يعرف "بالسنن"، واسمه الحقيقي: "المجْتَنَّبُ مِنَ السُّنَنِ المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلَّم، والتنبيه على الصحيح منها والسقيم، واختلاف الناقلين لها في ألفاظها"، وغالب ما رواه فيه ضعيف أو موضوع؛ وذلك لأنَّه وضعه أساسًا لبيان علل أحاديث الأحكام.

376 الشريفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص178

377 اشترط الصحة أيضًا ابن خزيمة في كتابه "مختصر المختصر..." المعروف عند المتأخرين باسم "صحيح ابن خزيمة"، فقد اشترط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنَّده بنقل العدل عن العدل إلى النبي صلى الله عليه وسلَّم، لكنَّه لم يوفِّ بشرطه في عدد من رواياته، وكذلك الأمر مع مسند ابن حبان المعروف بـ "صحيح ابن حبان"، ومتنقى ابن الجارود.

378 أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنَّته، تحقيق محمد بن لطفى الصبَّاح، بيروت: المكتب الإسلامي، 1405هـ، طبعة 3، ص27

379 ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1406هـ-1986م، 97-96/7

ثانياً: لم يرفع أحد هذه المصنّفات بهذا الإطلاق إلى رتبة قداسة القرآن، وإنما أهل العلم من أهل السنة، منذ زمن الصحابة إلى اليوم، يعتقدون أن الحديث إذا صحّ فإنه حجة في العقائد والشرائع كما القرآن، فكلّه وحي معصوم.

## -الأضلولة التاسعة- الإمام مالك وشكّه في الحديث

قال الشري: "كان الإمام مالك يعيش في البيئة الحجازية وفي منأى عن دواعي الوضع المتعمد، ولم يثبت في موطأه، وهو يبحث عن سند لأحكامه الفقهية، سوى ثلاثمائة حديث أو نحوها، حتى قيل فيه إنه "أصحّ كتاب بعد كتاب الله".<sup>380</sup>

قلت:

**أولاً:** الزعم أن الأحاديث المرفوعة في الموطأ تبلغ قريباً من ثلاثمائة حديثاً، منقول بجهل عن كتاب أبي رية، دون بحث أو تعقّب، رغم أنّ الشري ممن يقدّسون الشك!

**ثانياً:** للموطأ روايات كثيرة، وهي مختلفة في عدد أحاديثها لاختلاف الرواة ملازمة للإمام مالك، ذلك أنّ من هؤلاء الرواة من أخذ عن مالك قبل سنوات من وفاته وهناك من صحبه إلى وفاته، وكان من عادة مالك تنقيح كتابه زيادة وحذفاً، علماً أنّ رواية يحيى بن يحيى الليثي هي أشهر روايات الموطأ، وهي على قول آخر الروايات عن مالك<sup>381</sup>، فيها من المرفوع قريباً من ثمانمائة حديث. وقالت طائفة من أهل العلم إنّ رواية أبي مصعب الزهري هي آخر الروايات عن مالك<sup>382</sup> كما هو قول الخليلي في الإرشاد،<sup>383</sup> وفيها، كما قال الإمام ابن حزم الذي يراها أيضاً آخر الروايات، زيادات عن الموطآت الأخرى نحو من مائة حديث.<sup>384</sup>

**ثالثاً:** قول الشافعي في الموطأ كان قبل تأليف صحيحي البخاري ومسلم، إذ إنّ الشافعي (توفي 204هـ) من تلاميذ مالك، وقد توفي لما كان البخاري طفلاً (ولد ببلخ في أفغانستان سنة 194هـ) وقبل ولادة مسلم (ولد في نيسابور، شمال شرق إيران، سنة 206هـ). فهذا الإيراد من الشري في هذا السياق، غير أمين؛ لأنّه موهم أنّ أصحّ كتاب حديث فيه فقط بضع مئات من الأحاديث، في حين أنّ جامع البخاري، وهو أصحّ كتب الأحاديث، وقد قال فيه الإمام النسائي (توفي 303هـ): "ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل"<sup>385</sup>، فيه بالمكرّر (7397) حديثاً مرفوعاً، ومن غير المكرّر (2761) حديثاً مرفوعاً، كما هو عدّ ابن حجر.<sup>386</sup>

380 الشري، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 178

381 سليم الحلاّلي، الموطأ برواياته الثمانية بزياداتها وزوايدها واختلاف ألفاظها، د.م.د.ن، 2003، 140/1

382 ولعلّه أقوى الأقوال، لعلنا أنّ أبا مصعب الزهري عاش في المدينة، ومات وهو قاضيهما الأول.

383 أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق/ محمد سعيد إدريس، الرياض: مكتبة الرشد، 228/1

384 الذهبي، تذكرة الحفاظ، 2/ 483

385 ابن حجر، هدي الساري، ص 489

386 المصدر السابق، ص 469

**رابعاً:** لم يزهّد مالك في المسند المرفوع، ذلك أنّه ما سعى إلى استيعاب الأحاديث النبويّة في موطئه، كما هو ظاهر من تقسيمه له؛ فإنّه لم يسر به على نسق "الجوامع"،<sup>387</sup> ولذلك خلا الكتاب من أبواب كثيرة تضمّنتها كتب الحديث الأخرى مثل التوحيد، والتفسير، والزهد، والقصص...

**خامساً:** عبارة "وهو يبحث عن سند لأحكامه الفقهيّة"، ليست على إطلاقها؛ فمعلوم -لغير الشرقي طبعاً!- أنّ مالكا قد أخرج أحاديث في موطئه صحيحة الإسناد، وبعضها بالإسناد الذهبي: نافع عن ابن عمر عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم، لكنّه لم يعمل بها، لأنّها مخالفة لعمل أهل المدينة؛ فهي عنده، على الظاهر، في عداد المنسوخ؛ وقد قال الإمام ابن حزم عن الموطأ: "وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها".<sup>388</sup>

**سادساً:** لم يدّع الإمام مالك أنّ ما جمعه في الموطأ من أحاديث هو غاية ما وصل إليه عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؛ ولذلك رفض طلب أبي جعفر المنصور إلزام الناس بكتابته؛ ومن أسباب ذلك كما قال المعلمي: "لأنه يعلم أنّ فيه أحاديث أخذ بها هو وقد يكون عند غيره ما يخصّصها، أو يقيدّها أو يعارضها، وفيه توقف عن أحاديث قد يكون عند غيره وما يقويها ويؤيدها، وقد يكون عند غيره أحاديث لم يقف عليها هو".<sup>389</sup> وقال أيضاً: "لم يقصد مالك أن يجمع حديثه كله ولا الصحيح عنه في الموطأ، إنما ذكر في الموطأ ما رأى حاجة جمهور الناس داعية إليه".<sup>390</sup> وأضاف: "كان مالك رحمه الله يدين باتباع الأحاديث الصحيحة إلا أنه ربما توقف عن الأخذ بحديث ويقول: ليس عليه العمل عندنا. يرى أن ذلك يدل على أن الحديث منسوخ أو نحو ذلك. والإنصاف أنه لم يتحرر لمالك قاعدة في ذلك فوقعت له أشياء مختلفة".<sup>391</sup>

387 الجامع: الديوان الحديثي الذي يستوعب موضوعات الدين وأبوابه، ولا يقتصر على أحاديث الأحكام أو أيّ شق موضوعي.

388 السيوطي، تنوير الخواالك، القاهرة: دار إحياء الكتب العربيّة، د.ت.، 9/1

389 المعلمي، الأنوار الكاشفة، ص254

390 المصدر السابق، ص291

391 المصدر السابق، ص23

## -الأضلولة العاشرة- الحديث عند السنة والشيعه واحد

زعم الشرفي أنّ الخلافات في المواضيع بين الكتب الحديثية لأهل السنة والكتب الحديثية للشيعه (المدونة في القرن الرابع الهجري) يسيرة؛ حتّى يثبت أنّ تاريخ الحديث المزيّف، واحد.<sup>392</sup> قلت: مالي أرى الرجل يُثَغّب خطأ، حتّى كأنّه لو أراد أن يصيب ما استطاع! لقد أتعّب نفسه في القول دون بحث ولا رصد.

لعمرك ما الأبصار تنفع أهلها إذا لم يكن للمبصرين بصائر

هذا من لباس الزور الذي تزي به الشرفي، وهو يثبّت عن تعامل مُزِرّ بصاحبه! إذا كان "صاحبنا" لا يعرف من كتب الحديث عند أهل السنة خبراً، فهل يُرجى من مثله أن يدرك خبر كتب الشيعة على كثرتها وضخامتها، وهي التي قال أحد أعلام الشيعة في عدد أحاديث واحد منها فقط، وهو كتاب "الكافي" -وهو واحد من الكتب الأربعة الأهم عند الشيعة-: "إن ما في الكافي يزيد على ما في مجموع الصحاح الستة للجمهور<sup>393</sup>"<sup>394</sup> طبعاً لن أشير إلى كتاب "بحار الأنوار" للمجلسي، فهو في 110 مجلّدات، لأنني أجزم- بلا تردد- أنّ مجموع قراءات الشرفي في العلوم الشرعية طوال حياته لا يبلغ هذا الحجم، ولا نصيفه!

ألا فاعلم أنّ كتب الحديث الشيعية لا تضم من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم إلّا القليل<sup>395</sup>، وجلّها روايات عن جعفر الصادق رضي الله عنه (توفي 148هـ)، والأئمة من آل البيت ممن عاشوا في القرنين الثاني والثالث، ولذلك فتعريف الحديث عندهم هو: "كلامٌ يحكي قول المعصوم أو فعله أو تقريره."<sup>396</sup> وبالأرقام أقول إنّ الكتب الحديثية الأربعة التي عليها مدار المذهب الشيعي تضم 44 ألف حديث، منها أكثر من تسعة آلاف حديث لجعفر الصادق، وليس لرسول الله صلى الله عليه وسلم منها غير 644 حديث!

إنّ قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفاطمة وعلي وبقية الأئمة حتّى صاحب السرداب، وفعلهم، وتقريرهم داخل في مسمّى الحديث؛ فكيف يُتصوّر مع ذلك أن تكون أحاديث أهل السنة موافقة نوعاً لأحاديث الشيعة، مع عدم تطابق المصادر، واختلاف البيئة، وتباعد الدواعي، وتناثر المقولات؟!

392 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص178

393 أي الكتب الستة لأهل السنة، والتي عليها مدار أحاديث الأحكام، وتضم جلّ المتون الصحيحة: البخاري-مسلم-أبو داود-الترمذي-النسائي-ابن ماجه! علماً أن تسميتها بالصحاح الستة خطأ.

394 الشهيد الأول، الذكري، إيران: 1271هـ، ص6. وهو أمر يمكن أن يدرك بالعدّ الجرد.

395 أصول الكافي، وهما الجزآن الأولان منه، وخاصان بالعقائد، فيهما 3783 حديثاً، وليس منها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى 21 حديثاً!!

396 عبد الهادي الفضلي، أصول الحديث وأحكامه، بيروت: مؤسسة أم القرى، 1421هـ، ط3، ص19

ولو نظرنا في "الكافي" الذي هو أهم الكتب الحديثية للشيعة، فسنلاحظ أنّه يتكون من ثمانية أجزاء:

- الجزآن الأولان في العقيدة. الجزء الأول يتكون من: أربعة كتب: كتاب العقل والجهل، وكتاب فضل العلم، وكتاب التوحيد، وكتاب الحجة الخاص بكلّ ما يرتبط بالأئمة المعصومين، وهو أوسعها(!).
  - الفروع في الفقه تقع في خمسة أجزاء، وبين الفقه السني والشيعة مسافات.
  - الجزء الأخير فيه يُخطب أهل البيت ورسائل الأئمة وآداب الصالحين وطرائف الحكم.
- هذا على مستوى التقسيم العام، والفارق بينه وبين دواوين أهل السنة واضح، أمّا على مستوى التفصيل، فالاختلاف أجلى. ولعلنا نأخذ أبوابًا متقاربة من الكافي لنذكر بصورة أجلى الفرق بين كتب السنة وكتب الشيعة:

- باب لزوم الحجة على العالم وتشديد الامر عليه.
- باب النوادر.
- كتاب التوحيد .. باب حدوث العالم وإثبات المحدث.
- باب اطلاق القول بأنه شيء.
- باب أنه لا يعرف إلا به.
- باب أدنى المعرفة.
- باب الكون والمكان.
- باب النسبة.
- باب النهي عن الكلام في الكيفية.
- باب في ابطال الرؤية.
- باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى.
- باب النهي عن الجسم والصورة.
- باب الارادة انما من صفات الفعل وسائر صفات الفعل.
- جملة القول في صفات الذات وصفات الفعل.
- باب حدوث الأسماء.
- باب معاني الأسماء واشتقاقها.
- باب الفرق ما بين المعاني التي تحت أسماء الله وأسماء المخلوقين.
- باب الحركة والانتقال.
- باب البداء.



- باب في أنه لا يكون شئ في السماء والأرض الا بسبعة.
- باب البيان والتعريف ولزوم الحجة.
- باب اختلاف الحجة على عبادہ.
- باب حجج الله على خلقه.
- كتاب الحجة .. باب الاضطرار إلى الحجة.
- باب أن الحجة لا تقوم لله على خلقه الا بإمام.
- باب أن الأرض لا تخلو من حجة.
- باب أنه لو لم يبق في الأرض إلا رجلان لكان أحدهما الحجة.
- باب معرفة الإمام والرد اليه.
- باب فرض طاعة الأئمة.
- باب في أن الأئمة شهداء الله عزوجل على خلقه.
- باب أن الأئمة عليهم السلام هم الهداة.
- باب أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه.
- باب أن الأئمة خلفاء الله عز وجل في أرضه وأبوابه التي منها يؤتى.
- باب أن الأئمة عليهم السلام نور الله عز وجل (!!).
- باب أن الأئمة هم أركان الأرض (!!).
- باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته.
- باب أن الأئمة عليهم السلام ولاة الأمر وهم الناس المحسودون الذين ذكرهم الله عز وجل.
- باب أن الأئمة عليهم السلام هم العلامات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه.
- باب أن الآيات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه هم الأئمة عليهم السلام.
- باب ما فرض الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وآله من الكون مع الأئمة عليهم السلام.
- باب أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة عليهم السلام.
- باب أن من وصفه الله تعالى في كتابه بالعلم هم الأئمة عليهم السلام.
- باب في أن من اصطفاه الله من عبادہ وأورثهم كتابه هم الأئمة عليهم السلام.
- باب أن الأئمة معدن العلم وشجرة النبوة ومختلف الملائكة.
- باب أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم.

— باب أن الأئمة عليهم السلام عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله عز وجل.

— باب ما أعطى الأئمة عليهم السلام من اسم الله الاعظم.

— باب ما عند الأئمة من آيات الأنبياء عليهم السلام.

— باب أن مثل سلاح رسول الله مثل التابوت في بني إسرائيل.

— باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام.

— باب لولا أن الأئمة عليهم السلام يزدادون لنفد ما عندهم.

— باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة.

— باب أن الأئمة عليهم السلام إذا شأوا أن يعلموا علموا.

— باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون متى يموتون، وأنهم لا يموتون الا باختيار منهم.

— باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون.

— باب أن الله عز وجل لم يعلم نبيه علماً إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين.

— باب ان الأئمة عليهم السلام لو ستر عليهم لأخبروا كل امرئ بما له وعليه.

— باب فيه ذكر الأرواح التي في الأئمة عليهم السلام.

— باب الروح التي يسددها الله بها الأئمة عليهم السلام.

— باب وقت ما يعلم الإمام جميع علم الإمام الذي كان قبله.

— باب أن الإمامة عهد من الله عز وجل معهود من واحد إلى واحد عليهم السلام.

— باب الأمور التي توجب حجة الإمام عليه السلام.

— باب ثبات الإمامة في الأعقاب وأنها لا تعود في أخ ولا عم ولا غيرهما من القرابات.

أين، إذن، يا مجتهد الفكر، وجدت هذا التوافق بين الشيعة وأهل السنة؟!!

وأخيراً، لماذا حدّد الشرفي الدواوين الحديثية للشيعة بتلك التي ألّفت في القرن الرابع، رغم أنّ اثنين من الكتب الأربعة التي عليها مدار المذهب الشيعي، أقصد (التهذيب) و(الاستبصار)، قد ألّفا في القرن الخامس؟ والجواب هو أنّ الشرفي لا يعرف عن الكتب الشيعية شيئاً!

## -الأضلولة الحادية عشر- بساطة المحدثين

زعم الشرقي أنَّ عصر التدوين (الذي يبدأ عنده على أبكر صورة في زمن تابعي التابعين)، كان عفويًا دون قواعد مؤصّلة، وقصده كما سيأتي فقط هو نقد الإسناد.<sup>397</sup> قلت:

**أولاً:** أهم قواعد نقد الرجال كانت معروفة في زمن تابعي التابعين، وهي قواعد على دقّتها، بسيطة وبديهية، وتُشترط في عامة الأخبار التي يحتاج المرء الاستيثاق منها. **ثانياً:** علم أصول الفقه كان قبل الشافعي علمًا "عفويًا" بلغ فيه مجتهدو الصحابة والتابعين الغاية؛ فهل يقال مع ذلك إنّ "العفوية" دليل سذاجة أو تقصير؟! علمًا أنّه من طبيعة العلوم، أن تكون مرحلة التّقييد متأخرة عن مرحلة الممارسة الأولى.

**ثالثاً:** لا يضير الصحابة والتابعين أن تكون أصول نظرهم في الحكم على الأسانيد غير متضمنة للتّعقيدات الموجودة في كتب المتأخرين، إذ إنّ أسانيدهم كانت قصيرة، وكانت الإشكالات في كثير الأحيان تُحلّ بسؤال الراوي مباشرة، دون الحاجة إلى تقييدات نظريّة مجرّدة.

## -الأضلوة الثانية عشر- ظاهرة المحدثين

زعم الشرفي أنّ المحدثين "كانوا يتحرّجون كل التحرّج من التدخّل بشكل من الأشكال في نقد محتوى الأخبار المنسوبة إلى النبي [...] ولذلك لم يجدوا بدءاً من التركيز على السند دون المتن للتأكد من مدى صحّة هذا العدد الضخم من الأحاديث التي يسعون إلى جمعها ويتجشّمون السفر إلى مظانها أو تبلغ مسامعهم بشئ الطرق".<sup>398</sup>

قلت: هي الدعوى التي لا يملّ أعداء السنة من تكرارها، وقد رُدّ عليها مرّات وكُرّات، ولكن يبدو أن في اجترارها لذاذة في أفواه المبطلين! وقد كتب ابن القيم كتابه: "المنار المنيف" -مطبوع- -لرد على سؤال: "هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط، من غير أن يُنظر في سنده؟" وفيه الكفاية والشفافية لمن أراد الحق وسعى له سعيه وهو مخلص.

لنعد إلى مبدأ الاستشكال، ولنسأل: هل وقع في خلد أي من علماء الحديث في زمن الرواية (الذي يسميه الشرفي زمن التدوين!) أنّ استقامة السند مغنية عن نقد المتن قبل التسليم بصحة الرواية؟

الجواب تجده بيسر عند استقراء منهج القوم من أهل تلك القرون الأولى، وهو لائح واضح لا يزيغ عنه إلا مستشرق مُؤجّج أو عالماني مُردّد. بل قبل أن تستقرأ، جمعاً ونظراً، ودون أن تكلف نفسك نصّباً، افتح أي كتاب في تعريف علم الحديث، وانظر التعريف، فسيشرق في ذهنك الجواب. خذ مثلاً أبسط تعريف لهذا العلم، بأبسط عبارة وأوضحها، للإمام ابن حجر: "معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي". وأضاف: "وإن شئت حذفت لفظ: معرفة، فقلت: القواعد".<sup>399</sup> فهذا العلم، إذن، هو "قواعد" للحكم، وليس حفظاً للنصوص بلا تمحيص، ولا هو جمع بلا نظر ولا تقليب. وهو نظر في حال المروي كما هو نظر في حال الراوي.

كما تقرّر عند أهل الحديث أنّ صحّة السند لا تقتضي -آلياً- صحّة المتن، ولذلك أثبتوا قاعدة: "صحّة الإسناد لا يلزم منها صحّة المتن".<sup>400</sup> وهي قاعدة صريحة في أنّه لا يُكتفى باعتبار استقامة المتن للحكم على الحديث بالصحّة. ولذلك اشترط أهل العلم سلامة كل من السند والمتن من القواعد للحكم للحديث بالصحّة. قال ابن أبي حاتم الرازي: "يقاس صحة الحديث بعدالة ناقله، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة".<sup>401</sup>

398 المصدر السابق، ص 178-179

399 جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: مازن السرساوي، القاهرة: دار ابن الجوزي، 1431هـ، 1/68.

400 أحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، ص 41.

401 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 1/351.

أما إن أردت أن تدرك تفصيل عمل أهل الحديث في نقد المتن؛ فاعلم أنّ ذلك ظاهر من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: نقد السند يقتضي نقد المتن. وفيه:

✓ الحكم على رجال الحديث بالضبط والعدالة، خاصة التابعين وتابعي التابعين، أساسه النظر في مروياتهم، وهو ما يسمّى اصطلاحاً "بالسبر"، أي تعقّب حال الراوي ومروياته؛ فتقارن مروياته بالروايات الصحيحة، وتقارن رواياته هو نفسه ببعضها، مما رواه في شبابه بما رواه في شيخوخته، وما رواه في بلد ما بما رواه في بلد آخر، وما رواه عن راوٍ بما رواه عن غيره، وغير ذلك من الأحوال؛ مما يكشف استقامتها واستقرارها أو نكارتها واضطرابها.<sup>402</sup> ولذلك تجد في اصطلاحات تجريح الرواة: فلان يروي للمناكير، عامة ما يرويه غير محفوظ، أحاديثه مقلوبة، أمره مضطرب، تُكلم في روايته عن المجهولين، ثقة ربما أخطأ، ثقة ربما وهم، ثقة في حديثه تخليط، ثقة له أوهام، ثقة يغرب، روايته عن الشاميين أصلح...<sup>403</sup>

✓ إنّ دراسة منهج المحدثين في القرون الأولى، مبيّنة أنّهم "كانوا يحكمون على الراوي بمروياته، ولا يحكمون على الرواية بالراوي"<sup>404</sup>؛ أي أنّهم لا يتعاملون مع الثقات والضعفاء بمنطق ظاهري آلي، وإنّما ينظرون إلى مرويات الراوي أولاً، ثم ينتقون منها ما دلّ على ضبطه فيها، وإن كان ضعيفاً، ويتركون ما خفّ ضبطه فيها وإن كان ثقة. ومن خلال دراسة روايات كلّ راوٍ، استخلصوا قواعد للتعامل مع ذات الرواة.

✓ تفرد الراوي بالحديث، وإن كان إماماً، وكان ظاهر سنده الاستقامة، مدعاة للارتياح في متنه. قال ابن رجب: "وأما أكثر الحقاظ المتقدمين فأهمهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافة: "إنّه لا يتابع عليه"، ويجعلون ذلك علّة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستكبرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، وهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه."<sup>405</sup> وهو دليل على أنّهم لا يغترون بالإسناد المستقيم إذا كان الراوي الثقة قد تفرد به. وهو ما يكشف حالة

402 انظر كتاب "السبر عند المحدثين وأثره في معرفة أنواع علوم الحديث في المتن والإسناد، وفي الحكم على الرواة وعلى مروياتهم" - أصله أطروحة دكتوراه - في بيان أثر سبر أحاديث الرجال في الحكم على المتن من خلال نماذج عملية من أقوال العلماء. فانظره إن كنت تريد الاستزادة.

403 انظر أحمد معبد عبد الكريم، ألفاظ وعبارات المرح والتعديل، الرياض: أضواء السلف، 1425هـ-2004م

404 عزيز الداني، أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006م، ص102

405 ابن رجب، شرح علل الترمذي، 352/1-353

التحقّز عند المحدثين والتشكّك عند التعامل مع الأسانيد، عكس ما يُنسب إليهم من غفلة وسطحية.

الوجه الثاني: علوم خاصة بنقد المتن: من علوم الحديث ما احتض بالنظر في المتن. ومنها:

✓ علم مختلف الحديث: هو العلم الخاص بدراسة الأحاديث المتخالفة ظاهراً. والعناية فيه قائمة على النظر إلى المتن لا الأسانيد؛ لأنّ العلماء لا يتوجّهون لهذه الأحاديث لدفع الإشكال عنها إلّا عندما يبدو صلاحها إسنادياً وتعارضها متنياً. وكثيراً ما تُعتمد متون الأحاديث الأخرى الثابتة أداة للجمع بين هذه الأحاديث أو الترجيح بينها.

✓ علم مشكل الحديث: علم مشكل الحديث هو علم متعلّق بـ"أحاديث مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد مقبولة يوهّم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة"<sup>406</sup> وهذا العلم يقوم على دفع التعارض بين متن الحديث المشكل والحقائق الشرعية أو الكونيّة الثابتة.

الوجه الثالث: علوم خاصة بنقد السند والمتن معاً:

✓ علم العلل: هو علم يبحث عن أوهام الرواة الثقات في مروياتهم.<sup>407</sup> وعالم العلل ينظر في العلل الخفية -لا الظاهرة- في الحديث الذي رواه الثقات بسند ظاهره الاتصال. فالمحدث المجلّ كما قال السخاوي هو: "خبر ظاهره السلامة، اطّلع فيه بعد التفتيش على قاذح".<sup>408</sup> وهذا يؤكّد أنّ المحدثين ما كانوا يقبلون حديث الثقات دون تردد ولا مراجعة، وإنّما كانوا يضعون كلّ حديث على المحك. وقد بدأ النظر في علل الحديث منذ عصر الصحابة، ولعلّ عمر رضي الله عنه هو أوّل من بدأ ذلك؛ فإنّه إذا سمع حديثاً وعجّب أن لم يبلغه أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم، سعى إلى أن يجتمع له أكثر من طريق لهذا الحديث. وأشهر مثال لذلك ما كان بينه وبين أبي موسى الأشعري في شأن حديث الاستئذان ثلاثاً.<sup>409</sup> وذلك قال الذهبي: "هو الذين سنّ للمحدثين التثبت في النقل".<sup>410</sup> وأبرز من تحدّث في العلل زمن الصحابة أمّ المؤمنين عائشة. رضي الله عنها في استدرாகها

406 أسامة خياط، مختلف الحديث، الرياض: دار الفضيلة، 2001م، ص32

407 أبو سفيان مصطفى باجو، العلة وأجناسها عند المحدثين، طنطا: دار الضياء، 1426هـ-2005م، ص8

408 السخاوي، فتح المغيّب شرح ألفية الحديث، تحقيق: صلاح محمد عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ-1993م،

227/1

409 لم تكن هذه العادة مطّردة عند عمر رضي الله عنه، وإنّما يبدو أنّه رضي الله عنه كان يتشدّد في الأمر إذا خشي أن تكون رواية الصحابي لحديث يتضمن أمراً تعمّ به الحاجة ولم يسمعه هو، وهما من هذا الصحابي.

410 الذهبي، تذكرة الحفاظ، 6/1

على أحاديث للصحابة ظنّت أحمّ وهما فيها، ومن ذلك استدراكها، كما في صحيح مسلم، على عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنّ الميت يعذب ببكاء الحي. فقالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أما إنّه لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ، وإنّما مرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يكي عليها أهلها، فقال: إنهم سيكون عليها، وإنّما لتعذب في قبرها.<sup>411</sup>

بلغت عناية الأئمة الأعلام بالعلل الغاية؛ حتّى قال عبد الرحمن بن مهدي (توفي 198هـ): "لأنّ أعرف علّة حديث هو عندي، أحب إليّ من أن أكتب حديثاً ليس عندي".<sup>412</sup> وقد اهتم علماء الحديث بالنظر في المتن، حتّى صارت لهم ملكة تقوّدهم إلى الحكم على الحديث بمجرّد قراءة متنه. قال ابن دقيق العيد: "وأهل الحديث كثيراً ما يحكمون بذلك باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث. وحاصله يرجع إلى أنّه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم هيئة نفسانية، أو ملكة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم، وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه".<sup>413</sup>

وقد ألّفت في علم العلل كتب كثيرة في القرن الثاني الذي يندندن الشرقي دائماً أنّه أصل محنة العلم الحديث. ذكر الترمذي (توفي 297هـ) في كتابه "العلل الصغير" عدداً من المؤلّفين في العلل، وهم: هشام بن حسان (توفي 147هـ)، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (توفي 150هـ)، وسعيد بن أبي عروبة (توفي 156هـ)، ومالك بن أنس (توفي 179هـ)، وحماد بن سلمة (توفي 167هـ)، وعبد الله بن المبارك (توفي 181هـ)، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة (توفي 183هـ)، ووكيع بن الجراح (توفي 197هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (توفي 198هـ)، وأضاف الترمذي قائلاً: "وغيرهم من أهل العلم والفضل صنفوا، فجعل الله في ذلك منفعة كثيرة".<sup>414</sup> وأخصى محقق كتاب "العلل ومعرفة الرجال" لأحمد بن حنبل أكثر من أربعين مصنّفًا في العلل في القرون الثاني والثالث والرابع، وكثير منها موسوعيّ مستفيض.<sup>415</sup> وهي حجّة ماديّة على أنّ نقد متون الأحاديث قد مورس بكثافة في

411 رواه مسلم/ كتاب الجنائز/ باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه/ ح: 2199.

412 ابن أبي حاتم، علل الحديث، تحقيق: سعد عبد الله الحميد وخالد الجريسي، الرياض، 1427هـ، 387/1-388.

413 ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص 311-312.

414 الترمذي، الجامع الصحيح، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، القاهرة: الحلبي، 1395هـ-1975م، الطبعة 2، 738/5.

415 أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الرياض: دار الخاني، 1422هـ-2001م، الطبعة 2، 43-39/1.

زمن التابعين وتابعي التابعين، لا فقط ضمن الدراسات الحديثية العامة، وإنما بإفراده بمصنّفات مستقلة. فما هؤلاء القوم الممارين بالباطل لا يفقهون حديثاً؟! ✓ علم المدرج: من علوم العلل، علم المدرج، وهو يتعلّق بزيادة راو أو أكثر في السند (مُدْرَج السند)، أو زيادة كلام في المتن (مُدْرَج المتن) بما يتّوهم السامع أنّه جزء من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. الزيادة في الكلام تدخل في حد الضعيف، ولها أهمية كبيرة في تنقية متن الحديث من الزيادات التي تبدو ظاهراً من كلام الرسول صلّى الله عليه وسلّم في حين أنّه بعد البحث، ينكشف أنّها من كلام واحد من الرواة. وحذف الزيادة المدرجة من المتن المرفوع تظهر قيمتها بصورة واضحة إذا كانت الزيادة تتضمن حكماً شرعياً زائداً، أو تفسّر معنى الحديث أو بعض لفظه.

### لماذا كان جلّ العمل منصباً في ظاهره على الأسانيد دون المتن؟

الجواب من أوجه:

الوجه الأول: نقد الأسانيد بتوسع أدّى بنفسه إلى إلغاء عدد ضخم من المتن الباطلة التي تخالف القرآن والعقل والتاريخ؛ وهو ما آل إلى أن يكون العمل على تبيين علل المتن أضيّق حالاً؛ فإنّ الغلبة الأولى آلت إلى ألا يبقى من القش إلا قليلاً.

الوجه الثاني: ماذا لو قلبنا الأمر وتصورنا أن يكون مبدأ النظر في الحكم على الأحاديث وأساسه هو المتن؟ النتيجة هي أنّه لن يكون بإمكاننا اكتشاف آلاف الأحاديث الموضوعة؛ والسبب هو أنّ الكثير من الذين اختلقوا أحاديث، اختاروا متوناً لا تخالف القرآن ولا العقل ولا التاريخ، مثل الدعوة إلى فضائل الأعمال، أو ذكر فضل السور والعبادات، أو الثناء على آل البيت أو الصحابة أو البلدان، أو ذم العقائد الباطلة والفرق المنحرفة، أو غير ذلك من الأمور التي كانت مادة الموضوعات في الحديث. ومن هؤلاء محمد بن سعيد الشامي المصلوب القاتل: "إني لأسمع الكلمة الحسنة، فلا أرى بأساً أن أنشئ لها إسناداً".<sup>416</sup> كيف من الممكن هنا أن نحكم بزور نسبة هذه الأحاديث إلى الرسول صلّى الله عليه وسلّم؟ كلّ هذه الأحاديث داخلة في حدود "المعقول" و"الممكن" ولا تحمل ما يدلّ بصورة قاطعة أنّها مختلقة، وقد بلغت في القرون الأولى آلاف الأحاديث؟<sup>417</sup> لا سبيل هنا إلاّ النظر في الأسانيد! ومثال ذلك أحاديث فضل بغداد، فهي عامّة "ممكنة" لا تعارض شرعاً ولا عقلاً ولا حسّاً، فهل نقبلها؟ لما درس العلماء هذه الأحاديث،

416 أبو زرعة، تاريخ أبي زرعة الدمشقي، تحقيق: خليل المنصور، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ-1996م، ص213، حديث رقم 1147، بسند جيد.

417 قال الخافظ أبو يعلى الخليلي: "قال بعض الحفاظ: تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي، وأهل بيته؛ فزاد على ثلاثمائة ألف." (الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، 420/1)!! ولاشك أنّه تصفو من هذه الأعداد الضخمة، آلاف لا تخالف القرآن ولا العقل ولا الحس، رغم أنّها مختلقة!



خلصوا إلى أنّ كلّ الأحاديث التي جاءت في فضل بغداد، لا تصحّ، وسبب ذلك هو نظرهم إلى الأسانيد بالأساس!

الوجه الثالث: هناك الكثير من الأحاديث المتخالفة، وكل منها داخل في حد "الممكن"، مثل نسبة الواقعة المعينة إلى زمنين مختلفين، أو تغليب فضل طائفة من الصحابة على أخرى، أو بلد على آخر أو غير ذلك... كيف بإمكاننا هنا أن نوازن بين الممكنات إذا لم ننظر نظرة فاحصة دقيقة في الأسانيد. وهذا أمر واقع حقًا، ويواجهه العلماء في أحاديث الأحكام في حكم يبيح وآخر يحظر، أو في أسباب النزول، وفي أوجه أخرى كثيرة. لا شك أنّ استفراغ الجهد الأكبر في فحص الإسناد سيلغي معضلة "تعارض الممكنات"، وهي إشكالية أوسع بكثير وأعضل من قضية المتون المنكرة؛ لأنّ المتن المنكر يحمل في ذاته علامة فساد، أمّا "الممكنات" فتخفي في كثير من الأحيان ما يطعن في صدقها، إلّا أن تُدرس من جهة الرجال الذين يُسندون الرواية.

## -الأضلولة الثالثة عشر- سذاجة المحدثين

قال الشريفي: "لم يكن المحدثون في بداية أمرهم يعيرون أهمية للطرق التي وصل بها إليهم الحديث." <sup>418</sup> يقصد -كما أبان عن ذلك في تنمة كلامه- اتصال السند وصيغ التحمل.  
قلت:

**أولاً:** هذه الدعوى مناقضة لقول الشريفي نفسه في الفقرة قبل السابقة، إن معايير الصحة كانت في البداية تطبق بصورة آلية قبل تقعيد القواعد! فهل كان المحدثون مهملين للنظر النقدي أم كانوا على خلاف ذلك؟ وهل كانوا مجتهدين في تبين مواطن العلة القادحة في التسليم بصحة الرواية؟ الشريفي يهيك الجواب ونقيضه!

**ثانياً:** إذا كان هؤلاء المحدثين لا ينظرون في سلامة الإسناد من القوادح، بالإضافة إلى أنهم -كما زعم الشريفي سابقاً- لا يرفعون رأساً بنقد المتن؛ فكيف كانوا يُعدّون من طائفة المحدثين؟ ولماذا قام علم الحديث أصلاً، وصنّفت فيه الكتب، وعقدت له مجالس العلم؟!

**ثالثاً:** قام نقد الرجال على الشك وسوء الظن؛ حتى إن العلماء كانوا يسجلون للرواة الذين يؤخذ عنهم الحديث، أدنى العثرات، كما كانوا يبالغون في تحريي أمرهم؛ حتى قال الحسن بن حي (توفي 169هـ): "كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل، سألنا عنه حتى يقال لنا: أتريدون أن تزوجوه". <sup>419</sup>  
ومن علامات تنبه علماء الحديث وحيطتهم أنهم كانوا يميزون بين تدوين الرجل وصلاحه من جهة، وروايته للحديث من جهة أخرى؛ ولذلك تركوا الأخذ عن كثير من الصالحين والعباد لقوادح في روايتهم مثل سوء الحفظ واضطراب الرواية. وقد روى مسلم، في مقدمته، من حديث أبي الزناد عن أبيه، قال: "أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله". <sup>420</sup>  
وقال إبراهيم بن الأشعث: "سمعت أبا أسامة يقول: قد يكون الرجل كثير الصلاة كثير الصوم ورعاً جائر الشهادة، في الحديث لا يسوى ذه، ورفع شيئاً ورمى به". <sup>421</sup>

**رابعاً:** الشهادات التاريخية متوافرة أنّ النظر في اتصال الأسانيد وصيغ الأداء كان شائعاً في العصور الأولى للرواية، وهذا أمر يسهل الكشف عنه لمن قرأ قليلاً في مبحث التدليس: تدليس الرواة، في زمن التابعين ومن تلاهم، فإنّ أهل الطبقات الأولى كانوا كثيراً ما يتحاشون رواية من

418 الشريفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 179

419 الخطيب، الكفاية، ص 93

420 النووي، للنهаж شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 86/1-87

421 ابن حبان، المجروحين من المحدثين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض: دار الصميعي، 1420هـ-200م، 24/1

أهم صيغة التحمل بأن عنعن مثلاً وكان يُعرف بالتدليس؛ حتى قال شعبة (توفي 160هـ): "إذا كان في الحديث حديثي وسمعت؛ فهو دست بدست، وإذا لم يكن فيه سمعت وأخبرني؛ فهو خل وبقل".<sup>422</sup> وقال ابن المديني: "قال يحيى قال هشام بن عروة (توفي 146هـ) إذا حدثك رجل بحديث، فقل: عمن هو ومن سمعته، فإن الرجل يحدث عن آخر دونه".<sup>423</sup> وكان ابن سيرين (توفي 110هـ) إذا حدثه الرجل الحديث ينكره، لم يقبل عليه ذاك الإقبال، ثم يقول: "إني لا أتهمك ولا أتهم ذاك، ولكن لا أدري من بينكم".<sup>424</sup>

والأمثلة في هذا الباب كثيرة جداً، مبثوثة في كتب المصطلح والعلل والرجال، وهي مثبتة في أقدم الكتب التي بلغتنا، بالأسانيد المتصلة، وهي من الظهور والشيوع بمكان، وبالإمكان الاطلاع على مئات النماذج منها في "العلل ومعرفة الرجال والتاريخ" لابن المديني (161هـ-234هـ)، و"العلل ومعرفة الرجال" لأحمد بن حنبل (164هـ-241هـ) وغيرهما..

ولعل من أبرز الأمور دلالة على العناية بالنظر في الأسانيد، البحث عن الأسانيد العالية؛ إذ إن طالب الحديث كان يرحل المسافات البعيدة ويلقى أحياناً الأهوال؛ ليسمع حديثاً واحداً أو بعض أحاديث سمعها هو نفسه قبل ذلك بواسطة ثقة عن هذا الذي رحل إليه، وهو أمر دال على علو الهمة في دفع الريبة. ومن الشهادات العملية في هذا الباب قول أبي العالية (توفي 90هـ): "كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في البصرة، فما نرضى حتى نركب إلى المدينة فنسمعها من أفواههم".<sup>425</sup> لقد كان علو الإسناد ثنية كل محدث ممارس للصناعة؛ حتى أثير عن يحيى بن معين قوله وهو على فراش الموت، وقد سئل: "ما تشتهي؟" قال: "بيت خالي وإسناد عالي".<sup>426</sup>

**خامساً:** كان أهل القرون الأولى يعدّون رواية المتون دون إسناد، ضلالة وحماقة، حتى قال الإمام الزهري، التابعي (توفي 124هـ)، لابن أبي فروة لما سمعه يذكر أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون إسناد: "قَاتِلَكَ اللَّهُ يَا ابْنَ أَبِي قُرَّةَ، مَا أَجْرُكَ عَلَى اللَّهِ لَا تُسَيِّدُ حَدِيثَكَ؟ تَحَدَّثْنَا بِأَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا خُطْمٌ، وَلَا أَرْمَةٌ".<sup>427</sup> لعلمهم أنّ المتون التي لا يعضدها برهان تاريخي إسنادي، هذَرٌ، لا تثبت حقاً ولا تنفي باطلاً. واليوم يتفهيق ثرثار عيي العقل؛ فيرى في أعظم منهج في التثبت، عبثاً!

ويكفي في هذا المقام أن نسوق مثلاً واحداً يكشف بطلان ما ادّعاه الشرقي:

422 أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1416هـ-1996م، 149/7

423 ابن رجب، شرح علل الترمذي، 59/1

424 المصدر السابق، ص 60

425 الخطيب، الكفاية في الرواية، ص 402-403

426 ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 231

427 الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق: أحمد السلولم، بيروت: دار ابن حزم، 1424هـ-2003م، ص 115

روى مسلم في مقدمة الصحيح بسنده إلى أبي إسحاق إبراهيم بن عيسى الطالقاني قال: "قلت لعبد الله بن المبارك (توفي 181هـ): يا أبا عبد الرحمن، الحديث الذي جاء: "إن من البر بعد البر، أن تصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك". قال: فقال عبد الله: "يا أبا إسحاق عمن هذا؟" قال: قلت له: "هذا من حديث شهاب بن خراش". فقال: "ثقة، عمن؟". قال: قلت: "عن الحجاج بن دينار". قال: "ثقة، عمن؟" قال: قلت: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم". قال: "يا أبا إسحاق، إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي صلى الله عليه وسلم مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف".<sup>428</sup> فالسؤال هنا عن سند الحديث لمعرفة حال رجاله، أثقات هم أم لا؟ ولمعرفة اتصال الرواية!

## -الأضلولة الرابعة عشر- النقد الحديثي، مؤامرة مذهبية

زعم الشرفي أنّ "الغاية المضمرة" من تقعيد قواعد علم الحديث: "الانتصار في النهاية لما رُوي في نطاق الفرقة المذهبية".<sup>429</sup>

قلت:

**أولاً:** إنّما والله لإحدى الكُبر! طعن فجّ في خير القرون، واتّهام الأئمة الأعلام الذين حفظوا سنة الرسول صلى الله عليه وسلم من الضياع بأنّهم كذبة من أهل القرى والمين! هذا الوراق الذي لا يعرف من علم الحديث وجهًا من قفا، والذي لا يحسن الكلام في علم الحديث باصطلاحاته بما يحسنه أطفال الكتاتيب قبل أن يفسدها بورقية بقوانينه الفاسدة وفرنكفونيته الحاقدة، يتهم الأئمة أنهم كانوا يضعون القواعد لهوى، ويؤصّلون الأصول لغرض دفين وضيع، دون أن يعرض هذه القواعد على محكّ النقد.

ومن أعجب ما تقرأ أنّ القواعد التي ذكرها الشرفي، وهي ألا يكون الراوي مجهولاً، وأن يكون مأموناً من الكذب، وأن يكون حافظاً، وأن يكون الإسناد متصلاً، هي شروط لا يماري أهل الحِجَا أنّها شروط بدهية للتسليم للرواية بالاستقامة! ولكن يبدو أنّ الشرفي "مبرمج" على نوع واحد من الكلام، حتى وإن لم يوطئ له الحجج! فهلاً كشف عن هذه القواعد التي اتخذها أهل العلم سبيلاً لأغراضهم "المذهبية" الضيقة!

**ثانياً:** لا يصحّ أن يقال إنّ الشيعة الأوائل والمتأخرين قد وضعوا قواعد لتمييز الصحيح من الضعيف والموضوع، انتصاراً للمذهب الشيعي، وذلك لثلاثة أسباب:

السبب الأول: لم يهتم الشيعة الأوائل بالكتابة في المصطلح، وأوّل كتاب لهم فيه، على المشهور، هو "البداية في علم الرواية" لزين الدين بن علي العاملي، المعروف بالشهيد الثاني، المتوفى سنة 964هـ/1557م!! وقد برّر الشيعة انصرافهم عن علم الحديث دراية بأنّه كان فيهم المعصومين، بما أغناهم عن قواعد النقد الحديثي!!<sup>430</sup> فلم يهتم الشيعة على مدى تسعة قرون أصلاً بتمحيص مروياتهم، وإنّما هو التجميع المحض!

السبب الثاني: علم مصطلح الحديث عند الشيعة متأثر بصورة بالغة بالقواعد التي قعدها علماء أهل السنة<sup>431</sup>؛ فلو كان تقعيد هذه القواعد لغرض مذهبي لما كان الشيعة -خصوصاً أهل السنة- ليتبنّوه!

429 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص180

430 قال أبو الفضل حافظيان البابلي (الشيعي): "بالنسبة إلى الشيعة الاثني عشرية فلم يشعروا بالحاجة إلى علم الدراية؛ وذلك بسبب وجود الأئمة المعصومين عليهم السلام بين ظهرانيهم؛ إذ كانوا ينهلون عنهم الأحكام والأحاديث وهم في مأمن من خطر تسرب الوضع أو التعريف أو الكذب إليها" رسائل في دراية الحديث، قم: دار الحديث، 1383هـ، 13/1-14

431 وهو ما يظهر في أنّ كتاب الشهيد الثاني هو -بإقرار كثير من علماء الشيعة، كالخوئي- اختصار لمقدمة ابن الصلاح ثم شرحها.

السبب الثالث: ليست للشيعية عناية بنقد مروايتهم على أصول الحديث عندهم؛ لعلمهم أنّ الأعم الأغلب منها سيسقط في ميزان النقد لو تُحِلَّ بمنخل هذه القواعد؛ حتى قال الحر العاملي (توفي 1104هـ)، وهو أحد أعمدة المذهب الشيعي الاثني عشري و"شيخ المحدثين" كما وصفه المحدث القمّي، في الرد على الأصوليين الشيعة الذين يرون وجوب فحص الأحاديث، على خلاف الأخباريين، إنّ مذهب الأصوليين "يستلزم ضعف أكثر الأحاديث، التي قد علم نقلها من الأصول المجمع عليها، لأجل ضعف بعض رواتها، أو جهالتهم، أو عدم توثيقهم، فيكون تدوينها عبثاً، بل محرّماً، وشهادتهم بصحتها زوراً وكذباً ... بل يستلزم ضعف الأحاديث كلّها، عند التحقيق، لأنّ الصحيح عندهم: "ما رواه العدل، الإمامي، الضابط، في جميع الطبقات". ولم ينصّوا على عدالة أحد من الرواة، إلا نادراً، وإنما نصّوا على التوثيق، وهو لا يستلزم العدالة، قطعاً، بل بينهما عموم من وجه، كما صرح به الشهيد الثاني، وغيره ... وأصحاب الاصطلاح الجديد قد اشتراطوا في الراوي العدالة فيلزم من ذلك ضعف جميع أحاديثنا، لعدم العلم بعدالة أحد منهم، إلا نادراً".<sup>432</sup> وصدق فيهم ابن تيمية إذ قال: "لو طُلب أحدهم بنقل صحيح ثابت بما يقولونه عن علي أو عن غيره، لما وجدوا إلى ذلك سبيلاً".<sup>433</sup>

432 الحر العاملي، وسائل الشيعة، 249/30  
433 ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، 505/3

## -الأصول الخمسة عشر- المحدثون، مجرد جماعين

قال الشريفي إنّ "صحة الحديث النبوي كانت تثير العديد من المشاكل عند القدماء أنفسهم. وما تأليف ابن قتيبة (ت 276هـ) لكتابه تأويل مختلف الحديث يُعيد عصر الجمع والتدوين، إلّا شاهد على أنّ الاعتناء بالنواحي الشكلية يخفي في الحقيقة ما في الحديث من تعارض وتناقض ومجانبة للمعقول ومخالفة للتعاليم القرآنية، وما يحتوي عليه من ركيك التعبير وغريبه، وكلّها علامات على ما اعتراه من وضع، ومؤشرات على أنّه غير جدير بالثقة إلّا بضروب من التأويل المتعسف." 434

قلت:

**أولاً:** أسلوب كتابة الشريفي قريب، بل مطابق، لأسلوب الصحفيين في تناول القضايا المتخصصة، فهو يعتمد إلى الإجمال الباهت والعبارات الواسعة، مع "تزيينها" ببعض الإحالات التي توهي للقارئ البسيط أنّ وراء الأكمة ما وراءها، وأنّ تحت القبة "شيخاً معممًا"! وهو أسلوب هزيل في ميزان أهل العلم، لا تخفي هزاله سفسطة القلم. فالشريفي مثلاً هنا يبدو أنه لا يعرف من كتب مختلف الحديث إلّا كتاب ابن قتيبة، أو في أحسن حال لا يعرف قبله كتاباً، ولو أنه كان يعلم ما يسبقه لأحال إليه، ودليل ذلك أنّه لم يجد كتاباً أقرب إلى زمن "الجمع والتدوين" (؟) من كتاب ابن قتيبة، ولذلك قال: "بُعِد عصر التدوين"، وهذه "البُعْد" تحيل، كما هو في الظاهر، إلى القرن الثالث، في حين أنّه من المعلوم المشهور -لغير الوراقين- أنّ الشافعي المتوفى في سنة 204 هجريًا قد ألّف الكتاب الشهير: "اختلاف الحديث" في القرن الثاني، وهو أوّل كتاب ألّف في هذا العلم. قال السيوطي في ألفيته في المصطلح:

أول من صنّف في المختلف الشافعي فكن هذا النوع حفي

وهو كتاب قد طبع، وحقق، ونشر، وراج، واشتهر، ودرس، ونقّل، وحُفِل به -غير الوراقين-؛ فلم لم يحدث له الشريفي ذكرًا خاصة أنه سيعود بهذا الفن إلى القرن الثاني، قبل "البُعْد"!

**ثانياً:** قول الشريفي إنّ الاهتمام بالجانب الشكلي كان على حساب ما في الأحاديث من تعارض ومخالفة للعقل والقرآن وركاكة، هدر لا قيمة له؛ لأنّ الزمن الذي حدّده الشريفي لنقد المتن بتأليف كتب مختلف الحديث هو أزهي عصور نقد الأسانيد، وعصر نقد الأسانيد (كما حدده الشريفي) عرف نقدًا جادًا وصارمًا للمتون، خاصة من الناحيتين العقدية والفقهية. فنقد الأسانيد وفحص

المتون متلازمان واقعًا وضرورة، ليقين المسلمين من قَبْلِ أَنَّ الثقات المتقنين قد يقعون في الوهم، حتى غدا بحث أوهام الأئمة الحفاظ مبحثًا مستقلًا بنفسه عند أهل العلم، ومعلوم أَنَّ هذا الوهم قد يلحق حتى الصحابة، وهم الثقات الأتبات، ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنه: " تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونه وهو محرم." فهذا الحديث رغم أنه ثابت عن ابن عباس، فهو في الصحيحين، إلا أنه -على الراجح- وهم من ابن عباس، إذ إنه قد ثبت عن جمع من الصحابة أَنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد تزوج ميمونة رضي الله عنها وهو حلال (أي غير محرم بحج)، من ذلك ما أخرجه مسلم عن ميمونة نفسها. قال النووي: "وأجاب الجمهور عن حديث ميمونة بأجوبة أصحابها أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما تزوجها حلالًا هكذا رواه أكثر الصحابة . قال القاضي وغيره: ولم يرو أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده، وروى ميمونة وأبو رافع وغيرهما أنه تزوجها حلالاً وهم أعرف بالقضية لتعلقهم به بخلاف ابن عباس ولأنهم أضبط من ابن عباس وأكثر".<sup>435</sup> ومن وهم ابن عباس جمع من أئمة التابعين وتابعيهم كسيد التابعين سعيد بن المسيب (توفي 94هـ)<sup>436</sup>، وهو الزمن الذي زعم الشريفي أَنَّهُ عصر تميَّز بظاهرة نقد الأحاديث بالاكْتفاء بنقد المتون. بل إِنَّ النظر في المتون والمقارنة بينها قد عرف في زمن الصحابة أنفسهم<sup>437</sup>، ومن المعروف -لغير الوراقين- استدراكات أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، بعض الأحاديث التي رواها الصحابة، لظنّها أَنَّ فيها مخالفة لمتون أخرى، وقد أُلّف في جمع استدراكاتها كتب، منها "الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة" للزركشي.

**ثالثاً:** من أهم المرحّحات عند نقد المتون في علم مختلف الحديث، النظر في الأسانيد؛ فإنّ هذا الاختلاف كثيراً ما يزول إذا علمنا أَنَّ أحد المتون ضعيف الإسناد، كما أَنَّ النظر في الرواة (من طبقة الصحابة) من القرائن التي يعرف بها الناسخ والمنسوخ.

**رابعاً:** دلالة الوضع في الحديث بمخالفته للعقل أو للقرآن أو ركائته، كانت معلومة وممارسة في القرنين الأول والثاني، ولم تكن كتب مختلف الحديث سالكة على غير مثال سابق. ولابن قيم كلام مشهور جداً في كتابه "المنار المنيف في الصحيح والضعيف". ومنها قوله: "والأحاديث الموضوعة عليها ظلمة وركاكة ومجازفات باردة تنادي على وضعها واختلاقتها على رسول الله صلى الله عليه عليها وسلم".<sup>438</sup> وقوله في بيان دلائل الوضع: "ومنها ركاكة ألفاظ الحديث وسماحتها بحيث يمجها

435 النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، 276/9

436 روى أبو داود في سننه، كتاب المناسك/ باب الحرم يتزوج/ (ح/1847) عن سعيد بن المسيب قوله: "وَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَزْوِيجِ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَّمٌ".

437 انظر أمثلة على ذلك، عزيز الداني، أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006م، ص12-28

438 ابن القيم، المنار المنيف، ص50



السمع ويدفعها الطبع ويسمج معناها للفطن".<sup>439</sup> وعقد فصلاً في أنّ من علامات وضع الحديث "تكذيب الحس له".<sup>440</sup> وقال ابن الجوزي: " فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره".<sup>441</sup> وابن القيم وابن الجوزي لم يؤصّلا لجديد، وإنما قد طرحا ما استقرّ عليه المحدثون منذ القرون الأولى. ولا أظنّ أننا في حاجة إلى أصرح من هذه النقول في بيان افتراء الشرفي على أهل الحديث! علماً أنّ الشرفي قد دسّ في الكلام عبارة "ركيك التعبير وغريبه" تأثراً "بشيخه" أبي رية الذي أظنّب في الاعتراض من هذا الوجه، بأسلوب استعراضى باهت، رغم أنّ العلماء لم يهملوا النظر في أسلوب الكلام فضلاً عن معناه؛ قال القاسمي في سبل معرفة الحديث الموضوع: "الحديث الموضوع يعرف كونه موضوعاً، إما بإقرار واضعه أو ببركاكة لفظه أو غير ذلك".<sup>442</sup>

**خامساً:** العلماء الذين كتبوا في مختلف الحديث كانوا من أهم من بين أنّ مخالفة الحديث للعقل والواقع وبركاكة عبارته دلالة على أنّه لا يصحّ، وليس الحال كما زعم الشرفي أنّ علم مختلف الحديث قد قام ليصحح الأحاديث المخالفة للعقل والواقع.

**سادساً:** يفهم من كلام الشرفي أنّ علم مختلف الحديث يراد منه إلزام الأمة بقبول الأحاديث الباطلة، في حين أنه من المعلوم أنّ من مسالك النظر في الأحاديث التي ظاهرها التعارض أن يُردّ أحدها أو بعضها إذا لم يمكن الجمع. قال الشافعي: "ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بمعنى سنن النبي صلى الله عليه وسلم مما سوى الحديثين المختلفين أو أشبه بالقياس فأبي الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه".<sup>443</sup> وقال العراقي في ألفيته:

وَالْمَثُورُ إِنْ نَافَاهُ مَثَرُ آخِرٍ      وَأَمْكَنَ الْجُمُعُ فَلَا تَنْتَافِرُ  
كَمْثَرٍ "لَا يُؤْرَدُ" مَعَ "لَا عُدْوَى"      قَالَتْ فُي لِلطَّبْعِ وَفَرَّ عُدْوَا  
أَوْ لَا فَإِنْ نَسَخَ بَدَا فَاعْمَلْ بِهِ      أَوْ لَا فَرَجَحْ وَاعْمَلْ بِالْأَشْبَهِ

والقاعدة في هذا الباب: "الإعمال أولى من الإهمال"؛ فالعالم إذا عرضت عليه أحاديث ظاهرها التعارض، فإنه يسلك سبيل إعمال جميع هذه الأحاديث ما أمكن، "لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض، ولا حديث بأوجب من حديث آخر مثله،... وكلّ من عند الله عز وجل،

439 المصدر السابق، ص 99-100

440 المصدر السابق، ص 51

441 ابن الجوزي، الموضوعات، 1/151

442 جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، بيروت: مؤسسة الرسالة

ناشرون: 1425هـ - 2004م، ص 284

443 الشافعي، اختلاف الحديث، (مطبوع في آخر كتاب الأم)، ص 1723

وكلّ سواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال ولا فرق".<sup>444</sup> وإذا تعدّر الجمع يُصار إلى الترجيح على أصول علميّة- بأخذ حديث وترك آخر، سواء بالقول بأنّ أحدهما منسوخ أو ضعيف<sup>445</sup> أو غير ذلك من أسباب تعطيل حكم مضمون الكلام. وقد يتوقّف العالم في الحكم على الأحاديث التي ظاهرها التعارض إذا عجز عن تبين طرق الجمع أو الترجيح.

---

444 ابن حزم، الأحكام، 21/2  
 445 لا يُعترض علينا هنا بالقول إنّ الحديث الضعيف ساقط بذاته؛ فلا ينظر في غيره للقول بضعفه؛ إذ إنّ من الحديث الضعيف ما صلح إسناده -ظاهراً- وليس في منته ما يستكر غير معارضته لحديث معارض له معارضة لا سبيل للجمع بينهما إلّا بالقول بضعف أحدهما. وهذا معروف أساساً في باب الأخبار (التاريخ) حيث لا مكان للقول بالنسخ.

## -الأضلولة السادسة عشر- علم الحديث، علم نقلي محض

قال الشرفي: "إنّ هذا العلم يعتبر من العلوم النقلية المحض، فلا مجال فيه لإعمال العقل، وما على المسلم إلّا التصديق بالأحاديث التي أجمعت الأمة على قبولها"<sup>446</sup>  
قلت:

**أولاً:** عبارة "علم نقلي" تعني أنّه علم قائم على النقل المجرد، وهذا خلط بين منهج المحدثين ومنهج الأخباريين، فمنهج الأخباريين عمدته النقل المجرد عن النقد، والتكثّر من الأخبار ولعاً بالجمع أو سعيًا إلى لفت وجوه الناس وإغرائهم بالغرائب والنوادر، كما هو شأن ما عُرف في تاريخ الإسلام بظاهرة القصاصين.

وإنّ من أهم دواعي نشوء مدرسة علم الحديث، المفاصلة مع منهج الأخباريين الذين كانوا ينصبون المجالس في المساجد والساحات لقص خبر الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة وغيرهم. فالخلط بين منهج المحدثين ومنهج الأخباريين لا يمكن أن يخفى على منصف، لسطوع التمايز المنهجي الهائل بينهما.

**ثانياً:** كيف يكون علم الحديث علمًا نقليًا محضًا رغم أنّه معلوم أنّه ينقسم إلى قسمين: علم الحديث رواية، وهو "يشتمل على نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها"، وعلم الحديث دراية، وهو "علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم وأصناف المرويات، وما يتعلق بها."<sup>447</sup> فالجانب النقلي في علم الحديث خاص بعلم الحديث رواية، وليس يخلو في هذا العلم النقل من نقد عقلي، فإنّ النقد فيه حاضر مزاحم للنقل، أما علم الحديث دراية فهو علم نقدي خالص خاص بالتقعيد.

إنّ الجانب النقدي حاضر بكثافة في كثير من أفراد علوم الحديث؛ فعلم الجرح والتعديل جوهره النظر والتقويم، والانتقاء والاصطفاء، وعلم غريب الحديث قائم على ساق الفحص والتثبت، وعلم مختلف الحديث ينطلق من مبدأ التوفيق والتمييز... أما النقل بلا روية والعبّ بلا استطعام فهو منهج الشرفي وأضرابه من الدتاسين الذين يأخذون من الآثار ما وافق أهواءهم وأمتع أمزجتهم الفاسدة، والشواهد على ذلك كثيرة بثرة!

446 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 181  
447 جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، 1/ 67.

والمُتَأَمِّل في منهج محدّثي القرون الأولى؛ يلاحظ أنّهم ما كانوا بمجرّد "نقّلة" حتّى في تعاملهم مع الأسانيد؛ فقد كانوا يتابعون روايات الرواة، ويعلمون دقائق رواياتهم. ومن ذلك ما رواه يحيى بن سعيد القطان عن شعبة، قال: "كان شعبة يقول: أحاديث الحكم عن مقسم كتاب الخمسة أحاديث، قلت ليحيى: عدها شعبة؟ قال: نعم؛ حديث الوتر، وحديث القنوت، وحديث عزمة الطلاق، وحديث جزاء مثل ما قتل من النعم، والرجل يأتي امرأته وهي حائض".<sup>448</sup> وهذا يحيى القطان يقول: "ولم يسمع ابن جريج من مجاهد إلا حديثاً واحداً: طلقوهن في عدتهن. ولم يسمع ابن جريج من ابن طاووس إلا حديثاً في محرم أصاب ذرات، قال: فيها قبضات من طعام. ولم يسمع حجاج بن أرطاة من الشعبي إلا حديثاً: لا تجوز صدقة حتّى تقبض".<sup>449</sup> فهل يقال في من يدقّق في حال الراوي ويعلم من دقيق خبره ما علمت، إنّهُ مجرّد جَماع للروايات!!؟

**ثالثاً:** يلزم من القول إنّ علم الحديث علم نقلي، أن يكون أهله أصحاب نظر آلي يتعامل مع الأحاديث بمنهج تبسيطي وتعميمي، وهو ما يخالف الثابت عن محدّثي القرون الأولى. فالأمر كما قال ابن رجب الحنبلي عن أهل الصنعة الأوائل الذين سلّط عليهم الشرقي نهمته للتشويه والتجديع: "لهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبط"<sup>450</sup> فهم يدرسون كلّ حديث كوحدة مستقلة لها ظروفها وطبيعتها الإسنادية والمُتَنِيّة الخاصة.

**رابعاً:** المسلم ملزم بالتصديق بالأحاديث التي أجمعت الأمة على قبولها، لأنّ هذا العلم نقلي، فالصلة منفكة بين هذين الأمرين، وإنّما سبب هذا الإلزام أنّ إجماع الأمة حجّة؛ لأدلة بسطها أهل العلم في مبحث مصادر الاستنباط في أصول الفقه، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 115]. فمن اتّبع غير سبيل المؤمنين؛ متوعّد بالعذاب، ولا يكون ذلك إلّا إذا كانت المخالفة محظورة شرعاً؛ فيثبت بمفهوم المخالفة أنّ اتباع إجماع المؤمنين فرض.<sup>451</sup> علماً أنّ المحدّثين، في الحقيقة، لا يذكرون قاعدة الإلزام بقبول الأحاديث التي أجمعت عليها الأمة، وإنّما منهم من يذكر قاعدة الإلزام بقبول "الأحاديث التي تلقّتها الأمة بالقبول"<sup>452</sup>، وبين الإجماع —معناه الأصولي، والمختلف فيه: هل يشمل أفراد الأمة أم مجتهدوها فقط، وهل هو خاص بزمن الصحابة أم لا...—، وتلقّي الأمة لأمر ما بالقبول، مسافة كبيرة عند التدقيق.

448 ابن أبي حاتم، المرح والتعديل، 130/1

449 المصدر السابق، 246-245/1

450 ابن رجب، شرح علل الترمذي، 353/1

451 الذي أدين الله به هو أنّ الإجماع الحجّة هو فقط إجماع الصحابة، لتعذر العلم بالإجماع ونقله في غير عصر الصحابة. وهو مذهب أبو داود الظاهري وابن حبان وطائفة من العلماء، على خلاف بينهم في مستند التخصيص.

452 وهي قاعدة تحتاج إلى تحرير، خاصة أنّها تستعمل أحياناً كثيرة للاحتجاج بأحاديث متكلم فيها على منهج المحدّثين.

## -الأضلوة السابعة عشر- النقد اللاواعي الحديث

قال الشرفي: "عملية الجمع والتصنيف والتدوين في حدّ ذاتها عملية اختيار. والاختيار معناه الاحتفاظ بأشياء وإقصاء أخرى، ولا يتصور ذلك إلّا بنقد متن الحديث نقدًا ضمنيًا بالوسائل العقلية، ولو ذهب في ظنّ المحدث أنّه لا ينقد سوى السند، معدّلًا أو مجرّحًا. فما احتفظ به هو ما كان يعكس التمثّل السائد لشخص الرسول في فترة متأخرة عن زمن الوحي وطرأت فيها تحولات جذرية إلى حدّ ما، مثلما يعكس إسقاطًا للقيم التي شاعت في أوساط المحدثين دون سواهم من العلماء." <sup>453</sup>

قلت:

**أولاً:** لم يقصد الشرفي من هذا الكلام الاستدراك على طعنه في المحدثين أنّهم ينقدون السند دون المتن، وإنّما غاية قوله هي الإمعان في الطعن في علماء الحديث بأنّهم كانوا يقبلون الحديث ويردونه تبعًا لأهوائهم وأذواقهم ومواجيدهم، التابعة من سلطان البيّنة.

بعيدًا عن صفاقة هذه الدعوى التي وُلدت سَقَطًا، لم يخبرنا الشرفي كيف نربط بين القواعد الموضوعية المجردة التي قعدها أهل العلم، وغرق أهل العلم المحدثين في أهوائهم!

**ثانيًا:** بسبب الخلط الاصطلاحي الشنيع بين "الجمع" و"التصنيف" و"التدوين"، وتقدم الشرفي "التصنيف" على "التدوين" (١)، بإمكاننا أن ندرك أنّ الشرفي لم يستوعب أصلًا تاريخ الاحتفاظ الكتابي بالحديث في صدر الإسلام.

الذين "كتبوا" الحديث، كانوا أساسًا من الصحابة، وبالتالي فهم قد كتبوا ما سمعوه من الرسول صلى الله عليه وسلّم مباشرة، وما كانوا ينتقون ولا يتخيرون. والأمر كذلك في من كتب الحديث من التابعين؛ فقد كان ينقل كلّ ما سمعه من الصحابة دون تحيّر؛ لأنّه كان يلازمًا شيوخًا منهم بأعينهم ممن كانوا قبلة طلاب العلم في الأمصار الإسلامية. أمّا من قاموا بـ"جمع" الحديث من صغار التابعين وتابعي التابعين، فلم يكن في حسن أغلبهم الانتقاء والاختيار، وإنّما كانت عنايتهم منصبّة إلى جمع الأحاديث كتابة، دون تنظيم ولا تبويب. أمّا عملية الانتقاء والاختيار فقد بدأت مع بداية "التصنيف". ويظهر الاختيار أساسًا في الدواوين التي اشترط أصحابها الصحة كصحاح البخاري ومسلم، أو في كتب السنن أي الدواوين التي يجمع فيها المحدثون أحاديث الأحكام.

فيما يتعلّق بديوان الحديث الذي يشترط له صاحبه الصحة، فقد جرى العرف أن تكون لصاحبه شروط موضوعية لانتقاء الأحاديث، تتعلّق بسلامة الحديث من علل الأسانيد كالانقطاع والجهالة،

واشترط المعاصرة وثبوت اللقيا أو إمكانهما، بالإضافة إلى براءة المتن من النكارة ومخالفة القرآن...<sup>454</sup>

ومّا يدفع الظنّ والتهمة بأنّ هذا النوع من الدواوين كان انتقاءً شخصياً خاضعاً لتمثّل ذاتي لطبيعة الرسالة النبوية، عرضُ البخاري ومسلم صحيحهما على علماء العصر من أهل التخصص للحكم على اختيارهما<sup>455</sup>، وما حصل من سجال علمي بحث قائم على النقد المنهجي المدعّم بأدلة مادية. وقد كان البخاري ومسلم يزرّان اختيارهما بأدلة موضوعيّة تفسّر عدم ردّهم بعض الأحاديث أو الرواة المنتقدين. هذا النقاش الفكري العلمي الدقيق الذي كان يدور بين الأئمة الأكابر المتعاصرين بأدوات غاية في الدقّة، يكشف أنّ تفسير الشرفي بعيد كلّ البعد عن الممارسة الماديّة للنقد الحديثي، وأنّه أقرب إلى سمادير<sup>456</sup> المدمنين منه إلى بحث الأكاديميين.

أمّا بالنسبة للسُنن، فرغم أنّ الكثير من المصنّفين فيها كانوا فقهاء، ولهم ترجيحاتهم الفقهية الخاصة، إلّا أنّ دواوينهم الفقهية كانت كثيرًا ما تضمّ الأحاديث والآثار التي يستدل بها أهل المذاهب المتخالفة، كما أنّهم قد يرحّجون قولاً فقهياً، بناءً على آية قرآنية أو قاعدة فقهية، ويقرّون رغم ذلك أنّه "لا يصحّ حديثٌ في الباب"، أو أنّ الحديث الذي يسوقونه هو "أصحّ شيء في الباب"، وهو مع ذلك عندهم ضعيف.<sup>457</sup> وهو تعبير تكرّر كثيرًا عند المحدثين المتقدمين. وهذا المسلك، حجّة على أنّهم لم يتّخذوا من جمعهم للأحاديث وسيلة للانتصار لمذاهبهم الفقهية على حساب الأمانة العلميّة. وقد لاحظ موتسكي هذه الحقيقة في المرحلة المبكرة للتراث الفقهي - الحديثي؛ فقال: "لم يكن جمع النصوص وتناقلها راجعاً فقط إلى الرغبة في الانتصار لأراء خاصة للمدرسة، ولكن أيضًا لأمر مستقل عن ذلك، وهو كما تمّ عرضه بالأمثلة الخاصة بابن جريج وابن عيينة: كل منهما نقل، بصورة قاطعة، أحاديث نبوية متعارضة"<sup>458</sup> أو آراء للصحابية مخالفة لثراث مدرستهما".<sup>459</sup>

454 من ذلك قول مسلم في مقدمة صحيحه: "فأما القسم الأول، فإنّا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقي، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبأن ذلك في حديثهم..."

455 عرض البخاري صحيحه على أئمة زمانه كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين. وقد كانت مصنفات المحدثين مثارًا للنقاش العلمي والعقدي والفقهية بين المتخصصين في زمن التصنيف. ولذلك كان أهل التصنيف يزيّدون وينقصون أحاديث من كتبهم تبعًا لما يستجد لهم من نظر، تأثرًا بالنقاش العلمي.

456 سمادير: ما يترادى للإنسان من ضعف بصره عند السّكر.

457 صيغة التفضيل هنا لا تعني الصّحّة وإنّما تدلّ على أنّ الحديث قد نظر بتمعّن في جميع الأحاديث التي يعرفها في الباب؛ فلم يصحّ عنده شيء، وأنّ أقلّ الأحاديث ضعفًا هو الذي ساقه. وهو ما يؤكّد أنّ الاختيارات الفقهية ما كان لها سلطان إلزام المحدثين بتصحيح ما لم يصح.

458 تعارض هذه الأحاديث راجع إلى أنّ منها ناسخ ومنسوخ، أو صحيح وضعيف.

459 Harald Motzki, *The Origins of Islamic Jurisprudence: Meccan Fiqh Before the Classical Schools*, tr. Marion H. Katz, Leiden; Boston: Brill, 2002, p.297

## -الأضلولة الثامنة عشر- حجية أقوال الصحابة وأفعالهم

قال الشري: "إنّ مادة المصنفات الحديثية - وقد سبق أن رأينا أنّها في أغليبيتها المطلقة أحاديث آحاد- لم تقتصر على نسبة أقوال وأفعال إلى الرسول، بل أقحمت فيها أقوال جملة من الصحابة وأفعالهم، مضفية عليها كذلك صبغة معيارية مماثلة لمعيارية سلوك الرسول. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فتم التوسيع من مفهوم الصحبة حتى يشمل كل الذين رأوا النبي ولو مرة واحدة، وأسندت إليهم مثلما أسندت إلى الذين عاشروه مدة طويلة وآمنوا به وآزروه صفات العصمة والكمال، فلم يشمل هذه الحلقة من حلقات الإسناد ما شمل سائرهما من الجرح والتعديل".<sup>460</sup>

قلت:

**أولاً:** الذين نقلوا أقوال الصحابة وأفعالهم، كابن أبي شيبة في مصنّفه، وعبد الرزّاق في مصنّفه، ما كانوا يرون حجية أقوال آحاد الصحابة وأفعالهم، ودليل ذلك ظاهر من نقلهم اختلاف الصحابة في فتواهم.

**ثانياً:** لم يقل أحد من أهل السنّة إنّ أقوال الصحابة وأفعالهم حجة في الدين "كسلوك الرسول" صلى الله عليه وسلّم. والعجب من الشري أنّه يرمي الكلام على عواهنه دون توثيق. علماً أنّ حجية أقوال الصحابة مبحثٌ أصولي درسه العلماء باستفاضة، وفيه تفصيل واجب، ولا يجوز أن يُعرض بالصورة المجملّة التي عرضها الشري.

الاتفاق حاصل بين أهل العلم أنّ قول الصحابي حجة إذا كان هناك إجماع بين الصحابة حوله. والاتفاق حاصل أيضاً أنّ قول الصحابي ليس بحجة إذا تخالف الصحابة، أو رجح الصحابي القائل به عن قوله. واختلف أهل العلم إلى مذاهب إذا ورد عن الصحابي قول في حادثة لم تحتمل الاشتهار فيما بين الصحابة- بأن تكون ممّا لا تعمّ به البلوى، ولا ممّا تقع به الحاجة للكل- ثم ظهر نقل هذا القول في التابعين ومن بعدهم من المجتهدين، ولم يرد عن غيره من الصحابة خلاف ذلك.<sup>461</sup>

**ثالثاً:** كان على الشري، وهو ينقل عن أهل العلم، أن يثبت الخلاف بين المحدثين والأصوليين في تعريف الصحابي؛ فإنّ المحدثين هم الذين قالوا بما نقله الشري<sup>462</sup>، أمّا الأصوليون، أو طائفة منهم،

460 الشري، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص181  
461 مصطفى البغا، أثر الأدلة للمختلف فيها في الفقه الإسلامي، دمشق: دار القلم؛ دار العلوم الإنسانية، 1420هـ- 1999م، ص339

462 قال ابن حجر: "أصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي هو: من لقي النبي مؤمناً به ومات على الإسلام". (الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عبد الله التركي وعبد السند يمّامة، القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، 1429هـ- 2008، 16/1)

فإنهم يضيّقون التعريف ليقصر على من طالت صحبته للرسول صَلَّى الله عليه وسلّم، على اختلاف في تحديد مدّة الملازمة.<sup>463</sup>

**رابعاً:** لا تكاد توجد قيمة عمليّة لاستنكار إدخال كلّ من رأى الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم ولو مرة واحدة، في حدّ الصحبة، في ما يتعلّق بالأخذ باجتهاداتهم الفقهيّة؛ لأنّ الاجتهادات التي تنازع العلماء الأخذ بها تدور على فقهاء الصحابة الذين عرفوا بملازمة الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم. فالمكثرون في الفتيا منهم عددها سبعة - كما يقول ابن حزم في رسالته "أصحاب الفتيا من الصحابة..."<sup>464</sup> - هم عائشة، زوج النبي صَلَّى الله عليه وسلّم، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وابن عمر، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وكلّهم رضون الله عليهم معروفين بملازمتهم للرسول صَلَّى الله عليه وسلّم. فإثارة الشريفي-والشيعة! - اليوم لقضيّة تعريف الصحابي، مجرّد تشغيب نظري، لا غير.

**خامساً:** قل لي بريك أين جاء وصف الصحابة بصفات الكمال؟!

"العصمة" و"الكمال"! صفات لم يدّعها الصحابة لأنفسهم، ولا نسبها إليهم أحد من أهل القبلة، لا سنّة ولا مبتدعة! وكيف يُنسبون إلى العصمة، وقد كانوا يتخالفون، ويتناظرون، وتراثهم فيه أكثر من قول في المسألة الواحدة؟! إنّه أسلوب عابث في عرض المسائل الجادة؛ حيث ترسل الكلمات دون دقّة أو تحر، أو هو أسلوب التهاجر بين الصبية والسوقة، في تكثّر من السباب وإمعان في الشتيمة؛ ليكون الفائز منهم أعظمهم إقذاً أو أطولهم نفساً!

ولنا أن نسأل، ببراءة أو بدونها، فالسؤال هنا لحوج لجوج: هل سمع أحد في شرق أو غرب أنّ نفي صفة قصد الكذب عن طبقة من الناس يدلّ "مطابقة" أو "تضمّناً" أو "لزوماً" على العصمة؟! هذا معنى تأباه الدلالة اللغوية، وتزدرية القواعد العرفيّة، وتنفيه القواعد الشرعيّة!

**سادساً:** أهل السنة الذين يوالون الصحابة ويعتبرونهم خير جيل من أجيال المسلمين، يقرّرون صراحة ودون مواربة أو تلعنم أنّ العصمة منفية عن غير النبيين. قال ابن تيمية: "وأهل السنّة تحسن القول فيهم وترحم عليهم وتستغفر لهم، لكن لا يعتقدون العصمة من الإقرار على الذنوب وعلى الخطأ في الاجتهاد إلا لرسول الله، ومن سواه فيجوز عليه الإقرار على الذنب والخطأ".<sup>465</sup>

**سابعاً:** بيّن أهل العلم بجلاء معنى عدالة الصحابة بما ينفي أدنى التباس. قال ابن الأنباري: "وليس المراد بعد اليهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم، وإنّما قبول روايتهم من غير تكلف وبحث عن أسباب العدالة، وطلب التزكية إلا أن يثبت ارتكاب قاذح، ولم يثبت ذلك والله الحمد".<sup>466</sup>

463 نقل ابن الصلاح عن أبي المظفر السمعاني المروزي قوله إنّ اسم الصحابي - من حيث اللغة والظاهر - يقع على من طالت صحبته للنبي صَلَّى الله عليه وسلّم وكثرت مجالسته له على طريق التبعية له والأخذ عنه. قال السمعاني: "وهذا طريق الأصوليين." (ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص293)

464 نشر دار الكتب العلميّة، 1995م.

465 ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 4/434

466 السخاوي، فتح المغيبي شرح ألفية الحديث، 115/3



**ثامنا:** أهل العلم قبلوا الصحابة كثافة، دون تجريح لهم في الرواية، لسببين:

السبب الأول: تزكية الوحي لهم، بتحليتهم بالإيمان، ونفي خَبَث الضلالة عنهم، ووعدهم بالجنة وهم يدبّون على الأرض، وقد سبق عرض طرفٍ من الآيات في ذلك. كما جاء بيان فضلهم في السنة، وتقدير جميل معادهم، وقد سقنا لك من ذلك أحاديث صحيحة. ولا شك أنّ نفي عدالتهم تكذيب لما تواتر به الوحي، ومروق عن سبيل صحيح الفهم. قال الإمام ابن حزم في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: 18]، "فمن أخبرنا الله عز وجل أنه علم ما في قلوبهم، ورضي الله عنهم، وأنزل السكينة عليهم، فلا يحل لأحد التوقف في أمرهم، أو الشك فيهم البتة" <sup>467</sup> والإجماع منعقد على تعديلهم، ولا عبرة لدعوى المهذارين. قال الإمام ابن الصلاح: "إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة ومن لا بس الفتن منهم، فكَذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع إحسانًا للظن بهم ونظرًا إلى ما تمهد لهم من المآثر وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكوهم نقلة الشريعة والله أعلم." <sup>468</sup>

وقد فصل ابن حبان الكلام بخير بيان، وردّ على الاستشكال؛ فقال: "فإن قال قائل: فكيف جرحت من بعد الصحابة؟ وأبئت ذلك في الصحابة والسهو والخطأ موجود في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وجد فيمن بعدهم من المحدثين؟ يقال له: إن الله عز وجل نزه أقدار أصحاب رسوله عن ثلب فادح، وصان أقدارهم عن وقية متقص وجعلهم كالنجوم يقتدى بهم، وقد قال الله جل وعلا: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 68]، ثم قال: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ [التحریم: 8].

فمن أخبر الله أنه لا يخزيه يوم القيامة فقد شهد له باتباعه ملة إبراهيم حنيفًا لا يجوز أن يجرح بالكذب، لأنه يستحيل أن يقول الله جل وعلا: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ [التحریم: 8]. ثم يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"، فيطلق النبي صلى الله عليه وسلم إيجاب النار لمن أخبر الله جل وعلا أنه لا يخزيه في القيامة، بل الخطاب وقع على من بعد الصحابة وأما من شهد التنزيل، وصحب الرسول صلى الله عليه وسلم، فالثلب لهم غير حلال، والقدرح فيهم ضد الإيمان، والتنقيص لأحدهم نفس النفاق، لأنهم خير الناس قرنًا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى صلى الله عليه وسلم.

وإن من تولى رسول الله صلى الله عليه وسلم إيداعهم ما ولاه الله بيانه الناس لبالأخرى من أن لا يجرح، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يودع أصحابه الرسالة وأمرهم أن يبلغ الشاهد

467 ابن حزم، الفصل في الملل والنحل، 148/4  
468 ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 295

الغائب إلا وهم عنده صادقون جائزو الشهادة، ولو لم يكونوا كذلك لم يأمرهم بتبليغ من بعدهم ما شهدوا منه، لأنه لو كان كذلك لكان فيه قدحاً في الرسالة، وكفى بمن عدله رسول الله صلى الله عليه وسلم شرقاً، وإن من بعد الصحابة ليسوا كذلك، لأنّ الصحابي إذا أدى إلى من بعده يحتمل أن يكون المبلغ إليه منافقاً، أو مبتدعاً ضالاً ينقص من الخير أو يزيد فيه، ليضل به العالم من الناس، فمن أجله ما فرقنا بينهم وبين الصحابة، إذ صان الله عز وجل أقدار الصحابة عن البدع والضلال، جمعنا الله وإياهم في مستقر رحمته بمنّه.<sup>469</sup>

السبب الثاني: التاريخ شاهد أنّ الذين وضعوا الأحاديث ما كانوا من الصحابة. وقد كان الصحابة، على ما فيهم من غيرة وحرص لهذا الأمر، لا يشكّون في صدق طبقتهم، وإن كانوا في بعض الأحيان يبالغون في التحري، وهم الذين تواتر عنهم حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "من كذب عليّ متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار."، فقد رواه منهم العشرات<sup>470</sup>. وهم الذين لم يُعرف في تاريخ الأئمة أحرص منهم على تحري طريق الجنة وبذل الأسباب لذلك. والحق ما نطق به المعصوم صلى الله عليه وسلم: "إن الله اختار أصحابي على الثقلين سوى النبيين والمرسلين". وهو حديث صحيح. قال ابن حجر: رواه البزار بسند رجاله موثقون.<sup>471</sup>

469 ابن حبان، المجروحين من المخلفين، 35/1-36

470 للطبراني جزء حديثي روى فيه الحديث عن ستين صحابياً، من نحو مائة وثمانين طريقاً.

471 الإصابة، 28/1.

## الأضلوة التاسعة عشر - وجوب تمييز القرآن عن السنة في كل شيء

قال الشريفي: "إن الحديث قد غُومل معاملة القرآن واعتُبر وإياه على رتبة واحدة، فيتشتب بحقيقته، ويُحفظ عن ظهر قلب، ويُقرأ من دون تدبّر، ويحتفل بحتمته للتبرك. ونَحْم عن ذلك أن نُحِث فيه، في نطاق الفقه بالخصوص، عن الناسخ والمنسوخ، وعن الخاص والعام، وعن المجمل والمبَيّن، وعن المطلق والمقيد.. وما إلى ذلك من المباحث المعهودة في علوم القرآن من دون مراعاة للاحترازاات المشروعة المتعلقة بظروف تدوينه." 472

قلت:

**أولاً:** خلطَ الشريفي بين حق وباطل، وعيّر مخالفه بما لا يُستتاب أنّه أصل من أصول الإيمان أو موافق لفعل القرون الخيرية:

• الإيمان بأنّ الحديث مثل القرآن في مرجعيته وحجيّته، هو مُسَلِّمة عقدية سُنِّيّة، دون أن يكونا على رتبة واحدة في ضبط ألفاظهما. 473 قال ابن حزم معلّقاً على حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "ألا وإني والله قد أمرتُ ووعظتُ ونُحِيتُ عن أشياء، إلّاها مثل القرآن"، "صدق النبي صلى الله عليه وسلم، هي مثل القرآن ولا فرق في وجوب كلّ ذلك علينا. وقد صدّق الله تعالى هذا، إذ يقول: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: 80]" 474

• حفظ ألفاظ الأحاديث عن ظهر قلب؛ هو فعل الصحابة، وقد كان بعضهم يجتمع لذلك. 475

• الالتزام بحروف الحديث، هو الحق، ودون ذلك باطنية المتفلّتين من حدود الأحكام النبوية، والتي هي بدعة مارقة عن حدود السنة.

• قراءة الحديث دون تدبّر؛ فعل الجهال. والاحتفال بحتمه للتبرك؛ بدعة محدثة.

472 الشريفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 181-182

473 يقول ناصر الدين الألباني، المحدث للعاصر، في الصحيحين: "صار عرفاً عامّاً أنّ الحديث إذا أخرجهُ الشيخان أو أحدهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة. ولا ريب في ذلك، وأنّه هو الأصل عندنا، وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في "الصحيحين" هو بمنزلة ما في "القرآن" لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا فلنسا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلاً، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: "أبى الله أن يتم إلّا كتابه"، ولا يمكن أن يدعي ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نية التعصب، وفي حدود القواعد العلمية الحديثية، لا الأهواء الشخصية، أو النكافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه." (مقدمة الألباني لتحقيق شرح العقيدة الطحاوية، بيروت: المكتب الإسلامي، 1404هـ-1984م، ط8، ص23)

474 ابن حزم، الإحكام، 2/2

M. Mustafa al-Azami, *On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence*, 475

**ثانيًا: ما هي هذه الاحترازات؟**

الجواب: الصمت!

هل هذا منطق علمي في النظر والحكم! هدم من غير بيان لأسبابه، واعتراض دون إعلان لأداته!  
**ثالثًا:** النظر في الكلام من جهة الناسخ والمنسوخ، والخاص والعام، والمحمل والمبين، يجوز، بل يجب في كلام الناس عامة، لا فقط في القرآن والسنة. ولا زالت سُنَّة الخلق جارية على ذلك، خاصة كلمات المراجع العلمية والفكرية وأهل السلطة، دون نكير من أحد، إذا دَلَّت القرائن أنَّ صاحب القول- وإن لم يكن معصومًا- لم يكن متناقضًا!

قال ابن تيمية: "يجب أن يفَسَّر كلام المتكلم بعضه ببعض ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا وتعرف ما عادته ويعينه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده. وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريد به بذلك اللفظ يجعل كلامه متناقضًا، وتُرك حمله على ما يناسب سائر كلامه كان ذلك تحريفًا لكلامه عن موضعه وتبديلًا لمقاصده وكذبًا عليه".<sup>476</sup>

ومن عجب أنَّ الشرقي نفسه يتهم خصومه أنهم لا يحملون مجمل كلامه على مفصله، وأنهم يقطعون الكلام عن سباقه ولحاظه! فلم يجوز له ما لا يجوز لغيره؟! أم أنَّ كلامه قرآن؟!  
**رابعًا:** لم يخلُ عمل المحدثين والفقهاء من احترازات عند نظرهم في الحديث بما يخالف نظرهم في القرآن، فهم يعلمون أنَّ الحديث قد يكون ضعيفًا أو أنَّ ضبط عبارته فيه نظر أو غير ذلك من الاحترازات التي لم تتناول النص القرآني حيث لا نجد آية ضعيفة، ولا آية غير مضبوطة حفظًا.

476 ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن بن ناصر وعبد العزيز بن إبراهيم العسكر وحمدان بن محمد الحمدان، الرياض: دار العاصمة، 1414هـ، 44/4

## -الأضلولة العشرون- وجوب تجديد دراسة أصالة الحديث النبوي

قال الشرفي: "هل يعني كل هذا أنه لا قيمة مطلقًا لما بلغنا موسومًا بالحديث النبوي الشريف؟ كلاً، فهو ذخيرة تنبض بالحياة، موحية بالمواقف النبيلة الخالدة. ولكنّ هذا الكنز يحتوي على الغثّ والسمين، وعلى الأخضر دوماً واليابس الذي فارقه الحياة، وعلى ما هو صدى لقيم المجتمعات التقليدية وما هو صالح في كلّ الظروف والأحوال. فهو إذن في حاجة أكيدة إلى المساءلة وإلى المرور عبر الغريال الدقيق. ولا مناص في كل الحالات من عرضه على محكّ النقد المستنير بتوجّهات الرسالة، بعيداً عن التقديس وحرفية النصوص، فذاك بلا مراء هو شرط بقائه حيّاً في النفوس. فهل من مستحجب؟"<sup>477</sup>

**أولاً:** هذه العبارات الهلامية والنظرات السديمية التي لا تحيل إلى منطق محكم في التعامل مع النص ليست من العلمية في شيء.

**ثانياً:** هذا هو مذهب النصارى الليبراليين في التعامل مع كتبهم؛ فإنّما عندهم من التراث الذي يُستأنس به في القضايا الأخلاقية، وليس لها وراء ذلك حقّ. فليست هي أصل يبنى عليه وجودهم، وإنّما هي فرع لاحق.

**ثالثاً:** كأني بالشرفي يكشف سرّاً مخبوءاً وحقيقة غابت عن الأمة قرونًا؛ فهو يستصرخ الغافلين ويوقظ النائمين بصرخته المدوية إنّ الحديث النبوي فيه الصحيح والمُلَقّ!

إنّ علم الحديث قد قام أصلاً على مبدأ المفاصلة بين صحيح الخبر وما كان مفترى. وقد استنفدت في سبيل ذلك الأعمار، وأُلّفت المطولات من الكتب، وخُيّرت الشروح المسهبة على المتون المحقّقة. ولا يزال أهل العلم يجتهدون ويجهدون في تنقية سنّة الرسول صلى الله عليه وسلم من شوائب الوضع. فما قيمة كلام (ورّاق) لإشعال شمعة في رابعة النهار؟! هي نصيحة من "لا يملك" إلى "من لا يحتاج" .. نصيحة من ورّاق يحتاج إلى شيخ ليحلّ له "مبهمات" المنظومة "البيقونية" أو "قصب السكر"، ولو أطلع على قصيدة شهاب الدين الإشبيلي "غرامي صحيح" لظنّها في لواجع قلب قيس، ولذرف عند أياها الدمع صبيحاً!

**رابعاً:** قد سمعنا طحناً، ولم نر دقيقاً! الشرفي يدعو إلى أن يمرّ الحديث عبر "الغريال الدقيق"، وقد عزّف الغريال بالألف واللام، لكنّه لم يعرفنا ما هو هذا الغريال! ولم يسعفنا ببيان وجه الدقّة فيه! إنّهُ يحيلنا، بعد هدم تراث بنه الأكابر على مدى قرون، إلى "ضباب"!

ألا أقصر فإنّه غير مُجدّ      تطاولك المخلخل في البيان

**خامساً:** إخضاع الحديث النبوي إلى سلطان "النقد المستنير بتوجهات الرسالة" هو من وجه، إذا أخذناه على ظاهره، تعبير مائع، بلا ملامح، ومن جهة أخرى، إذا أخذناه ضمن "مشروع" الشرقي، يعني، عرض الحديث على مقولات العلمانية والحداثة؛ فإنهما قِلة الرسالة بزعمه. ومآل الحديث عندئذ أن يكون الانتقاء منه خاضعاً للأمزجة الشهوانية والأفكار المادية المتقلبة وما يصدره الغرب إلى بلاد المسلمين من سلع فكرية استهلاكية باثرة! أو بعبارة أقلّ لفظاً وأغزر دلالة؛ سيتحوّل الحديث من "حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم" إلى "حديث الحداثين"!

## كلمة في الختام

﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّهُمْ لَنُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [الجمانية:20]





# التعريف بالكتاب:

إنَّ كَفَّ يدِ الناخرين في أصول الدين فريضة وضرورة في زمن الهوشة والفتنة.. والحاجة اليوم ملحة إلى صدّ عادية المناوئين للسنة، الأصل الثاني للإسلام، فقد تكأكأ عليها المشككون والمعطلون، وتكاثرت عليها نصال الشبهات ..

يعرض المؤلف في هذا الكتاب إلى رخاوة التكوين المعرفي للدكتور عبد المجيد الشرفي، إمام التيار الحداثي في تونس وأحد أقطاب العالمية في العالم العربي، ثم يتناول موقفه من السنة النبوية والصحابة، ويكشف عن «الشيخ الشيعي» المجهول الذي قام الشرفي بتكرار أباطيله في حديثه عن السنة حتى إنّه لم يغادر منها شيئاً.

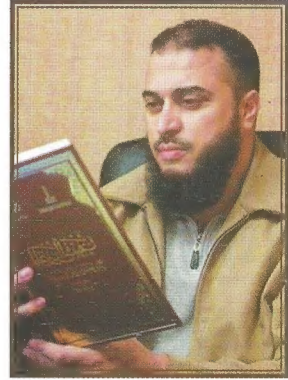
الكتاب قائم على نقل دعاوى الشرفي بحرفها مع الإحالة إلى مصدرها، ثم بيان تهافتها، ومصادمتها لمحكّمات الدين وقواطع التاريخ. إنّها رحلة مع فري أحد المبدلين الذين جعلوا الدين عِضين، على مركب الحجة والبرهان.



## سامي عامري:

أحد مؤسسي «مبادرة البحث العلمي لمقارنة الأديان» « Academic Research of Comparative religion Initiative ».

له عدد من الكتب المنشورة في محاوراة أهل الكتاب والرد على شبهات المستشرقين والتغريبين العرب. مجال اهتمامه الأول هو محاوراة النصارى الغربيين والعرب في قضايا اللاهوت والنصوص المقدسة، والرد على الشبهات المثارة حول القرآن الكريم والسنة النبوية.



من أهم مؤلفاته: كتاب « Hunting for the Word of God: the quest for the original text of the New Testament and the Qur'an in light of textual and historical criticism»، وهو مساجلة علمية مع «دانيال ولاس» «Daniel B. Wallace» أهم علماء النصارى في العالم، وكتاب «هل اقتبس القرآن الكريم من كتب اليهود والنصارى»، وهو دراسة رائدة في الرد على الشبهات الاستشراقية كما افترها اليهودي أبراهام جايجر والنصراني ويليام تسديل والكاتب التونسي هشام جعيط. ستصدر له قريباً بإذن الله مؤلفات جديدة في الرد على الحداثيين والملاحدة.